

T
al-Baqari - , Muhammed ibn Umar

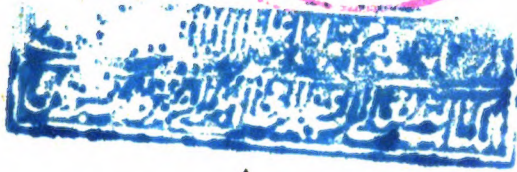


Haṣḥiḡaṣ

حاشية العالم العلامة الحبر القهامة
الشيخ محمد بن عمر البقرى
على شرح الرحبية
للامام سبط
الملايينى

٢





بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

المهدي واهب المن ذى الجود والاحسان والكرم الذى عم نواله على جميع خلقه فله
الفضل والمن أحمده سبحانه وتعالى على ما أعطانا من النعم وأشكره على ما أورثنا من
الحكم وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تنجي قائلها من الكرب والمحن
وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله الذى جاهد فى سبيل الله حق جهاده فاولى
ولا انهزم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصره وبرؤيته تمثلوا (وبعد) فيقول
العبد الفقير القانى محمد ابن الشيخ العالم العامل الورع الزاهد عمر البقرى بلدا الشافعى
مذهبا عاملا لله يميز بين الاحسان وأوسع له المواهب والمن قد اطلعت على حاشية
العلامة الشيخ عظمة القهوقى المالكى الذى وضعها على شرح المنظومة الرحبية المسمى
بسبط الماردينى فوجدته قد أفاد فيها من العبارات النفيسة والجواهر الفريدة وقد أطل
فى ذلك فعسر على من ليس له حمة تناولها وقد أحبت أن أختصرها ليسهل على أمثالى
تناولها وأزيد على ذلك ما أحاط به فهمى القاصر وأنا أسأل الله من فضله أن يجعله خالصا
لوجهه الكريم وأن ينفع به كما نفع بأصله انه على ما يشاء قدير وعباده لطيف خبير
(قول بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه بما اقتضاها الكتاب
العزیز وعملا بخبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتراى ناقص
وقليل البركة والمراد بالنقص الشرعى لا الحسى ومعنى ذى بال أى شرف وعظمة أحوال
يهتم به شرعا وليس محرما ولا مكروها ولا ذكرا محض ولا جعل الشارع له مبدءا بغير البسمة
والبناء فى البسمة للاستعانة أو للملابسة وهى أصلية على الاصح وعليه فهى متعلقة
بمخدوف تقديره بسم الله أولف وهو أولى من جعله اسما ومقدمة ما وعاما لأن الاخص أولى

من الاعتم وتقديمه فيد الاهتمام والحصر وكونه فعلا لا في العمل انما هو لا في الفعل
والاسم مشتق من السخو وهو العلو فأصله مع هو يسكون عينه وقيل من السخة وهي العلامة
فأصله وسيم والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد كلها والرحمن
الرحيم صفتان منبهتان بنيتا للمبالغة من رحم يتزيله منزلة اللازم ويجعله لازما وقوله الى
فعل بالضم والرجة في الأصل رقة في القلب وانعظاف تقتضى التفضل والاحسان
وهذا المعنى محال في حق تعالى فهي في حق تعالى بمعنى الانعام أو ارادته فهي صفة فعل
على الأول وصفة ذات على الثاني فاطلاقه مجاز وقدّم الرحمن على الرحيم لانه خاص باقية
تعالى ولانه أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع بالتشديد
(قول يقول) أصله يقول على وزن يفعل نقلت حركة الواو الى ما قبلها بعد حذف
سكونها (قول الشيخ) جمعه أشياخ وشيوخ وهو اتمام صدر رشاخ وصفة وسى شيخا لما
حوى من كثرة المعاني لان معناه في الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولوصيا وأما
في اللغة فعنه من جاوز الأربعين وقال الراغب أصله من طعن في السن (قول الامام)
معناه لغة المتقدم على غيره وفي الاصطلاح من يصح الاقتداء به وله معان آخر (قول العالم)
كل من انصف بالعلم ولو كان مبتدئا في الطلب (قول العلامة) وهي صفة مبالغة فلا
يوصف بها الا من حاز المعقول والمنقول والمراد بها هنا كثير العلم (قول وحيد دهره الخ)
هو والاحمد والواحد بمعنى واحد وهو المنفرد والمراد به هنا المنفرد في دهره أى في عصره
وأوانه (قول محمد الخ) هو محمد بن محمد بن أحمد ابن الشيخ بدر الدين البمشقي الأصل المصري
الشافعي رحمه الله تعالى ولد في رابع ذي القعدة سنة ستة وعشرين وثمانمائة بالقاهرة ونشأ
بها حتى تقدم على غيره في العلوم وله مؤلفات كثيرة في الفرائض وغيرها ومنها هذا الموقف
وشرح الشذور والقطر والتوضيح وغيره ففضله مشهور وروكبه منتفع بها الخلوص فيته
تعمده الله برحمته ورضوانه وأعاد علينا من بركاته آمين (قول سبط المارديني) أى ابن
يقته وقد اشتهر بجمته أى أمه المارديني وهو الشيخ جمال الدين عبد الله بن خليل بن يوسف
ابن عبد الله المارديني نسبة بلعام المارديني أو لبلدة من بلاد الحميم (قول الحمد لله رب
العالمين) الحمد الحادث معناه لغة الثناء باللسان على الجليل الاختيارى على جملة التعظيم
والتجليل سواء تعلق بالفضائل وهي النعم القاصرة أم بالقواضل وهي النعم المتعدية والثناء
هو الوصف الحسن واصطلاحا فعل بني أى يشعر ويخبر عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً
على الحامد أو غيره وهذا معنى الشكر لغة بابل الحامد بالشاكر ومعنى الشكر اصطلاحاً
صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من النعم وغيره الى ما خلق لاجله والحمد على أربعة
أقسام حمد قديم لقديم وحمد قديم لحادث وحمد حادث لقديم وحمد حادث لحادث
والاولان قديمان والاخران حادثان وله أركان خمسة حامد ومحمود ومحموده ومحمود عليه
وصيغته فالحامد هو من يتحقق الحمد منه وهو الواصف بالجميل والمحمود هو الموصوف

يقول الشيخ الامام العالم
العلامة وحيد دهره وفريد
عصره محمد بن محمد سبط
المارديني فسمع الله في مدته
الحمد لله رب العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله واهب المنن ذي الجود والاحسان والكرم الذي عمّ نواله على جميع خلقه فله الفضل والمنن أحمده سبحانه وتعالى على ما أعطانا من النعم وأشكره على ما أورثنا من الحكم وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له شهادة تنجي قائلها من الكروب والمحن وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله الذي جاهد في سبيل الله حق جهاده فغاولي ولا انهزم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصره وبرؤيته غلوا (وبعد) فيقول العبد الفقير القاني محمد ابن الشيخ العالم العامل الورع الزاهد عمر البقري بلدا الشافعي مذهبا عاملا الله يمجيزه بالاحسان وأوسع له المواهب وانين قد اطلعت على حاشية العلامة الشيخ عطية القهوقى المالكي الذي وضعها على شرح المنظومة الرحبية المسمى بسبب المارديني فوجدته قد أفاد فيها من العبارات النفيسة والجواهر الفريدة وقد أطلت في ذلك فحسرت على من ليس له هممة تناولها وقد أحيت أن أختصرها ليسهل على أمثالي تناولها وأزيد على ذلك ما أحاط به فهمي القاصر وأنا أسأل الله من فضله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به كما نفع بأصله انه على ما يشاء قدير وعباده لطيف خبير (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه بها اقتداء بالكتاب العزيز ومجلا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء ناقص وقليل البركة والمراد بالنقص الشرعي لا الحسي ومعنى ذي بال أي شرف وعظمة وأحوال يهتم به شمرع وليس محرما ولا مكروها ولا ذكر المحض ولا جعل الشارع له مبدءا بغير البسملة والبناء في البسملة للاستعانة أو للملابسة وهي أصلية على الاسع وعليه فهي متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله أو تلف وهو أولى من جعله اسما ومقدمة ما وعاما لأن الاخص أولى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

من الاعم وتقد به فبيد الاهتمام والحصر وكونه فعلا لا في الاصل في العمل انما هو للافعال
والاسم مشتق من السهو وهو العلق فاصله فهو يسكون عينه وقيل من السمة وهي العلامة
فاصله وسم والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد كلها والرحمن
الرحيم صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحم تزيده منزلة اللازم ويجعله لازما وقوله الى
فعل بالضم والرجة في الأصل رقة في القلب وانعطاف تقتضي التفضل والاحسان
وهذا المعنى محال في حقه تعالى فهي في حقه تعالى بمعنى الانعام أو ارادته فهي صفة فعل
على الأقل وصفة ذات على الثاني فاطلاقه مجاز وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص باقية
تعالى ولانه أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع بالتشديد
(قوله يقول) أصله يقول على وزن يفعل نقلت حركة الواو الى ما قبلها بسد حذف
سكونها (قوله الشيخ) جمعه أشياخ وشيوخ وهو اتمام صدر شاخ أو صفة وسمى شيخا لما
حوى من كثرة المعاني لان معناه في الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولوصيا أو ما
في اللغة فمعناه من جاوز الأربعين وقال الراغب أصله من طعن في السن (قوله الامام)
معناه لغة المتقدم على غيره وفي الاصطلاح من يصح الاقتداء به وله معان أخر (قوله العالم
كل من اتصف بالعلم ولو كان مبتدئا في الطلب (قوله العلامة) وهي صفة مبالغة فلا
يوصف بها الا من حاز المعقول والمنقول والمراد بها هنا كثير العلم (قوله وحيد دهره الخ)
هو الواحد والواحد بمعنى واحد وهو المنفرد والمراد به هنا المنفرد في دهره أي في عصره
وأوانه (قوله محمد الخ) هو محمد بن محمد بن أحمد ابن الشيخ بدر الدين العسقي الأصل المصري
الشافعي رحمه الله تعالى ولد في ربيع ذي القعدة سنة ستة وعشرين وبغداد بالقاهرة ونشأ
بها حتى تقدم على غيره في العلوم وله مؤلفات كثيرة في القرائن وغيرها ومنها هذا المؤلف
وشرح الشذور والقطر والتوضيح وغيره ففضله مشهور وروكبه منقطع بها الخلوص نيت
تفحمه الله برحمته ورضوانه وأعاد علينا من بركاته آمين (قوله سبط المارديني) أي ابن
يقته وقد اشتمر بجمته أبي أمته المارديني وهو الشيخ جمال الدين عبد الله بن خليل بن يوسف
ابن عبد الله المارديني نسبة للجامع المارديني أو لبلدة من بلاد الهيم (قوله الحمد لله رب
العالمين) الحمد الحادث معناه لغة الثناء باللسان على الجليل الاختيارى على جملة التعظيم
والتجليل سواء تعلق بالفضائل وهي النعم القاصرة أم بالقواضل وهي النعم المتعدية والثناء
هو الوصف الحسن واصطلاحا فعل بني أي يشعر ويضرب عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما
على الحمد أو غيره وهذا معنى الشكر لغة بآدال الحمد بالشكر ومعنى الشكر اصطلاحا
صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله والحمد على أربعة
أقسام حمدقديم لقديم وحمدقديم لحادث وحمدحادث لقديم وحمدحادث لحادث
والاولان قديمان والاخران حادثان وله أركان خمسة حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه
وصيغته فالحامد هو من يتحقق الحمد منه وهو الواصف بالجميل والمحمود هو الموصوف

يقول الشيخ الامام العالم
العلامة وحيد دهره وفريد
عصره محمد بن محمد سبط
المارديني فسمع الله في مدته
الحمد لله رب العالمين

(RECAP)

2274

334

بالجليل ولا بد أن يكون الممجد فاعلاماً مختاراً والمحمود به صفة يظهر انصاف شئ بها على وجه مخصوص ويجب أن يكون أي الممجد به صفة كمال يدرك حسنها العقل السليم الخالي من موانع ادراك الحقائق وكل ما حسنه الشرع فهو حسن عند العقل السليم والممجد عليه هو ما كان الوصف بالجليل بازائه ومقابله ويجب أن يكون كالأول أن يكون اختيارياً ولو حكماً والحمد هو ذكر ما يدل على انصاف الممجد بالمحمودية والرب هنا المالك لأنه تعالى مالك لجميع الأشياء وقيل هو في الاصل بمعنى القرية وهي تليخ الشئ الى كماله شيئاً فشيئاً وهو اسم من اسمائه تعالى ولا يطلق على غيره الا مقيداً والعالمين اسم جمع لعالم وليس جماعاً لأنه مقول على ما سوى الله تعالى ويجب أن يكون الجمع أعم من مفردة وقال بعضهم هو جمع لم يستوف شروط الجمع لأن عالمهم يخص بالعقلاء (قول) والعاقبة للمتقين أي بالحفظ في الدنيا والقوز في الآخرة والمتقين جمع متق وهو التارك للمعاصي والتقوى كلمة جامعة لفعل الواجبات وترك المنهيات (قول) والصلاة والسلام الصلاة اسم مصدر صلى وهي من الله راحة مقرونة بالتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء والسلام هو معنى التسليم أو السلامة من النقائص وعطفه على الصلاة للخروج من كراهة افراد الصلاة عن السلام بخلاف البسمة والحمد فان الابتداء يحصل بكل منهما ما وجههما أكمل (قول) على سيدنا محمد وأصله سيدنا بوزن فعلنا فاجتعت الماء والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلت الواو اياه وادغمت فيها ويطلق السيد على من فاق قومه وعلا عليهم وعلى الخليم الذي لا يستغزه الغضب وعلى المالك وعلى الكرم وكل ذلك مجمع في سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ونافى سيدنا للعقلاء واذا ثبت سيادته عليهم ثبت سيادته على غيرهم من باب أولى وقد قال صلى الله عليه وسلم اعلاماً واخباراً بمرتبه أناسيد ولد آدم ولا تخف رأي ولا خرافة أعظم من هذا الخبر وهذا الحديث يقتضي عدم ثبوت سيادته على آدم وليس كذلك بل هو صلى الله عليه وسلم أفضل منه لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله أناسيد العالمين فيصطلح أنه قال ذلك تأدياً في حق والده آدم لأنه صلى الله عليه وسلم أفضل وأولى العزم وهم أفضل من آدم ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف وسمى به صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة وسما في الكلام عليه عند قول المتن محمد خاتم رسل ربه (قول) سيد المرسلين أي والنبيين وهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر قال بعضهم وليسوا محصورين في هذا العدد دليل قوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك فيكون ذكر العدد على سبيل التقریب لا التصديد (قول) وعلى آله وهم مؤمنون في هاشم وبني المطلب عندنا والمشهور عندنا لك بنو هاشم لا المطلب وهذا في مقام منع الزكاة عليهم أما في مقام الدخا فهم كل مؤمن ومؤمنة ولا يضاف إلا لمن له شرف من العقلاء (قول) وصحبه أي أصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو كل من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم في حال حياته بعد البعثة وهو مؤمن وسما في مزيد بيان على

والعاقبة للمتقين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد
المرسلين وعلى آله وصحبه
أجمعين

ذلك على الكلام في خطبة الماتر ان شاء الله تعالى (**قوله** أجمعين) تأكيديا لا
والصعب (**قوله** أما بعد) بالضم على نية معنى المضاف اليه وهي كلمة يوقى بها الانتقال
من أسلوب الى أسلوب آخر ويستحب الاتيان به في الخطب والمكتابات اقتداء برسول
الله صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في خطبه ورسائله وهي فصل
الخطاب الذي أوتيه داود عليه السلام وقال المحققون فصل الخطاب الذي أوتيه هو
الفصل بين الحق والباطل وأصلها مما يكن من شيء بعد البسطة والجدلة الخ فهذا شرح
فهمها مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ او يمكن فعل شرط والقاء لازمة له غالباً حيث تضمنت
أتمام معنى الابتداء أي المبتدأ والشرط وهو يكن لزماً لهما الزمهما وهو القاء ولصوق الاسم
اقامة للآزم أعني الاسم والقاء مقام الملزوم أعني المبتدأ وفعل الشرط وابقاء لآثره أي
الملزوم في الجملة والآثر هنا هو الاسمية والقاء لأن آثار المبتدأ وعلاماته كثيرة منها الاسمية
والخبر فليصوق الاسم بمنزلة الخبر في الجملة وكذا علامات الشرط متعديّة من جملتها القاء
والجزء الملزوم قاء الجزء ابقاء له في الجملة والمقصود لزوم تحقق مدخول القاء بعد ما ذكر
فإن المعنى لزوم وجوده بعد ما ذكر لوجود شيء تام مطلقاً ووجود شيء تام مطلقاً بعد ما ذكر
معلوم ضرورة فكذلك الجزء وتقييد الملزوم الذي هو الشرط بالبعدية قرينة قائمة على أن
اللازم وهو الجزء بعد ما ذكر كما لا يخفى (**قوله** فهذا شرح) الاشارة لها احتمالات سبعة
والاولى منها أن الاشارة راجعة للالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني أي فهذه ألفاظ
مخصوصة دالة على معان مخصوصة والقاء واقعة في اسم الاشارة في جواب الشرط
الحدوف والمباحث الواقعة في اسم الاشارة كثيرة شهيرة فلا نطيل ذكرها والشرح معناه
الكشف والبيان ومن وظائف الشارح ذكر القواعد المحتاج اليها وذكركم في المسائل
وشروطها وضم زيادات نفيسة يحتاج اليها المقام والاتيان بالصواب بدلا من غيره وتوضيح
العبارات وذكر الدليل والتعليل (**قوله** لطيف) وهو يطلق على معان متعديّة منها
الشفاف التي لا يحجب ما وراءه ولذا قيل في تعريف المأمور لطيف شفاف لانه لا يحجب
ما وراءه وهو اسم من أسمائه تعالى بالاجماع واللفظ الرأفة والرفق وهو من الله تعالى
التوفيق والعصمة والمراد به هنا كونه بديع الحسن (**قوله** مختصر) أي قليل اللفظ لأن
المختصر ما قل لفظه سواء كثر معناه أم لا ويقابله المبسوط وهو ما كثر لفظه سواء ساوى معناه
أم لا ويجوز أن يراد باللطيف كونه رقيق الخمج أي صغير الخمج بديع الحسن فيكون حينئذ
عطف مختصر عليه تأكيدياً (**قوله** على المقدمة) وهي بكسر الدال من قدم اللازم بمعنى
تقدم أو المتعدي لانها مقدمة من فهمها على غيره وبالفعل من قدم المتعدي لأن أهل العقول
قدّموا لما اشتملت عليه والاقل أولى لانها تقدم غيرها وما تقدم غيره أولى عن قدم نفسه لأن
الغالب أن الشخص لا يقدم غيره الا اذا كان مقدّمًا والمراد هنا ما يتوقف الشروع عليه
في مسائل العلم فهي علم على تلك الالفاظ المخصوصة (**قوله** المسماة بالرجبية) أي التي

أما بعد فهذا شرح لطيف
مختصر على المقدمة المسماة
بالرجبية

للإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن حسين الرضي المعروف بابن موفق الدين نسبة إلى
بلد يقال لها رجة ببلاد الشام كما قاله بعضهم وفي الصحاح الجوهري وبنو رجب بطن من
همدان فلعله منسوب إليها قتل وعدة أيام مائة وخمسة وسبعون يتأمن الرجب بحر من
بحور الشعر وزنه مستعمل ست مرات **(قول في علم)** هو يطلق على أدراك الشيء على ما هو
عليه في الواقع ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهذا في العلم الضروري
ويطلق على حكم الذهن الجازم المطابق لموجب أي دليل وهو المراد هنا سواء وافق الواقع
أم لا **(قول الفرائض)** جمع فريضة بمعنى مفروضة أي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة
وعلم الفرائض هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل ذي حق حقه من
التركة وموضوعه التركات وأركان الارث ثلاثة مورث ووارث وحق مورث وأسبابه
سبب الكلام عليها كونه وشروطه ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت حكماً أو
تقدير في الجنين المنفصل بجنايته على أمه فوجب الفرة فتنتقل الفرة لورثته لا نأخذ بأنه
حتى عرض له الموت بالنسبة إلى ارث الفرة عنه وتحقق حياة الوارث حياة مستقرة بعدموت
المورث أو الحاقه بالأحياء محكماً كالجل والثالث ويختص بالقضاء العلم بالجهة التي بها الارث
وبالدرجة التي اجتماعها وحده بعضهم بقوله هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المختصة
تعلقها بالمال بعدموت مالكه تحقيقاً وتقديراً **(قول أول ما نستفتح الخ)** أي نفتح أي
نبتهى وإنما قال نستفتح ولم يقل نبتهى تفادياً بالفتح في الفهم وتيسيراً عليه وعلى قارئها
والفقهاء بالألف الاطلاق أي اطلاق الصوت والمعنى أول ما نبتهى القول وهو اللفظ
الموضوع لمعنى **(قول بذكر)** بكسر الهمزة لغة كل مذكور وشرعاً قول سبق للشأن أو
الدعاء وقد يستعمل شرعاً كل قول يناب قائله عليه **(قول جدير بنا)** أي خالقنا ومعبودنا
ومالكنا **(قول فالجده)** أي الضاء على الله تعالى بجمل صفاته وأل في الحمد للاستغراق
كما عليه الجمهور أو للجنس كما عليه الرخصى أو لعمد كما عليه ابن النحاس واللام في الله
للاختصاص وعلى كل يستفاد اختصاصه تعالى بالحمد **(قول على ما أنعم)** أي على أنعامه
أو نعمه والحمد على الأول أحسن لأنه وصف قائمه به تعالى والثاني أثر ناشئ عن الأول
فالحمد على الأول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة ولم يتعرض لذكر المنعم به قال الشيخ سعد
الدين التفتازاني رحمه الله تعالى أيها ما لقصود العبارة عن الاحاطة به ولما لا يتوهم
اختصاصه بشئ دون آخر والنعمه بكسر النون وسكون العين الاحسان وتقع على القليل
والكثير وبالضم المسرة والفتح المتعة من العيش والين وأول الانعام على الشخص الاجداد
وأعظمها ايمان في قلبه وإنما حمد الله على الانعام ليناب عليه ثواب الواجب **(قول)**
هذه الارجوفة من الرجز هو بحر من بحور الشعر وزنه مستعمل ست مرات كما تقدم
واختار المصنف التنظيم على الترتيل لأنه أسهل في الحفظ وهو كلام موزون مقفى مقصود ليخرج
بذلك كلام النبوة فلا يقال له شعر لعدم التصديوان كأن موزوناً مقفى وقال بعضهم في تعريفه

في علم الفرائض نافع ان شاء
الله تعالى قال
أول ما نستفتح المقالة
بذكر جدير بنا تعالى
فالحمد لله على ما أنعم
جدا به يجلو عن القلب العسى
أقول اقتض هذه الارجوفة

بسم الله الرحمن الرحيم ثم
 بالجدقة تأسيساً بالكتاب العزيز
 ومراده بالاستفتاح الابتدائي
 والمقال المصدري قال يقول
 والالف فيه للاطلاق يقال
 قال يقول قولاً ومقالاً
 وقوله ومقالة والرب اسم من
 أسماءه تعالى ولا يقال لغيره
 الامضا فاعلى أى ارتفع
 عما يقول الجاحدون علواً
 كبيراً أى أقول ما يتبدى
 القول في هذه الأرجوزة
 بذكر حمد الله تعالى والحمد هو
 الشناء على المحمود به جميل
 صفاته والحمد على النعمة
 واجب مرادف للشكر
 بالالسان والالف في انعماء
 للاطلاق وجداء مصدر
 مؤصّد منصوب على
 المصدرية ويجلو مبنى
 للفاعل أى يذهب وفاعله
 ضمير مستتر راجع الى الله
 تعالى والعنى مفعول
 مقصور يكتب بالياء وهو
 فقد البصر أى جذا يذهب
 الله به عن القلب العمى وعنى
 القلب هو الضار في الدين
 بخلاف عنى البصر قال
 تعالى فانها لانعمى الابصار
 ولكن تعمى القلوب التي
 في الصدور قال
 ثم الصلاة بعد والسلام
 على نبي دينه الاسلام

والنظم في اللغة جمع اللواؤ في السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات المرتبة المعاني
 المتناسقة الدلائل على حسب ما يقتضيه العقل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) اعترض
 على الشارح بأن المصنف لم يذكر البسملة وأجيب بأن المراد بذكر الجدا أى ذكر كان فيشمل
 البسملة والجدلة أو أن المصنف أتى بالبسملة لفظاً وبالجدلة خطأ (قوله ثم بالجدقة) وأتى
 بالجملة للاهمية لانها تدل على الدوام والثبوت فهى أولى من الجملة الفعلية التي تدل على
 التجدد والحدوث (قوله تأسيساً بالكتاب العزيز) أى اقتداء بالكتاب أى القرآن العزيز أى
 المعزى المكرم المعظم لانه مبدا وبالبسملة والجدلة (قوله والالف فيه للاطلاق) أى أن
 القافية أطلقت عن حرف مقيد لانه أتى بها لامتداد الصوت وليست من بنية الكلمة
 (قوله والحمد على النعمة واجب) أى يشاب عليه ثواب الواجب اذا وقع في مقابلة نعمة
 لفظاً وأنيّة لانه يعاقب على تركه كما يعاقب على ترك الواجب الذي هو من الاحكام الخمسة
 (قوله عن القلب العمى) فاطلاق العمى على القلب مجاز لانه شبه الجاهل بفقد البصر لان
 الجاهل لكونه مقصراً يشبه العمى المتعبر الذي لا يدري أين يتوجه والقلب جسم لحمي
 الجوهر صنوبرى الشكل موضوع بين عظام الظهر والصدر والجنين معلق بالعروق
 العلوية أغلظه لفوق وأدقه لاسفل وسعى بذلك لتقلبه في الامور ومنه قول الشاعر

وما سعى الانسان الا لنفسه • ولا القلب الا أنه يتقلب

وأتى بالآية دلالة على دعواه (قوله ثم الصلاة) ثم لترتيب الذكرى والمصحيح أن الله
 سبحانه وتعالى ينزله صلى الله عليه وسلم رفعة بصلاته وينيب المصلى على ذلك أيضاً خلافاً
 لمن قال ان الثواب خاص بالمصلى فقط لانه صلى الله عليه وسلم مستغن عن ذلك ورد بأن
 الكامل يقبل الكمال وعطف السلام على الصلاة للخروج من كراهة افراد أحدهما عن
 الآخر وهما مختصان بالانبياء فلا يجوز ان على غيرهم الاتباع وأما ما ورد من قوله صلى
 الله عليه وسلم اللهم صل على آل نبي أوفى فأجيب عنه بأن من كان يستحق شيئاً له أن يخص
 به من شاء والترضى خاص بالصحابه والترحم بغيرهم فاله بعضهم وقد اختلف في وجوب
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على أقوال الصحيح منها عندنا انها لا تجب الا في الصلاة
 في التشهد الاخير منها (قوله على نبي) وهو انسان حرّ ذكر من نبي آدم سليم من منفر
 طبعاً وعن دناءة أب وعن خنأه ومحرّرات القيود معلومة فلا تطبل بذكرها وهو بالهمز
 من النبا وهو الحبر لانه اما حبر أو مخبر ويترك من النبوة وهى الرفعة لان النبي مر فوع
 الرتبة على الخلق فهو مشتق من نبأ نبواً اذا علا وارتفع فبأنه بدل من الواو (قوله
 دينه الاسلام) فعنى الدين في اللغة ما يدان به وينقاد اليه وشرعاً وضع النبي سائتق لذوى
 العقول السليمة باختيارهم المأمود الى ما هو خير لهم بالذات فخرج بالوضع الالهى
 الاوضاع الصناعية بقوله سائتق الاوضاع الالهية غير السائقة كاثبات الارض
 بقوله لذوى العقول افعال الحيوانات المختصة بالاختيار وبقوله باختيارهم الاوضاع

محمد خاتم رسل ربه

والله من بعده وصحبه
أقول ثم بعد حمد الله تعالى
أني بالصلاة والسلام لقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا
صلوا عليه وسلموا تسليما وقال
عليه الصلاة والسلام من
صلى على في كتاب لم تزل
الملائكة تستغفر له مادام
اسمى في ذلك الكتاب وقوله
على نبي دينه الاسلام هو
نبينا محمد خاتم الانبياء
والرسل صلى الله عليه وسلم
قال تعالى ما كان محمد أبأ أحد
من رجالكم ولكن رسول
الله وخاتم النبيين ويجوز في
محمد الجز على أنه بدل من نبي
والرفع على أنه خبر مبتدأ
مخذوف أي هو محمد وقوله
والله من بعده وصحبه أي ثم
الصلاة والسلام على النبي
صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وصحبه وآله صلى الله عليه
وسلم بنو هاشم وبنو المطلب
على الرابع عند الامام
الشافعي والجمهور وصحبه
جمع صاحب مضاف الى
ضميره صلى الله عليه وسلم
ومفرده صاحب بمعنى
صحابي وهو من لقي النبي
صلى الله عليه وسلم مؤمنابه
ومات على الاسلام قال
ونسأل الله لنا الاعانة

الساقطة لا بالاختيار كالوجود انيات وبقوله الحمد والكفر
يعني الوضع الالهي بذاته سائق لانه ما وضع الا كذلك والخبر حصول الشيء للمؤمن شأنه
أن يكون حاصلا له أي يناسبه ويليق به والفرق بينه وبين الكمال اعتباري فان ذلك
الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القدرة الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير
فالوضع الالهي الذي في التعريف هو ما شرعه الله تعالى لعباده من الاحكام وسعى دينا
لانتاندين به وسعى شرعا لانه شرع لنا ومله لانه أملى علينا والاسلام معناه في اللغة
الاستسلام والخضوع والانقياد لالوهية الله تعالى ولا يتحقق ذلك الا مع قبول الامر
والنهي والايان هو التصديق بما جاء من عند الله تعالى والاقاربه وهم اوان اختلفا
مفهوم ما فاصدقهما واحد فكل مؤمن مسلم وبالعكس لتلازمهما في الماصدق (قول)
خاتم) يفتح التاء اسم آله أي الذي ختموا به وبالكسر اسم فاعل أي الذي ختمهم والخاتم
هو الآخر قال عليه الصلاة والسلام أنا العاقب لاني بعدى (قول رسل ربه) أي
وأنيائه قال تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين فيلزم من كونه خاتم النبيين أن يكون
خاتم المرسلين لان النبي أعم والرسول أخص ويلزم من ختم الاعم ختم الاخص ولا عكس
ولعل المصنف انما اقتصر على الرسول لضرورة الشعر أو على القول بأنهم ما جمعوا واحد
(قول والله من بعده وصحبه) آله صلى الله عليه وسلم في مقام الدعاء كل مؤمن وفي مقام
منع الزكاة بنو هاشم وبنو المطلب وصحبه جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بنينا
صلى الله عليه وسلم مؤمنابه بعد بعثته اجتماعا متعارفا أي ليس على خرق العادة بأن لا يكون
في السماء آمنا من اجتماع به في السماء لا يكون صحابيا ودخل في من الكبير والصغير ولوا بن
يوم والذكر والانثى وكذلك الملائكة الذين اجتمعوا به في الارض والجن كذلك وخرج
بقيد بعد البعثة من اجتمع به قبلها ولم يجتمع به بعدها وبعد اسلامه وبقيد مؤمننا الكافر
ولو أسلم بعد وفاته فانه ليس بصحابي (قول بنو هاشم) وهو المطلب ابتاعده مناف وهاشم
لقب لجذ النبي صلى الله عليه وسلم واسمه عمرو ولقب بهاشم لان قرينها أصابهم خطف فخر
بعبر او جعله لقومه مرقعة وثريدا فلذلك سمي بهاشم لهشمه العظم والمطلب مقتعل واسمه
شعبة الحمد على الاصح وسمى بذلك لانه ولد وفي رأسه شعبة ظاهرة في ذواته (قول) ونسأل
الله لنا الاعانة أي الاقدار على الذي نطلبه وتيسيره وأقرب بنون العظيمة امامنا باب التحدث
بالنعمة أو اوابها نفسه وغيره من المجتهدين في بيان ما ذهب اليه الامام زيد في الفرائض
والسؤال هو المطلب فان كان من الاعلى سمي أمرا وان كان من الادنى للاعلى سمي دعاء
وان كان من المساوي سمي التماسا وقصر سؤاله على الله تعالى لان خزانة الجود بيده
وأمرها اليه فلا يعتد الاعليه ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا سألت فاسأل الله كما قال
الشاعر لاتسألن بخ آدم حاجة * وسل الذي أبوابه لا تحجب
الله يغضب ان تركت سؤاله * وبخ آدم حين يسئل يغضب

(قوله فيما)

فما توخينا من الابانة عن مذهب الامام زيد الفرض * اذ كان ذلك من أهم الفرض * (٩)

أقول التوخي بالعلم المجبة
القصد يقال فلان يتوخي
الحق أى يقصده والابانة
الاطهار والمذهب فى الاصل
الطريق ثم استعمل فى
الاحكام الشرعية وغيرها
والامام هو الذى يقتدى به
فى أقواله وزيد هو زيد بن ثابت
رضي الله عنه ابن الصالح بن
سعيد بن خازجة الصافي
الانصارى من بنى النجار من
أكابر علماء الصحابة رضي الله
عنهم والفرضى العالم بالفرائض
والفرض القصد أى ونسأل
الله سبحانه وتعالى الالهانة
فما قصدناه من الاظهار
والكشف عن مذهب الامام
زيد رضي الله تعالى عنه
وأرضاه لان هذا من أهم
القصد فانه لا يخبى من
سأله قال تعالى واستألفوا الله
من فضله قال بعض العلماء
لم يأمر الله بالمسئلة الا ليعطى
قال

(علما بأن العلم خير ماسعى
فيه وأولى ماله العبد على
وان هذا العلم مخصوص بما
قد شاع فيه عند كل العلماء
بانه أقل علم يفقد

فى الارض حتى لا يكاد يوجد)
أقول علما منصوب على انه
مفـهول لاجله وهو علة
لقوله * اذ كان ذلك من أهم

(قوله) فمما توخينا من الابانة التوخي بتشديد الخاء المجبة بعد هاء ما سكتة هو الاجتهاد لا
القصد فقط فان التوخي بمعنى الاجتهاد لا يقال الا فى الامر المهم الجليل من الخير بخلاف
التوخي بمعنى القصد فانه يقال لما هو أهم من ذلك ويقال تأخيت الشئ تخيـته والتخري
طلب الاخرى وكثيرا ما تستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد والالفاظ الثلاثة متقاربة
قال الشيخ زكريا رحمه الله الاجتهاد والتخري والتوخي بذل الجهود فى طلب المقصود اهـ
يقال اجتهد فى حل الصغرة ولا يقال اجتهد فى حل النواة (قوله) عن مذهب الامام
مفعول يصلح للمصدر والزمان والمكان بمعنى المذهب وهو المروى ومجمله أو زمانه واصطلاحا
ما ترجع عند المجتهدين فى مسئلة متابعد الاجتهاد فصار له معتقدا ومذهبا وهو المراد هنا
والامام هو المتقدم على غيره (قوله) زيد الفرضى زيد بدل من الامام وهو بالسكون للوزن
(قوله) اذ كان ذلك أى المذكور من الابانة والتوخي (قوله) من أهم الفرض أى
القصد هو أصل الفرض ما يرمى اليه الرامة فلما كان قاصدا للطريقة زيد سمي قرضا للمشابهة
(قوله) هوزيد بن ثابت) يكنى أبا سعيد وقيل أبا عبد الرحمن وقيل أبا خازجة قدم النبي
صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفي بالمدينة بعد الهجرة سنة خمس
وأربعين ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة وكان من كبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
أحد الستة الذين جمعوا القرآن فى زمن سيدنا عثمان بن عفان وهم سيدنا عثمان وزيد
ابن ثابت المذكور وأبي بن كعب وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وقيم الدار رضى
الله عنهم أجمعين وقد اجتمع فى اسم زيد أشياء تتعلق بالفرائض لم تجتمع فى غيره افرادا وجمعا
وعدد او طرعا وضرابا أما الافراد فالراى بسبعة وهى عدد أصول المسائل وهى اثنان
وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون وعدد من يرث بالفرض
وحدوهم الزوجان والام والجدتان وولد الام وعدد من يرث السدس وعدد الوارثات
بالاختصار والياء بعشرة وهى عدد الوارثين بالاختصار وعدد الوارثات بالبسط والحدال
بأربعة وهى عدد أبواب الارث وفاقا وخلافا وعدد أقسام الورثة باعتبار الفرض
والتعصيب وأما الجمع فالراى مع الياء بسبعة عشر وهى عدد الوارثين والوارثات
بالاختصار والراى مع الدال أحد عشر وهى عدد الوارثات على سبيل البسط بزيادة مولاة
المولى والياء مع الدال أربعة عشر وهى عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لانه قد يكون
لاثنى والراى مع الياء والدال أحد وعشرون وهى عدد جميع من يرث بالفرض من حيث
اختلاف أحوالهم لان أصحاب النصف خمسة وأصحاب الربع اثنان وأصحاب الثمن واحد
وأصحاب الثلثين أربعة وأصحاب الثلث اثنان وأصحاب السدس سبعة وقد نظم بعضهم
ذلك فى بيت فقال ضبط ذوى الفروض من هذا الرجز * خذهم مرتبا وقل هباد بن
وأما العدد فعدد حروف اسمه ثلاثة وهى عدد شروط الارث وموانعه وأسبابه وأما الطرح
فاذا طرح الدال من الياء بقي ستة وهى عدد الفروض القرآنية وعدد الموانع واذا

الفرض * أو عله لقوله توخينا الخ والعلم (٢ ر ح) خلاف الجهل وبأن العلم متعلق بقوله علما وأل فب للعموم حتى يشمل

كل علم وقوله سعي ودعي مبنيان (١٠) لما لم يسم فاعله وفضل العلم وخبرته أشهر من أن يذكر قال الشافعي وغيره

طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا طرحت الزاي من الباء بقي ثلاثة أيضا وتقدم ما فيها وأما الضرب فاذا ضربت حروفه ثلاثة في مثلها تبلغ تسعة وهي عدد أصول المسائل على الأربع ومن أواد المزيد على ذلك فعليه بالكتب المطولات يظفر بمراده (قوله) علم بأن العلم وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهو خلاف الجهل وخروج بهكم الذهن الشك والوهم بناء على أنهم لا يحكم فيهما وبالجازم الظن وبالمطابق الاعتقاد التقليدي الغير المطابق للواقع (قوله) خير ما سعى فيه أي من خير شئ سعى فيه العبد والمراد بالعبد الشخص ذكرًا كان أو أنثى حرًا أو عبدًا (قوله) وفضل العلم قال الله تعالى انما يحشي الله من عباده العلماء أي فهم أكمل خشية من غيرهم وقال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات (قوله) لا حسد الا في اثنين أي لا غبطة لان الحسد الذي بمعنى الغبطة هو غنى مثل ما للغير مع بقاء نعمة الغير عليه وهو محمود فخرج الحسد المذموم وهو غنى زوال نعمة الغير عنه سواء تمناها لنفسه أم لا وهذا هو الذي دلت الاحاديث على الزجر عنه وهو أول خطيئة ظهرت في السموات وأول معصية حدثت في الارض (قوله) وهو علم القرائض قال بعضهم وهو أنزل العلوم أي بعد أصول الدين (قوله) نصف العلم أي باعتبار أن للانسان حالتين حالة حياة وحالة موت فحالة الحياة تتعلق بالصلاة والزكاة وغيرهما وحالة الموت تتعلق بقسمة التركة والوصايا وغيرهما وقبل غير ذلك (قوله) ينزع من أمتي أي يوت أهل له لأنه ينزع من أهل لما ورد في الحديث ان الله لا يرفع العلم انتزاعا وانما يرفعه بموت العلماء (قوله) لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان هذا بناء على ما فهمه الشارح رحمه الله تعالى من أن لا داخله على يوجد لا على يكاد وليس كذلك بل هي داخله على يكاد أي لا يقرب من الوجدان أي نفقة حقيقة (قوله) وظواهر الاحاديث الخ هذا بناء على فهمه السابق وقد علمت ما فيه (قوله) وأن زيد اخص لاصحاله والخصوص تخصيص العموم ومعنى لاصحاله لاجلته أولا بد فيكون المعنى وأن زيد اخص حقيقة أي يقينا اولاد (قوله) بما حباه أعطاه والحبوة العطية والحباء العطاء (قوله) في فضله منها التنبه لغة الايقاظ يقال نهته بمعنى أيقظته واصطلاحا عنوان البحث الا في بحيث يعلم من البحث السابق اجمالا (قوله) أفرضكم زيد) وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك لأنه كان رضى الله عنه أصحهم حسابا وأسرعهم جوابا وقبل غير ذلك وقد جاء عن ابن عمر رضى الله عنه أنه قال يوم مات زيد اليوم مات عالم المدينة وخطب عمر رضى الله عنه بالجماعة مكان بالشام فقال من يسأل عن القرائض فليأت زيدا بن ثابت (قوله) وناهيك بها ناهيك مبتدأ والجواز وخبره ويحتمل غيره (قوله) باتباع التابعي وهو من اجتمع بالصحابي وأخذ عنه (قوله) لاسما هو نصب سى بلا لانه مضاف ونكرة فلانافية للجنس وسى اسمها ومما وصل مضاف لها وما زادة أي لا مثل لهذه الشهادة فتكون تأكيد للشهادة والظاهر أن هذا آخر الكلام لان ما قبل

طلب العلم أفضل من صلاة النافلة وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم اه والاحاديث في فضل العلم كثيرة مشهورة ففي الصحيحين من رواية ابن مسعود رضى الله عنه لا حسد الا في اثنين ورجل آتاه الله ما لا فسلطه علىهلكه في الخير ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضى بها ويعلمها الناس وقال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وقوله وان هذا العلم أي وعلماء بان هذا العلم وهو علم القرائض مخصوص بأنه أول علم يفتد في الارض أشار بهذا الكلام الى ما رواه الحاكم وغيره من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا القرائض وعلوها الناس فاني امرؤ مقبوض وان هذا العلم سبق قبض وتظهر المتن حتى يختلف الرجال في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما أصحهما الحاكم وغيره وحسنه المتأخرون وروى ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعلموا القرائض فانهم من دينكم وانها نصف العلم وانه أول علم ينزع من أمتي وقوله لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان لان كاد من أفعال المقاربة سى

وظواهر الاحاديث شاهدة بأنه يفقد حقيقة قال * وأن زيد اخضر لاجله * (١١) بحاجباه خاتم الرسالة *

من قوله في فضله منها
أفرضكم زيد وناهيك بها
فكان أولى باباع التابعي
لا سيما وقد نهى الشافعي
أقول وإن زيد امعطوف
أيضا على قوله بأن هذا العلم
أي ونسأل الله الالهة على
ما قصدناه من الاظهار
والكشف عن مذهب زيد
رضي الله عنه لاجل علمنا
بأن العلم خير ماسي اليه
الانسان ولعلنا بان هذا العلم
وهو علم القرائن مخصوص
بأنه أول علم يفقد في الارض
ولعلنا بان زيد ارضى الله عنه
خص من بين الصحابة رضي
الله عنهم عما نهى عليه النبي
صلى الله عليه وسلم من فضيلته
وعلمه وأنه أمثل من غيره في علم
القرائن من قوله أفرضكم
زيد وناهيك بهذه الشهادة
من سيد البشر وخاتم الرسل
صلى الله عليه وسلم وناهيك
بمعنى حسبك وتأويلها بأنها
غاية تنهاك عن طلب غيرها
قاله في الجمل فكان السيد
زيد بن ثابت أولى بأن يبعه
التابعون ويقلده المقلدون
في القرائن لا سيما وقد نهى
الشافعي أي مال الى قوله
موافقة له في الاجتهاد ولم يتابعه
مقلدا له من غير نظر واجتهاد
بل بعد النظر والاجتهاد حتى انه يختلف قوله حيث اختلف قول زيد رضي الله عنه

سمى أولها وهو أفرضكم (قول وقد نهى) أي قصد مذهبه بعد النظر كما ذكره المصنف
(قول الشافعي) القرشي المطلي الحجازي المكي رضي الله عنه يلتقي مع النبي صلى الله
عليه وسلم في عبد مناف لانه أبو عبد الله محمد الشافعي بن ادريس بن العباس بن عثمان
ابن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف والنبي
صلى الله عليه وسلم هو أبو القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف
ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة ولد بفترة سنة خمسين ومائة ثم حمل الى مكة وهو ابن سنتين
وتوفي بمصر ليلة الجمعة بعد الغروب اخرج يوم من رجب سنة أربع ومائتين ودفن بالقرافة
بعد عصر الجمعة وعلى قبره من الجلال والمهابة والاحترام ما هو لا يلقى بمقام ذلك الامام
قدس الله روحه ونور ضريحه ونفعنا ببركاته (قول ولم يتابعه مقلدا له) أي لانه مجتهد
والمجتهد لا يقلد مجتهدا وكذلك عبارته كيف أخذ بقول من لو عاصرته وحاججني لحججته
(قول فهالكم فيه) أي نخذ القول في علم القرائن وفي مذهب الامام الشافعي فالضمير اما
راجع لعلم القرائن كما ذكره الشارح وهو أولى وألذ مذهب الامام الشافعي الموافق لمذهب
زيد لان هذه المنظومة انما وضعت على مذهب الامام الشافعي ومنهم من رجع الضمير الى
مذهب زيد ولكن ما قدمناه أولى (قول عن ايجاز) عن بعضي الباء فيكون التقدير خذ
القول ملتبسا أو صاحب الاليجاز وانما أتى به من لحنه الوزن وأصل الاليجاز القصير وهو
قوله الالفاظ والاختصار كذلك فهم ما يعني واحده هو الايتان بالمعنى المراد بأقل من عبارة
المتعارف وقيل الاليجاز حذف طول الكلام وهو الاطناب والاختصار حذف عرض
الكلام وهو تكرر الكلام مرة بعد أخرى وقيل غير ذلك (قول جمع لغز) بالتحريك على
وزن رطب وهو الكلام المعنى يقال ألغز في كلامه عى ومن الالغاز نحو قول القائل
ملغز في اسم على * عاجز أعنى ترقى فانقلب * فان عاجز اذا عني ذهب عينه فيبقى اجز
فاذا ترقيت الى مرتبة العشرات صارت الالف عشرة والجيم ثلاثين والراى سبعين فاذا
قلبتا حينئذ صارت اسم على * واعلم أنه يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة أولها الحق
المتعلق بعين التركة كالزكاة والشئ مؤن التجهيز بالمعروف فان كان الميت فقرا فجهيزه
على من علمه نفقته في حال حياته حتى الزوجة خلا فاللثة الثلاثة فعهدهم مؤن التجهيز في
مالها وان كان الزوج غنيا فعلى ذلك بأنه ليس من نواجب النفقة وهي تبع للاستمتاع وقد
ذهب بالموت واذا ذهب المتبوع ذهب التابع وأما عندنا فعلقة الزوجة باقية بدليل انه
يفصلها ويرثها والثالث الديون المرسله في الذمة والرابع الوصية بالثلث فأقل والخامس
الارث وهو المقصود بالذات وله شروط وأركان وموانع وأسباب وقد شرع المؤلف في بيان
الاسباب والموانع فقال

(باب أسباب الميراث) *

(قول باب) هو خبر يلبد المحذوف تقديره هذا باب أسباب الميراث ويصح أن يكون

قال

(فهذا فيه القول عن إيجاز
مبأ عن وصحة الالغاز)
أقول هالك اسم فعل بمعنى
خذ والكاف فيه للخطاب
والإيجاز تقليل اللفظ والوصحة
واحد الوصف وهو اسم جنس
جمع بمعنى العيب والالغاز
جمع لفظ وهو الأمر الخفي
ومعنى البيت نخذ القول في
علم القرائن قولاً قليلاً
واضحاً كثيراً المعنى مبأ عن
عيب الالغاز وعن عيب
الخطأ

* (باب أسباب الميراث) *

أقول الأسباب جمع سبب
وهو في اللغة ما يتوصل
به إلى غيره وفي الاصطلاح
ما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم لذاته
والتأظم رحمه الله تعالى
لم يترجم في الأرجوزة شيئاً
وانما ترجمها الناس وبوبوها
فكان ينبغي لمن بوبها أن
يقول باب أسباب الميراث
وموانعه قال
أسباب ميراث الوري ثلاثة

منصوب بفعل محذوف تقديره أقرأ باب أسباب الميراث وأن يكون مجروراً واصله بوب
تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصارت باب ومنها لغة فريضة في سائر يتوصل بها
من داخل إلى خارج وعكسه واصطلاحاً اسم لالفاظ مخصوصة بالله على معان مخصوصة
وانما ترجم المؤلفون كتبهم وجعلوها أبواباً وفصولاً اقتداءً بالكاتب العزيز في كونه مترجماً
مفصلاً سوراً ولأن القارئ إذا ختم باباً وأخذ في غيره كان أنشط له وأبعث على الفحص
والتحصيل منه بخلاف ما لو استمر الكتاب بطوله كما أن المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخاً
نفس عنه كربة ونشط للسير إلى غيره وانما سميت هذه الأبواب تراجم لانها ترجم ما بعدها
لأن ما يذكر في الباب تنبي عنه الترجمة وتبينه (قوله أسباب الميراث) وهو يطلق
بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين
والانتقال إما حقيقة كانتقال المال أو معنى كانتقال العلم ومنه العلماء ورثة الأنبياء
أو حكماً كانتقال المال إلى الحمل ويطلق بمعنى الموروث وشرعاً حق قابل للقبض يثبت
لمستحقه بعدموت من كان له ذلك القرابة بينهما أو نحوه كالزوجية والاولاد فحق
يتناول المال وغيره كالتحريم والشفعة والقصاص وخرج بقابل للقبض الولاء والولاية
على النكاح اذ ينتقلان بالموت لمن له حق في العصوبة على الترتيب المذكور في باب ولو كان
بعيداً أو بعيداً بعد موت من كان له ذلك الحقوق بالنسبة بالشرع ونحوه وبقيت القرابة
الوصية على القول بأنها تنكح بالموت وقال الشنقوري في شرحه للترتيب وخرج يثبت
لمستحقه ما اذا اعتاب شخصاً وتعدراستحلالاً له لونه فلا يكفي استئصال وارثه بل يستغفر الله
له كما نقله الرافعي وغيره عن الحنابلة (قوله وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود)
أي كالزوجية فانما سبب للارث بين الزوجين فيلزم من وجودها وجود الارث ويلزم من
عدمها عدم الارث فخرج بقوله ما يلزم من وجوده الوجود المانع اذ يلزم من وجوده العدم
وخرج الشرط اذ لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله لذاته راجع لهما أي للوجود
والعدم وذلك كالقرابة فانما سبب من أسباب الارث فان قام بها مانع من قتل أو غيره منع
من الارث فالارث نظر الذات القرابة والمانع منه لا لذات القرابة وانما هو لامر آخر طرأ
وقال العلامة الاجهوري على المختصر وانما قال بالنظر لذاته لانه قد لا يلزم من وجود
السبب وجود المسبب لعروض مانع أو تخلف شرط وذلك لا يقدح في تسميته سبباً لانه
لو نظر إلى ذاته مع قطع النظر عن موجب التخلف لكان وجوده مقتضياً لوجود المسبب
هكذا ذكره جمع منهم السنوسي رحمه الله تعالى (قوله فكان ينبغي الخ) لاحاجة لهذا
الاعتراض فانه اذا ترجم لشيء وزاد عليه فليس معيباً عندهم وانما المعيب العكس ولا فرق
بين أن يكون المترجم المؤلف أو غيره وأن كان الأصل مساواة الترجمة للمترجم له وحينئذ
فلا اعتراض على المترجم حيث ترجم لشيء وزاد عليه (قوله ميراث الوري) أي الآدميين
أما غير الآدميين فلا توارث بينهم لعدم تكليفهم كالملائكة عليهم الصلاة والسلام

وكالدواب وأما الجن فهم كالأدمنين (قوله ثلاثة) باتفاق وعلى الخلاف أربعة
 بزيادة بيت المال وهو سبب عام لأنه لجميع المسلمين والأسباب الثلاثة خاصة (قوله)
 كل يفيد ربه (الوراثة) أي الارث كالزوجة لأن كل واحد يرث من الآخر ما لم يمنع مانع
 وصعد الارث بالقرابة في الغالب أما الولاء فالعقيق لا يرث من المعتق على ما سبأنا
 فكل في كلامه المراد بها الكل المجموع ولا الجسعي فتأمل (قوله وهي نكاح) وهو عقد
 يقتضي اباحة وطء بلفظ النكاح أو التزويج أو ترجمتهما ويقع به التوارث بينهما ما لم يمنع
 مانع ككون الزوجة رقيقة أو كناية ويقع التوارث بينهما في عدة الطلاق الرجعي باتفاق
 الأمة الأربعة ولو كان الطلاق في العصة لا الزوجة المطلقة بائنا في مرض الموت عندما
 خلا لا لائمة الثلاثة فانها ترث عند الحنفية ما لم تنقض عتقها وعند الحنابلة ما لم تنزج
 وعند المالكية ولو انقضت عتقها واتصلت بأزواج وعندهم أي المالكية أيضا لو تزوج
 المريض في مرض موته امرأة فالعقد باطل فلا ترث ولو تزوجت المريضة في مرض الموت
 رجلا لم ير بها (قوله وولاء) وهو لغة القرابة يقال بينهما ولا بها لفتح أي قرابة وشرا عما ذكره
 الشارح وعرفه بعضهم بقوله هو صفة تثبت للمعتق ولعصبته بمجرد عتقه وهو لغة كلجمة
 النسب لا يساع ولا يوجب ولا يورث وأخره المصنف عن النكاح لأنه يورث به من جانب
 واحد دون النكاح فإنه يورث به منهما ولا يكون الارث به الا فرضا بخلاف الولاء فلا يكون
 الارث به الا تعصبا (قوله ونسب) وهو القرابة والمراد بها الرحم وهو لفظ يشمل كل
 من بينك وبينه قرابة قربت أو بعدت كانت من جهة الاب أو من جهة الام وهي مؤشدة
 قاله الجوهري وهي مشتقة من الرحمة وهي من العبد الحسانة والثقة لأن من بينهم قرابة
 يرحم بعضهم بعضا ويشفق عليه لاسيما عند لحوق المضرة والشدة ولذا جاء عنه صلى الله عليه
 وسلم ان الله تعالى لما خلق الرحم قال خلقني واشتقت لك اسما من اسمي فأتى الرحم وأنا
 الرحم فمن وصلني وصلني ومن قطعني قطعني اه ولكن ليس كل رحم يوجب التوارث بين
 الحلي والميت فلا توارث الا في الجهات الآتية ان شاء الله تعالى (قوله وهو عقد الزوجية
 الصحيح) أما الفاسد فلا توارث به عندنا وعند الامام مالك فان كان العقد فاسدا متققا
 على فساد كنكاح الخامسة فكذلك وان كان مختلفا في فساده بأن وقع من غير ولي أو وقع
 من محرّم بجم أو عجرة أو كان نكاح شغار فيفسخ بغير طلاق وفيه الارث اذ اتم أحدهما
 قبل الفسخ سواء دخل الزوج بها أم لم يدخل (قوله ويرث به المعتق) بكسر التاء أي من
 حيث كونه معتقا وحسب فلا يرث قول بعضهم وقد يرث العقيق المعتق كالأشترى ذمّي
 عبدا وأعتقه ثم التحق السيد بالحرب فحارب فاسترق فاستراه عتقه وأعتقه فانه يرثه
 أي بكونه معتق لا بكونه عتقا فيكون لكل واحد منهما الولاء على الآخر (قوله الابوان
 ومن أدلى بهما) فالمدلون بهما الاخوة والاخوات مطلقا وبنو الاخوة الاشقاء والاب فقط
 والاعمام وبنوهم (قوله والاولاد ومن أدلى بهم) وهم البنون والبنات واولاد الابن

كل يفيد ربه الوراثة
 وهي نكاح وولاء ونسب
 ما بعد هن للموارث سبب
 أقول أسباب الارث المجمع
 عليها ثلاثة كل واحد منها يفيد
 ربه أي صاحبه وهو المتصف
 به الوراثة ما لم يمنع مانع
 وهي النكاح وهو عقد الزوجية
 الصحيح ويرث به الزوج
 والزوجة والزوجات والولاء
 بفتح الواو والمد وهو عصوبة
 سبب انعمة المعتق على عتيقه
 ويرث به المعتق ذمرا
 كان أو أختي وعصبة المعتق
 المتعصبون بأنفسهم والنسب
 وهو القرابة ويرث به الابوان
 ومن أدلى بهما والاولاد ومن
 أدلى بهم وقوله الورى المراد
 به هنا الأدمنون والورى
 في الاصل الخلق وقوله
 ما بعد هن للموارث سبب
 أي ليس بعد هذه الأسباب
 الثلاثة سبب رابع مجمع عليه

ذكوراً وأنا ناعلي تفصيل سباق قبانه **(قول)** ولا يختلف فيه هندا) أي لفقد الشرط وهو عدم انتظامه فان كان منتظماً مورث عند ناعلي الارح فيقدم على الرد وتورث ذوى الارحام فان لم يكن منتظماً فيرد الباقي على ذوى القروض غير الزوجين فهو مقدم على تورث ذوى الارحام فان لم يكن هنالك من يرث عليه ورثا ذوى الارحام ويرث مطلقاً عند الملكية ولا يرث مطلقاً عند الخنفسة والحنابلة سواء انتظم أم لا والمراد بانتظامه أن يصرف التركة في مصارفها الشرعية ولو كان فاسقاً والاصل في ارثه قوله صلى الله عليه وسلم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه رواء أبو دودار وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث نفسه بل للمسلمين ولأنهم يعقلون عنه فيرون **ك** العصبه (فائدة) الناصر في الارث وعدمه على أربعة أقسام قسم يرث ويورث وقسم يرث ولا يرث وقسم يرث ولا يرث وقسم لا يرث ولا يرث فالأول كثير كالأخوين والاصل مع فرعه والزوجين ونحو ذلك والثاني كالانبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم لا يرثون لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء نرث ولا نورث ما تركناه صدقة والثالث المبعوض فانه لا يرث عندنا ويورث عنه جميع مامله كبيعته الحر لانه تام الملك والرابع كالرقيق والمرث فليرثان ولا يرثان **(قول)** وينع الشخص الخ) الشخص مفعول مقدم وواحدة فاعل مؤخر وقد شرع المؤلف في بيان الموانع وهي جمع مانع وهو لغة الحائل واصطلاحاً ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته **ك** كس الشرط وموانع الارث ستة اقتصر المصنف على المتفق عليه وهي ثلاثة والسلاطة الباقية هي اختلاف ذوى الكفر الاصلي بالذمة والحراية فلا تورث بين حربي وذوي المعاهد والمستأن من كالذي على الرابع والثاني الردة أعادنا الله والمسلمين منها فلا يرث ولا يرث الا فيما وجب له من نحو جناية عليه قبل الردة كما لو جنى عليه ثم ارتد ومات سراية فديته لورثته لولا الردة والثالث الدور الحكمي وهو أن يلزم من توريثه عدم توريثه كأن يقرأ خ حائر للتركة بآب الميت فيثبت نسبه ولا يرث للدور ويأبى انه باقراؤه بالابن وثبوت تبيين عدم ارثه لانه محجوب به فيلزم على ذلك بطلان اقراره لانه حينئذ لم يكن حائراً فيبطل نسب الولد واذا بطل فانه لا يرث ولكن اذا كان صادقا في نفس الامر فانه يجب أن يدفع له التركة فيما بينه وبين الله **(قول)** من عل ثلاث) العلل جمع علة وهي لغة المرض وتطلق على كل حدث شاغل واصطلاحاً ما يرث في الشخص الحرمان من الارث بعد تحقق سببه **(قول)** الأول الرق وهو لغة العبودية وفي الاصطلاح عجز حكمي يقوم بالانسان سببه الكفر فلا يرث الرقيق ولا يرث وقد يتصور أن يرث ويورث وصور ذلك بعضهم فيما اذا كان ذمياً وجنى عليه جناية تسرى الى النفس ثم نقض العهد وحارب فاسترق ثم مات رقبة اسراية تلك الجناية فان دية لورثته على الرابع وليس لنا رقيق كاه يورث الا هذا **(قول)** الا المبعوض) هو مستثنى من قوله ولا يرث وانما يرث لانه يؤدي الى ارث الاجنبي في الجملة لانه ان كان بينه وبين السيد

ولا يختلف فيه عندنا لان بيت المال وان كان سياراً رابعا على الاصح في أصل مذهبنا فقد أطبق المتأخرون على اشتراط انتظام بيت المال ونقله ابن سراقه وهو من المتقدمين عن علماء الامصار اه وقد آيسنا من انتظامه لي أن ينزل عيسى عليه السلام فلذلك نفاء الناظم قال (وينع الشخص من الميراث واحدة من عل ثلاث رق وقتل واختلاف دين فافهم فليس الشك كاليقين) قول وينع الشخص الوارث من الميراث بعد تحقق سببه ثلاث عل اذا انصف الوارث بواحدة منها امتنع ارثه وتسمى موانع الارث المانع الأول الرق بجميع أنواعه فلا يرث الرقيق قنأ كان أومدبراً أو مكاتباً أو مبعوضاً ومعلقاً عقه بصفة أو موصى بعقته أو أم ولد لان موجب الارث الحرية الكاملة ولم توجد ولا يرث الرقيق أيضاً لانه لا مال له الا المبعوض فانه يرث عنه جميع مامله كبيعته الحر

مهابة فريعات قريه الحرف في نوبة السيد فيحصل له الجميع وان لم تكن مهابة فيحصل
 له البعض وكلاهما منمنع **(قول)** ويكون جميعه لورثته على الاصح) عندنا وعند المالكية
 والحنفية كالقن وعند الحنابلة يرث ويورث ويحبب هلى حسب ما فيه من الحزبية فلو
 ماتت حرة عن زوج وأخ شقيق حرة عن ابن مبعوض نصفه حرة ونصفه رقيق فعندنا وعند
 المالكية والحنفية للزوج النصف وللأخ الباقي ولا شيء للابن لنقصه وعند الحنابلة يرث
 ويورث على خلاف في كيفية ارثه عندهم ويحبب الزوج الى وبع وغن فيعطى للزوج نصف
 النصف وهو الربع مقابلته لنصفه الرقيق ويعطى نصف الربع وهو الثمن مقابلته لنصفه
 الحر ويرث الولد نصف ما يرثه لو كان حرًا فله حينئذ ربع وغن وللأخ ما بقي لانه عاصب
 فالمسئلة من ثمانية للزوج منها ثلاثة وللان كذلك والسهمان الباقيان للأخ فلو مات الولد
 المبعوض عن أبيه وعن أمه فلهما ثلث ما ملكه بحزبته ولا شيء ما بقي عندنا كالحنابلة ولا شيء
 له ما عند المالكية والحنفية وماله للمالك بعضه **(قول)** بحق) أى يقتص ولو كان بغير
 قصد كآثم ومجنون وطفل ولو بقصد مصلحته كضرب الأب ولده للتأديب وكبطه الجرح
 للمعالجة وقهر ذلك ولو حاذقا والمعنى فيه تهمة الاستجمال في بعض الضرور وسد الباب
 في الباقي ويستثنى من العموم المفتى وراوى الحديث لانهم مخبران بخلاف القاضي لانه
 ملزم هذا كله عندنا ما على مذهب الامام مالك فعنده ان كان القتل عمداً عداً واما فانه
 لا يرث من مال ولادية وان كان خطأ فانه يرث من المال دون الدية وعند الحنفية كل قتل
 أوجب الكفارة منع من الارث وما لا فلا القتل العمداً العداً وانه لا يوجب الكفارة
 عندهم ومع ذلك يمنع من الارث وعند الحنابلة **كل قتل مضمون بقصاص أو دية**
 أو بكفارة يمنع من الارث وما لا فلا **(قول)** اختلاف الدين بالاسلام والكفر) وهو لغة الخو
 والترفن كفر نعمة الله تعالى بحجها وسترها وشرعا قول كفر واعتقاد كفر وفعل كفر
 أما عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع وأما عكسه فعند الجمهور لا يرث خلافاً للمعاذ ومعاوية
 رضى الله عنهم - ما ومن وافقه ما وسواء أسلم الكافر قبل قبضة التركة أم لا وسواء بالقرابة
 أو بالنكاح أو الولاء خلافاً للامام أحمد رضى الله عنه في المسئلتين حيث قال ان أسلم
 الكافر قبل قبضة التركة ورث ترغيباله في الاسلام والمسلم يرث من عتيقه الكافر **(قول)**
 لان الكفر كله ملة واحدة) أى عندنا على الاصح وعند الحنفية كذلك بدليل قوله تعالى
 فماذا بعد الحق الا الضلال وعند المالكية والحنابلة اليهودية ملة والنصرانية ملة
 وما عداها ماملة ودليلهما قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا **(قول)** كآثمت
 في الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم **(قول)**
 فافهم) الفهم معناه لغة حركة النفس في المعقولات واصطلاحاً ارتسام صورة ما في الخارج
 في الذهن والث - لك هو التردد بين أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر والظن ادراك
 الطرف الراجح والوهم الطرف المرجوح واليقين علم الشيء بحقيقته

ويكون جميعه لورثته على
 الاصح وهذا القسم خارج
 عن عبارة الناطم فان الواو
 فيه ليس برقيق المانع الثاني
 القتل فلا يرث القاتل مقتوله
 سواء قتله عمداً أو خطأ بحق
 أو غيره أو حكم بقتله أو شهد
 عليه بما يوجب القتل أو زكى
 من شهد عليه والاصل في
 ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 ليس للقاتل من تركه المقتول
 شيء صحيحه ابن عبد البر وغيره
 ويرث المقتول قاتله بالاخلاف
 كما اذا جرح الولد أباه جرحاً
 يفضى به الى الموت ثم مات الولد
 الجرح قبل أبيه الجرح
 فان الاب يرث الولد القاتل
 قطعاً وهذا خارج عن عبارة
 الناطم لانه لا يسمى قاتلاً
 والمانع الثالث اختلاف الدين
 بالاسلام والكفر فلا يرث
 المسلم الكافر ولا يرث الكافر
 المسلم كما ثبت في الصحيحين
 وغيرهما ودخل القسمان
 في عبارة الناطم لان اختلاف
 الدين حاصل فيهما ويتوارث
 الكفار بعضهم من بعض
 لان الكفر كله ملة واحدة
 في الارث فافهم

* (باب الوارثين من الرجال) * (١٦) أي الوارثون بالاسباب الثلاثة السابقة وهي النكاح والولاء والقرب قال

(والوارثون من الرجال عشرة)
أسماءهم معروفة مشتهرة

الابن وابن الابن مهمانزلا
والاب والجدلة وان علا
والاخ من أي الجهات كانا
قد أنزل الله به القرآن

وابن الاخ المدلى اليه بالاب
فاسمع مقالا ليس بالمكذب
والم وابن الم من أبيه
فاشكر لذي الایجاب والتبني
والزوج والمعتق ذوالولاء

لجملة الذكور هؤلاء)
أقول الوارثون المجمع على
ارثهم من المذكور عشرة
وهم الابن وابن الابن وان
نزل والاب والجدلة أبو الاب

وان علا والاخ سواء كان
شقيقا أو لاب أو لام فان
القرآن العظيم نزل بتوريثهم
مطلقا وان اختلف القدر

للموروث باختلاف جهاتهم
وابن الاخ المدلى الى الميت
بالاب مع الام أو بالاب وحده
والم من الاب وابن الم

من الاب سواء كان من الاب
مع الام أو من الاب وحده
والزوج والمعتق والمسرود
بالمعتق من ذوالولاء من المعتق

وعصبة المتعصين بأنفسهم
وهذه طريقة الاختصار في
عدهم وأما طريقة البسط
فبعدد ونهم خمسة عشر الابن

* (باب الوارثين) *

ترجم للوارثين من الرجال دون الوارثات من النساء قفلسا للمذكر على المؤنث لان هذا
الاسباب معروفة وذلوارثين من الرجال والنساء كما أشار لثالث الشارح بقوله أي الوارثون
بالاسباب الثلاثة (قوله الوارثون من الرجال) المراد بالرجال هنا الذكور كما سيأتي في
كلام الشارح وان كانت حقيقة الرجل الذكور البالغ من بني آدم (قوله معروفة مشتهرة)
فالمراد بالمعرفة العلم لان المعرفة والعلم مترادفان ونخص بعضهم العلم بالمركات ولكليات
والمعرفة بالبساط والجزيئات والمراد بقوله مشتهرة أي مشهورة يعلمها كل أحد من
الفرضين (قوله الابن) أصله بنو فتح فانه وعينه ولامه واو فسكن أوله وحى بهمزة الوصل
لتكون عوضا عما سقط وذلك لكثرة الاستعمال وجمعه أبناء بوزن أفعال كقلم وأقلام (قوله
مهمانزلا) أي في أي درجة كان نزوله ولا بد أن يكون مدليا للميت بمحض الذكور
والاخ في نزلا لا إطلاقا لا للتبني (قوله والاب والجدلة) أي للميت المدلى بمحض
الذكور وانما تقدم ذكر الابن على الاب لقوة ولأن الابن فرع الميت والاب أصله واتصال
الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه لانه فرع منه ولهذا يجب الابن الاب من
التعصيب وردة الى الفرض (قوله وان علا) عبر في جانبه بالعلو وفي جانب الابن بالنزول
لشرف الأصل على الفرع (قوله فاسمع مقالا) أي قولنا صادقا ليس فيه كذب لانه مجمع
عليه (قوله ذوالولاء) أي صاحب الولاء فيدخل في ذلك عصبة المتعصبون بأنفسهم
فالمعتق ليس قيدا (قوله لجملة الذكور هؤلاء) أي المذكورين في كلامه وهم على
سبيل الاختصار اثنتان من أسفل النسب وهما الابن وابنه واثنتان من أعلى النسب وهما
الاب وأبوه وأربعة من الحيوان أي الاخ وابنه والم وبنيته واثنتان أجنبيان وهما الزوج
والمعتق وقال بعضهم فائدة بجملة المذكور الوارثين هنا ما عدا الزوج والمعتق أربعة
أقسامهم فروع وأصول وحاشية قريبة وحاشية بعيدة فالفروع اثنتان الابن وابن الابن
والأصول اثنتان الاب والجدلة وحاشية القرينة أولاد الابوين وأولاد الاب وبنيهم
وهم خمسة ثلاثة أصول واثنتان فروع فالأصول الاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام
والفروع ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والحاشية البعيدة أربعة رهم أولاد الجد
أصول وفروع أيضا فالأصول الم الم الشقيق الم للاب والفروع ابن الم الشقيق وابن
الم للاب (تبيينه) إذا اجتمع كل المذكور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وتكون
مستأنهم من اثني عشر الابن من اثنتان للزوج الربع ثلاثة للابن الباقي وهو سبعة
(قوله والوارثات المثلخ) نكاح الكلام على الوارثين من الرجال شرعي ذكر الوارثات
من النساء المجمع على ارثهن وهن سبع بطريق الاختصار اثنتان من أعلى النسب وهما
الام والجدلة واثنتان من أسفل النسب وهما الميت وبنت الابن وواحدة من الحاشية
وهي الاخت مطلقا سواء كانت شقيقة أو لاب أو لام واثنتان أجنبيتان وهما الزوج

الشقيق والاخ من الاب والاخ من الام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ من الاب والم الشقيق والم للاب
وابن الم الشقيق وابن الم من الاب والزوج وذوالولاء قال (والوارثات من النساء سبع) *

لم يعط شيء غيرهن الشرع بنت وبنت ابن وام مشفقه * وزوجة وجدة ومعتقه (١٧) والاخت من أى الجهات كانت

فهذه عدتهن بآت)
اقول الوارثات المجمع على
توريثهن من الاناث سبع
لم ير من الكتاب ولا من السنة
توريث غيرهن وهى البنت
وبنت الابن وان نزل ابوها
والام والزوجة والجدّة
على تفصيل فيها والمعتقة
والاخت من أى الجهات
سواء كانت شقيقة أو لاب
أولام ووصفه الام بقوله
مشفقه لا يخفى ما فيه من
المناسبة وتوطئة لقوله
ومعتقه لاجل القافية
وقوله عدتهن بآت أى
ظهرت وهذه طريقة
الاختصار وعدتهن بطريق
البسط عشرة البنت وبنت
الابن والام والجدّة من
قبلها والجدّة من قبل الاب
والاخت الشقيقة والاخت
للاب والاخت للام والزوجة
والمعتقة

{ باب الفروض المقدرة }
{ فى كتاب الله تعالى }

أقول الفروض جمع فرض
وهو فى اللغة القطع والتقدير
والبيان وفى الاصطلاح
جزء مقدور من التركة قال
(واعلم بان الارث نوعان هما
فرض وتعييب على ما قسمنا

والمعتقة وقوله لم يعط معنى للفاعل والشرع فاعله (قول مشفقه) وهى وصف للام وهو
من أشفق اذا خاف قال تعالى انا كنا قبل فى أهلنا مشفقين أى خائفين من عذاب الله
تعالى والحكمة فى أن الام أشفق على الولد من أبيه لان ماء الام يخرج من ترائبها قريبا
من القلب وهو محل الشفقة والرحمة والاب يخرج ماؤه من الصلب وهو بعيد عن القلب
(قول وزوجة) باثبات التاء وهو أولى فى الفرائض للتمييز وان كان الانصاح الأشهر تركها
كما فى قوله تعالى وأصلحنا له زوجه وبأدم اسكن أنت وزوجك الجنة (قول والجدّة على
تفصيل فيها) والحاصل أن الجدّة اذا لم يكن بينها وبين الميت ذكر فهى من قبل الام فترث
باتفاق وان كان بينها وبين الميت ذكر فان كان هو الاب فهى جدّة من قبل الاب فترث
كذلك بلا خلاف فان كان هو الجد ففيمها خلاف فعند المالكية لا ترث وترث عند الحنابلة
ومذهبنا ومذهب الحنفية أنهما ترث وكذا كل جدّة أدلت بتجد وارث * (فائدة) * اذا
اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة
وتكون مسئلتهم من أربعة وعشرين للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس
أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة والباقي واحد للاخت الشقيقة
تصنيفا فلو اجتمع كل الذكور والانات ومات أحد الزوجين ورث الابوان والولدان وأحد
الزوجين فان كان الميت هى الزوجة فمسئلتها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين وان
كان الميت هو الزوج فمسئلتها من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين ولا يخفى عليك
التفصيل فلا تطيل بذكره

{ باب الفروض المقدرة } *

اعترض بذكر المقدرة بعد الفروض لان الفرض لغة التقدير وحينئذ يكون فى الكلام
وكاكة فكأنه قال باب المقدرة المقدرة بالتكرار وأجيب بأن المراد بالفروض الواجبة
وهى اما مقدرة أولا وانما سميت تلك الفروض مقدرة لانها سهام لا تزيد ولا تنقص
الاسباب العول أو الرد (قول وفى الاصطلاح جزء مقدور من التركة) أى لو ارث خاص
ولا حاجة لقول بعضهم الذى لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول لانه ليس من تمام التعريف
بل الاولى اسقاطه لايهاه خلاف المراد * (فائدة) * الفروض التى ذكرت فى القرآن
العزيز منقسمة الى ثلاثة أقسام الاول مبين مقدار محدود وهى السمة المعلومة التى ذكرها
المؤلف والثانى غير محدود وغير مقدور وهى بيان ارث الاولاد الذكور مع الاناث كما فى
قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وكذا الاخوة والاخوات
والثالث محدود مبين ولكن لم يسم مقداره وهو ارث الاب مع الام كما فى قوله تعالى فان
لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فبين ما للام ولم ينص على ما يأخذها الاب الا أنه
مفهوم من قوله فلأمه الثلث فعلم أن الباقي للاب (قول واعلم) أى أيها الناظر فى هذا
الكتاب وهى كلمة يؤتى بها الشدة الاعتناء بما بعدها (قول فرض وتعييب) وقدم الفرض

فالفرض فى نص الكتابسته * لافرض فى الارث سواها البنت

نصف وربع ثم نصف الربع
والثلث والسادس بنص
الشرع

والثلثان وهما التمام
فاحفظ فكل حافظ امام)
أقول الارث المجمع عليه
نوعان ارث بالفرض وارث
بالتعصيب لاثالث لهما
فالفرض في نص الكتاب
العزير ستة لاسابع لهما
في القرآن العظيم والب
القطع والفروض الستة
هي النصف والربع والثلث
والثلثان والثلث والسادس
وكلها بنص الشرع أى
القرآن نعم لنا فرض سابع
ثبت بالاجتهاد وهونلت
الباقى الجدي بعض أحواله
مع الاخوة ولمافرغ من
بيان الفروض شرع في بيان
مستحقها فقال

* (باب من له النصف) *

فالنصف فرض خمسة افراد
الزوج والاثني من الاولاد
وبنت الابن عند فقد البنت
والاخذ في مذهب كل مفتي
وبعدها الاخذ التي من الاب
عند انفرادهن عن معصب)
أقول هذا شروع في ذكر من
يستحق الفروض فالتنصف
فرض خمسة منفردين

على التعصيب ليكون الارث به أقوى بدليل أن صاحبه لا يسقط وان استغرقت أصحاب
الفروض التركة بخلاف العاصب فإنه يسقط حينئذ وبعضهم جعل الارث بالتعصيب
أقوى بدليل حيازة المال اذا انفرد وبكونه ذكر بخلاف أصحاب الفروض فان غالبهم
اناث ورج بعضهم هذا القول (قول) نصف الخ) هذه طريقة التدلى والفرضيين في ذلك
عبارات منها طريقة الترقى وهي أن يقال الثلث وضعفه وضعفه فله والسادس وضعفه
وضعفه وضعفه ومنها طريقة التدلى وهي الثلثان ونصفهما ونصف نصفهما والنصف
ونصفه ونصف نصفه وأولى من ذلك التوسط بينهما بأن يقال الربع والثلث وضعف كل
ونصف كل فمعددة درجة وتهبط أخرى (قول) لاسابع لهما في القرآن الخ) وأما السابع
الذى هو ثلث الباقي فخرج بقولنا بنص القرآن وان كان في الحقيقة في بعض صوره راجعا
اليها (قول) هو النصف) وفيه أربع لغات تثليث فونه والرابعة نصف وبدأ به لكونه أكبر
كسر مفرد قال السبكي رحمه الله تعالى وكتب أود أن لو بدأ بالثلثين كما بدأ الله بهما
حتى رأيت أبا النجاء بدأ بهما فأعجبني ذلك وذكر في القرآن في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى
وان كانت واحدة فلها النصف ولكم نصف ما ترك أزواجكم وله أخت فلها نصف ما ترك
(قول) والربع) وهو نصفه وفيه ثلاث لغات ضم الباء ونسكينها والثالثة ربع وذكر
في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى فان كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن ولهن
الربع مما تركن (قول) والثلث) وهو نصف الربع وفيه ثلاث لغات ضم الميم وسكونها
والثالثة ثمن وذكر في القرآن في موضع واحد وهو قوله تعالى فان كان لكم ولد فلكن الثلث
(قول) والثلثان) وهو الثاني في عبارة التدلى وهو الذى بدأ الله به وفيه لغتان ضم اللام
وسكونها ومثل ذلك في الثلث والسادس وذكر في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى
فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك والثلث
ذكر في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى وورثه أبواه فلامه الثلث فهم شركاء في الثلث
(قول) والسادس) وذكر في القرآن في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى لكل واحد منهما
السادس فان كان له اخوة فلامه السادس وله أخ وأخت فلكل واحد منهما السادس
ولم يتعرض الشارح لقول الناطم * فاحفظ فكل حافظ امام * ونحن نتعرض لذلك فنقول
الحفظ ملكة يقتدر بها على تأدية المحفوظ فكانه قال اعلم أيها الطالب ما ذكرته لك من
الاصول واحفظ حفظ تفهم واستحضار فكل حافظ امام أى مقدم على غيره عن لم يكن
مثله بأن كان أدون حفظا ولم يحفظ شيئا والاولى للطالب الجد والاجتهاد وملازمة
الاشتغال وادامة التذكر كما علمه من الاصول فقد ورد آفة العلم النسيان وقال بعضهم
ما منعهم عن الوصول الانصياع الاصول وينبغي تقييد العلم بالكتابة لما ورد قيد العلم
بالكتابة وقال بعضهم

العلم صيد والكتابة قيده * قيد صيدك بالحبال الوثائقه

وهم الزوج عند انفراده عن الولد وولد الابن سواء كان ذكراً أو أنثى من الزوج أهله من غيره ولو من نساء وفرض البنت الواحدة وبنت الابن عند فقد البنت والاخت الشقيقة والاخت من الاب عند فقد الشقيقة وانما ترث كل واحدة من هذه الاربع النصف عند انفرادها من يعصبها من المذكور فقوله أفراد راجع الى الخمسة والزوج لا يكون الا واحداً أو ما الاربع الباقيات فلا يفرض لكل واحدة منهن النصف الا اذا كانت منفردة عن يسارها من الاناث فلو تعددت فرض للمتعددات الثلثان كما سيأتي ويشترط أيضاً انفرادهن عن معصب لانه اذا كان مع الواحدة منهن من يعصبها ورثت معه بالتعصيب لا بالفرض كما سيأتي وكل ذلك بالاجماع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف وقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك وأجمعوا على ان ولدا الابن ذكراً كان أو أنثى قائم مقام الولد في الارث والحجب والتعصيب المذكور كالأخت والابن كالأنثى وعلى ان المراد بقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك الاخت من الابوين والاخت من الاب دون الاخت من الام قال * (باب أصحاب الربع) * (والربع فرض الزوج ان كان معه * من ولد (١٩) الزوجة من قدمته * وهو لكل زوجة أو أكثر مع عدم الاولاد فيما قدر

وذكر أولاد البنين يعقد

حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد أقول والربع فرض اثنين من أصناف الورثة فرض الزوج ان كان معه ولد الزوجة أو ولد ابن لها سواء كان ولدها من الزوج أو من غيره وفرض الزوجة أو الزوجات ان كن متععدات مع عدم ولد الزوج أو ولداً منه سواء كان منها أو من غيرها كل ذلك بالاجماع لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلنكم الربع مما تركن وقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد وقول الناطم والربع الى آخر الايات أي وللزوج الربع ان كان مع الزوج من ولد الزوجة من ينعه من النصف الى الربع وهو

من الحماقة أن تصد غزاة * وتتركها بين الخلائق طالقة

(قول) وهم الزوج عند انفراده الخ أي عند عدم الفرع الوارث وخرج بالوارث غيره كابن رقيق أو قاتل أو نحو ذلك (قول) وفرض البنت الواحدة الخ والحاصل أن البنت لا تستحق النصف الا بشرطين عديمين وهما عدم المساوي والمعصب وان بنت الابن لا تستحق الا الثلاثة شروط عدم المساوي والمعصب والحاجب من الابن والبنت وأن الاخت الشقيقة لا تستحقه الا بأربعة شروط عدم المعصب والمساوي والاصل كالاب والفرع الوارث والاخت للاب لا تستحقه الا بخمسة شروط الاربعة المذكورة في الشقيقة والخامس عدم الشقيقة (قول) والربع الخ أي يكون للزوج بشرط وجودي وهو وجود الفرع الوارث ولو من نساء فهو قسمة الزوجة تستحقه بشرط عدمي وهو عدم الفرع الوارث (قول) لانه كالولد الخ أي غالباً لان ابن الابن ليس كالابن في الميراث والحجب والتعصيب من جميع الوجوه لان ابن الصلب لا يسقط أصلاً بخلاف ابن الابن فانه قد يسقط في مسائل منها أبوان وبتنا صلب وابن ابن وكذا اذا كان فيها زوج أو زوجة يسقط حينئذ فلا يكون في الارث والحجب كالابن أيضاً لانه أي ابن الصلب يجب بنت الابن وابن الابن لا يحجبها بل يعصبها والتعصيب لان ابن الصلب يعصب بنت الصلب وابن الابن لا يعصبها فافتقرا وأشار بقوله وحجبا الى رد قول مجاهد ان ابن الابن لا يحجب الزوج ولا الزوجة والراجح من الخلاف ثبوت مجاز الاحقية (قول) والتمن للزوجة والزوجات أي الاربع فأقل الا في حق نحو مجوسى فيمكن أن يكون أكثر من أربع

الولد ذكراً كان أو أنثى اذ لم يقم به مانع من الموانع السابقة حتى لو قام به مانع كان وجوده كعدمه فلا يحجب الزوج عن نصفه وقوله وذكر أولاد البنين يعقد الخ معناه حيث اعتمدنا وجود الولد في حجب الزوج من النصف الى الربع فاعتمدنا أيضاً وجود ولد الابن وعدم وجوده لانه كالولد في الارث والحجب والتعصيب اجماعاً كما قدمناه وهل الولد المذكور في الآية العظيمة يشمل ولد الابن حقيقة أو مجازاً خلاف * (باب من له الثمن) * (والتمن للزوجة والزوجات * مع البنين أو مع البنات أو مع أولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرطاً فافهم) أقول والتمن فرض نوع واحد من أنواع الورثة فرض الزوجة أو الزوجات مع وجود الولد أو ولدا الابن ذكراً كان أو أنثى اجماعاً لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلن الثمن ويكنى في حجبها أو يحجب من الربع الى الثمن وجود واحد من البنين أو من البنات أو من بنى الابن أو من بنات الابن كافي للزوج وليس الجمع شرطاً اجماعاً لآية والمصنف جمع البنين والبنات وأولاد البنين لاجل النظم ودفع ايهام اشتراط الجمع بقوله ولا تظن الجمع شرطاً وقوله فافهم تكمله البيت

* (باب من له الثلثان) *

(والثلثان للبنات جميعا)

ما زاد عن واحدة فسمعا

وهو كذا للبنات الابن

فانهم مع ما في فهم صافي الذهن

وهو للاختين فيما يزيد

قضى به الاحرار والعبيد

هذا اذا كن لام وأب

أولاب فاعمل بهذا نصب

أقول والثلثان فرض أربعة

من أصناف الورثة فرض

الجمع من البنات والمراد

بالجمع هنا ما زاد عن واحدة

فيشمل البنيتين فأكثر

وفرض بنات الابن ثنتين

فأكثر وفرض الاختين

الشقيقتين فأكثر وفرض

الاختين للاب فأكثر اجماعا

لقوله تعالى فان كن نساة

فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك

وقوله تعالى فان كانتا اثنتين

فلهما الثلثان مما ترك وبقية

خلاف شاذ والاجماع على

ان هذه الآية تركت في اولاد

الابوين وأولاد الاب دون

أولاد الام

ويقسم الفرض عليهن على عدد رؤسهن من غير تمييز بينهما عن بعض الا في صورة
نادرة كن له أربع زوجات وطلق واحدة منهن طلاقا بائن شاتم تزوج مكانها أخرى ثم ماتت
وجعلت المطلقة من الاربع وعلمت التي تزوجها جديدة فللبعيدة ربع فرضهن والباقى
يقسم على الزوجات الاربع * (فائدة) * مما يذكر في المعايمة أن لئلا زوجة تأخذ الثمن
والباقى يأخذه أخوها مع وجود أخ للميت وليس له وارث سوى من ذكر وجوابه ان
أخاها ابن ابن زوجها وذلك بأن يتزوج ابن الرجل أم زوجة أبيه فيأبى منها بولد * ثم يموت
ابن الرجل في حياة أبيه ويترك ابنه وأباه ثم يموت الاب عن زوجته وعن أخيها الذي هو
ابن ابن زوجها وعن أخيه فتأخذ الزوجة الثمن وأخوها الباقى ولا شيء لاخته لانه محجوب
بابن ابنه * ومما يذكر أيضا أن رجلا مات عن أربع نسوة فواحدة أخذت الصداق
والارث وواحدة لم تأخذ صداقا ولا ارثا وواحدة أخذت الصداق دون الارث وواحدة
أخذت الارث دون الصداق فالجواب ان الاولى حرة على دين زوجها والثانية وبقية
تزوجها بالشروط قبل الحرار من سيدها بغير مهر والثالثة كآية فلها الصداق دون
الارث والرابعة هي التي زوجها له سيده قبل عنقه وهي حرة فلها الارث دون الصداق
(قوله) والثلثان للبنات الخ هما أول القسم الثاني من عبارة التذليل وهو الذي بدأ الله به
في قوله تعالى فان كن نساة فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فهذا هو الدليل من القرآن وظاهر
الآية يقتضى عدم الثلثين للبنتين وصداق عن ذلك أمره صلى الله عليه وسلم لبقى سعد
ابن الربيع رضى الله عنه من تركه أبيهما بذلك فقد روى الترمذى وأبو داود ورضى الله
عنهما أن امرأة سعد بن الربيع رضى الله عنه جاءت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعها
بنات فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحد ولم يدع
عهما لهما ما لا يأخذن فأتى ولا يسكنان ولا مال لهما فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى يقتضى الله في ذلك فغزل قوله تعالى فان كن نساة فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فدعا
رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة وصاحبها فقال أعط البنتين الثلثين والمرأة الثمن وخذ
الباقى وفي رواية أعط بتي سعد الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقي فهو لك قال الترمذى
صحح الاسناد فهذا سبب نزول آية الوصية الخ فوجب علينا الاخذ بذلك لقضائه صلى الله
عليه وسلم قال أهل العلم وهو أول ميراث قسم في الاسلام ولما بنت السنة تلك قبل
كلمة فوق مقصدة كما في قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق وقبل ان كلمة فوق على التقديم
والتاخير والتقدير اثنتين فأفوقهما وقبل غير ذلك (قوله) وهو كذا للبنات الابن أى
المذكور وهو الثلثان وكذا يقال فيما بعده فصح حينئذ الافراد (قوله) فهم صافي
الذهن أى خالص الذهن من كدورات المشكوك والاوهام والذهن القطنة والمراد هنا
العقل يقال ذهن بالضم ذهانة حفظ قلبه ما أودعه وهو بالذال المجبة ومن قال بالمهمل
فكلامه مهمل والمراد بخلوصها سلامتها من الكدورات الدنيوية القاطعة عن الامور

الدينية والاستعدادات للمواهب الالهية والقبوض الرحمانية وفي هذا اشار من
 الماظم الى أن الشخص اذا لم يفرغ العلم عن جميع العلائق وينفرد للاشتغال به عن
 كل الخلائق بقلب حاضر سليم وفهم دقيق مستقيم لم يحصل له شيء من ذلك **(قول قضي**
به الاحرار الخ) الاحرار جمع حر وهو خلاف الرقيق وقوله به أي بعد كرم من استحقاق
 الاختين **فان** الثلثين والعبيد جمع عبد وهو الرقيق والمقصود به التعميم وقوله قضي
 أي أفتى لأن الرقيق لا يكون قاضيا **(قول فان كن نساء فوق اثنين)** الآية ظاهرها
 أن البنيتين لا يستحقان الثلثين لفهوه فوق وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال
 للبنيتين النصف لذلك وهو مرادنا بالبعض فيما سبق ولكن هذا منكر لم يصح عنه والذي
 صح عنه موافقة الاجماع كما قاله ابن عبد البر وحديثه دليل الاجماع فيما زاد على البنيتين
 الآية المذكورة وفي البنيتين القياس على الاختين وهو قياس أولوى وهذا يجب به عن
 شبهة ابن عباس ان صحت عنه **(قول والاجماع على أن هذه الآية تزات الخ)** قال
 الرملي تزات في قصة جابر لما مرض وسأل عن ارث اخواته السبع منه وما قاله الجلال
 المحلى في الشرح على المنهاج من أنها تزات لما مات جابر قال الرملي هو غلط لأن جابر عاش
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا وحقت ذلك الآية على ان المراد الاختان فصاعدا
 تأمل ويشترط في ارث هذه الاصناف الاربعة الثلثين شروط عشرة موزعة عليهم فالأول
 وهن البنات له شرط واحد وهو عدم المعصب والثاني وهن بنات الابن له شرطان عدم
 المعصب وعدم الفرع الوارث من أولاد الصلب والثالث وهن الشقيقات له ثلاثة
 شروط عدم المعصب من أخ أو جدد وعدم الاب وعدم الفرع الوارث والرابع وهن
 الاخوات للاب له أربع شروط عدم المعصب من أخ أو جدد وعدم الاب وعدم الفرع
 الوارث وعدم الاخ الشقيق ذكرنا كان أو أختي منفردا أو معتدا **(قول والثلث فرض**
الام) أي بشرطين عدمين عدم الفرع الوارث وعدم العدد من الاخوة والاخوات
 ذكرين أو اثنين أو مختلفين اشقاء أو لأب أو لأم أو مختلفين وارثين أو محجورين يجب
 شخصي كلا أو بعضا خرج بقولنا يجب شخصي يجب الوصف فالمحجوب بالوصف من
 الاولاد والاخوة لا يجب غير لان وجوده كعدمه فحجب الشخص نحو المومات عن
 أم وأخ شقيق وأخ لآب فان الاخ الشقيق يجب الاخ للاب ومع ذلك يجب الام من
 الثلث وكذلك لومات عن أم وجد وعن اخوة لأم فان الاخوة للام محجورون بالجملة ومع
 ذلك يجبون الام من الثلث الى السدس وقد جمع العلماء عدد صور الاخوة الذين
 يجبون الام من الثلث الى السدس في خمسة وأربعين صورة ومجموعها المنبرية لان وضعها
 كلنبر ولولا خوف الاطالة لذكرتها وبالله التوفيق **(قول وان يكن)** أي يوجد
 زوج وأم وأب الخ قال في شرح الترتيب وماتأخذها أم فهما بالقرض خلافا لما أورده
 الصيدلاني رحمه الله في شرح المختصر من القول بأن ماتأخذها في هاتين المسئلتين

وقلة قضى النبي صلى الله عليه وسلم
 لبنتي سعد بالثلثين من تركه أيهما
 كما صححه الترمذي والحاكم وغيرهما

(باب من له الثلث)

(والثلث فرض الاتم حيث لا ولد
 ولا من الاخوة جع ذو عدد

كاثنتين أو ثنتين أو ثلاث
 حكم المذكور فيه كالآثار

ولا ابن ابن معها أو بقة
 ففرضها الثلث كما بينته

وان يكن زوج وأم وأب
 فنك الباقي لها مرتب

وهكذا مع زوجة فصاعدا
فلا تكن عن العلوم قاعدا
وهو لاثنتين أو ثنتين

من ولد الأم بغيرمين
وهكذا ان كثر أو زادوا
فمالهم فيما سواه زاد
ونستوى الاناث والذكور
فيه كما قد أوضح المصور

أقول والثالث فرض اثنتين من
أصناف الورثة أحدهما الأم حيث
لا ولد للبيت ذكر أو أنثى ولا ولد ابن
وهو المراد بقوله ولا ابن ابن معها
أو بنته أي بنت ابن وحيث لا من
أخوة الميت جمع ذور عدد أي اثنان
فأكثر يستوى فيه المذكور
والاناث فيشمل الاخوين فصاعدا
أو الاختين فصاعدا والاخ
والاخت فصاعدا لقوله تعالى فان لم
يكن له ولد وورثه أبواه فلا تمه الثالث
وقوله تعالى فان كان له أخوة فلامه
السدس والمراد بالاخوة في الآية
اثنان فأكثر ذكران أو اثنتان
أو مختلفان ثم استطرده فذكر
أنه يفرض للأم ثلث الباقي بعد
فرض الزوجية في صورتين تلتقيان
بالغتر أو ينو بالعمر يتنقض
عسر رضي الله عنه فيهما بذلك
أحدهما أن يكون للميت زوج
وأم وأب فلزوج النصف وللأم
ثلث الباقي بعده وللأب الفاضل
والثانية أن يكون للميت زوجة
فأكثر وأم وأب

بالتعصيب بالأب انتهى والقول بأن لها ثلث الباقي فيها هو الذي قضى به سيدنا عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه ووافقه عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى
عنهم وهو مذهب الاثمة الاربعة وجهه والعلماء وجهه أن كل ذكر أو أنثى يأخذ المال
اثنان يجب ان يأخذ الباقي بعد فرض الزوجين كذلك كالأخ والاخت لغير أم وبأن الأصل
انه اذا اجتمع ذكر أو أنثى في درجة واحدة أن يكون للذكر ضعف ما للأنثى (قول) فلا تكن
عن العلوم قاعدا أي تاركها كسلا وتكبر عن تعلم العلم عن دونك سنا وأقل منك
منزلة في الدنيا فان ذلك من الامور القاطعة عن الخير الموقوفة في الممالك أعادنا الله مر
ذلك بل جد واجتهد في الطلب فان العلم لا ينال الا بالتعلم فشمركه عن مساعد الجد والاجتهاد
وقم له على قدم العناية والساد فان ذلك من سبيل الرشاد فقد روى أنس بن مالك عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال متعلم كسلان يعني لا يجتهد في طلب العلم أفضل عنده
من سبع مائة عابد مجتهد وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم وأدركه كان له كفلان
من الاجر وان لم يدركه كان له كفل من الاجر وقال عليه الصلاة والسلام من كانت همته
في طلب العلم سمي في السماء نبيا وكتب الله له بكل شعرة في جسده ثواب نبي وكاتبنا اعتق بكل
قدم رقبة وبني الله له بكل عرق في جسده مدينة في الجنة ويدخل مع النبيين بغير حساب
وقال بعضهم لا يسود حاسد ولا ينال الخير راقد ولا يحصل العلم قاعد ومن ينش من
رحمة الله فهو جاهد فان الله تعالى هو الوهاب يهب في الساعة الواحدة من الخيرات
لمن يشاء ما لا يهبه لغيره في طول الزمان فنسال الله تعالى ان يعن علينا بزيادة احسانه
وتفضلاته وبغفوه وغفرانه انه رؤف رحيم جواد كريم (قول) بغيرمين أي كذب
(قول) ان كثر أو زادوا الخ أي على الاثنين أو بمعنى الواو وجمع بين الكثرة والزيادة
للتأكيد والزاد هو الطعام في السفر والمراد هنا أنهم لا يستحقون زيادة على الثلث قال
الشنشوري وفي البيت جناس ناقص مطرف بفتح الراء انتهى أما كونه ناقصا فلنقص
أحد اللفظين عن الآخر باختلافهما في عدد الحروف وأما كونه مطرفا فلوقوع الحرف
الزائد آخر اللفظ كما هو ظاهر هذا تقرير كلامه وتطريفه ببعض الشراح فقال الجناس
الناقص هو ان تختلف الكلمتان في عدة حروفهما ومنه وقوع الزيادة بحرف واحد
في طرف إحدى الكلمتين فلذا سمي بالمطرف والمراد بالحرف الواقع به الاختلاف ان
يكون من فية الكلمة والواو هنا من قوله زادوا ليس كذلك لانها ضمير الفاعلين فهي كلمة
مستقلة فليس في البيت جناس ناقص والذي يظهر انه جناس تام كقول الشاعر

أطال ليك حتى ماله صحر * أم قوم عينك اهل الحى قد صهروا

والجناس بكسر الجيم وهو مأخوذ من جانس جناسه والمراد به تشابه اللفظين في النطق
(قول) فلزوج النصف الخ فأصلها ستة أزواج ثلاثة وللأم ثلث الباقي سهم واحد

فللزوجة الرابع وللأم ثلث الباقي بعده وللأب القاضل وثلث الباقي في الحقيقة سدس في الصورة الأولى ورابع في الثانية فهو من القروض الستة وراجع إليها وانما قيل فيه ثلث الباقي موافقة للفظ القرآن تأدياً والثاني عن فرضه الثلث العدد من أولاد الأم ذكرين فأكثر أو اثنين فأكثر أو مختلفين فأكثرو ويقسم على عدد رؤسهم يستوى فيه ذكورهم وإناهم إجماعاً لقوله تعالى فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث أي أكثر من أخ لأم وأكثر من اخت لأم فهم شركاء في الثلث وظاهر التثريك التسوية في القسمة وإليه أشار بقوله كما قد أوضح المصطور * (باب السدس) * (٢٣) (والسدس فرض سبعة من العدد أب وأم ثم بنت ابن وجد

والاخت بنت الأب ثم الجد

وولد الأم تمام العدة

أقول والسدس فرض سبعة من

عدد الورثة وهم الأب والجد والأم

والجدة وبنت الابن والاخت من

الأب والسابع ولد الأم ذكر كان

أو أنثى ذكرهم الناظم هنا اجبالا

ثم أورد في ذلك بتفصيل كل واحد

وشروطه فقال

(فالأب يستحقه مع الولد

وهكذا الأم بتزويل الصمد

وهكذا مع ولد الابن الذي

ما زال يقفوا تره ويحتذى

وهولها أيضاً مع الاثنين

من اخوة الميت فقس هذين

أقول فالأب والأم كل منهما

يستحق السدس مع وجود الولد

بنص القرآن وهو قوله تعالى

ولا يورثه لكل واحد منهما السدس

عما ترك ان كان له ولد وأشار إلى هذا

بقوله بتزويل الصمد والصمد اسم

من اسمائه تعالى وولد الابن كالولد

في هذا إجماعاً كما تقدم لأنه ما زال

يقفوا تره ويحتذى بالذال المجع أي ما زال يتبع الابن ويتقدي به في أحكامه والسدس للام أيضاً مع اثنين فصاعداً من الاخوة

والاخوات مطلقاً إجماعاً قبل خلاف ابن عباس وغيره لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة فلا تركة السدس وقوله فقس هذين أي

فقس على الاثنين من الاخوة في كلامي ما زاد على اثنين وأولى قال * (والجد مثل الأب عند فقده * في حوز ما يصيبه ومده

الا إذا كان هنالك اخوه * لكونهم في القرب وهو أسوه * أو ابوان معهم ما فرج وورث * فالأم للثلاث مع الجد ترث

وهكذا ليس شياً بالأب * في زوجة الميت وأم وأب * وحكمه وحكمهم سيأتي * مكمل البيان في الحالات) * أقول والجد

عند فقد الأب مثل الأب في أخذه السدس مع وجود الولد أو وولد الابن إجماعاً لظاهر الآية لأن الجد يسمى أباً

وللأب الباقي وهو سهمان (قوله فللزوجة الرابع) فأصلها أربعة للزوجة سهم وللأم ثلث الباقي سهم كذلك والباقي لأب وهو سهمان وقد خالف ابن عباس في هاتين المستلتين وقال للام الثلث كما لا فيهما ووافقه ابن سيرين في مسألة الزوجة ووافق الجمهور في مسألة الزوج (قوله وظاهر التثريك التسوية الخ) وهذا مما خالف فيه أولاد الأم غيرهم فانهم يخالفون غيرهم في أشياء لا يفضل ذكرهم على أنشاهم لاجتماع ولا أفراداً ويرثون مع من أدلوا به وهي الأم ويحببونه نقصاناً وذكورهم أدلى بأشئ ويرث ولا يعصب الذكور منهم الا أنى ولو أحدهم السدس (قوله وهكذا الأم بتزويل الصمد) انظر ما أحسن هذا الترتيب الذي ذكره الناظم فانه ترتيب عجيب لانه أتى أولاً بالأب ثم بالأم عقبه مؤخرًا للجد عنهما لأن الله تعالى جمع بين الأبوين في قوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس والصمد اسم من أسمائه تعالى وهو السيد لانه يصمد اليه في الخواص أي يقصد وقيل هو الذي لا جوف له (قوله ما زال يقفوا) أي يتبع الابن في أحكامه من ارث وحجب الذكر كالأب والابن كالابن كالاتي قياساً عليه (قوله إجماعاً قبل خلاف ابن عباس وغيره) وهو معاذري الله عنه لانه روى عن ابن عباس انه قال لا يرثه من الثلث الا الثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة وأقل الجمع ثلاثة وروى عن معاذ انه قال لا يرثه من الثلث الا الاخوة الذكور وأولادهم كور مع الاناث وأما الاخوات الصنف فلا يرثه منها عنه لان الاخوة جمع ذكور والاناث الخلف لا يدخلن في ذلك ولكن الجمهور على خلافهما (قوله الميت) هو في كلامه باسكان الباء وهو من مات والموت مقارعة الروح الجسد والاصل ميت فقلت الواو ياء وأدغمت في الباء ويستوى فيه المذكور والمؤنث والتشديد والتخفيف لغتان الا ان الميت بالتخفيف يقال لمن مات حقيقة وبالتشديد يطلق على الحي قال تعالى انك ميت أي ستموت وقال الشاعر

ومن يك ذا روح فذلك ميت * وما الميت الا من الى القبر يحمل

وقال غيره ليس من مات فاستراح بميت * انما الميت ميت الاحياء

(قوله مثل الأب) مثل كلمة تسوية يقال هذا مثله بكسر الميم وسكون المثلثة ومثله بفتح الميم

وقوله في حوز ما يصيبه ومدة ظاهره انه كلاب في جميع احكامه فيحوز جميع المال اذا انفرد وبما خذ ما بقى الفروض ان لم يكن لليت ولد ولا ولد ابن ولكنه يخالف الاب في مسائل فلهذا استثنى منها ثلاث مسائل * الاولى اذا كان مع الجدة اخوة لابوين أو لاب فليس حكم الجدة معهم حكم الاب لان الاب يحجبهم اجماعا لادلائهم به فهو اقرب منهم والجدة يقاسمهم لكونهم يساونه في القرب لان الجدة والاخوة يدلون الى الميت (٢٤) بالاب فلذلك يقاسمونه على تفصيل وسيأتي حكمه وحكمهم أي الجدة

والاخوة مكملا واضحا في الحالات كلها بعد ذكر الجب * المسئلة الثانية احدى الفرائين وهي أبوان وزوج للام فيها ثلث الباقي بعد فرض الزوج فيأخذ الاب مثلها فلو كان بدل الاب فيها جنة كان للام معه ثلث جميع المال * المسئلة الثالثة ثانية الفرائين وهي أبوان وزوجة فأكثر للام فيها أيضا ثلث الباقي بعد ربع الزوجة ولو كان فيها بدل الاب جنة كان للام معه ثلث الجميع أيضا فليس الجدة شبيهة بالاب في هذه المسائل الثلاث لانه لا يساوي الاب في ادلائه الى الميت بنفسه قال

(وبنت الابن تأخذ السدس اذا كانت مع البنت مثلا لا يحتذى وهكذا الاخت مع الاخت التي بالابوين يا أخى أداتى)

أقول الرابع عن فرضه السدس بنت الابن فأكثر اذا كانت مع البنت الواحدة فتأخذ بنت الابن وأبنا اب السدس تكمله الثلثين اجماعا لقول ابن مسعود رضى الله عنه وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس وللأخت ما بقى ففي الحديث ثلاث فوائد الاولى توريت بنت الابن مع البنت الثانية توريت الاخت مع البنت الثالثة اثبات الثلثين للبنتين

والنساء كما يقال شبهه وعند مثل العين والكسر أفصح وهي ظرف زمان ومكان ولم يدخل عليهما من حروف الجز سوى من (قول في حوز ما يصيبه ومدة) أي ما يصيبه من السدس ومدة أي مدوده أي رزقه الموسع مأخوذ من قولهم مد الله في رزقه أي وسع فيه فيكون تأكيد الما قبله ويصح أن يكون المراد به حجب من قولهم رجل مديد القامة طويل الباع (قول ثلاث مسائل) بل ستة ذكر المصنف منها ثلاثة وبقي ثلاثة * الاولى منها أن الاخوة لغير أم وبنيهم يحجبون الجدة في باب الولاء بخلاف الاب والثانية ان الاب يحجب أم نفسه ولا يحجبها الجدة والثالثة ان الاب في نحو بنت وأب يرث السدس فرضا والباقي تعصيا بخلاف ولو كان الجدة له فكذلك على الرابع وقيل انه يأخذ جميعه تعصيا بخلاف الجدة الاب في جريان الخلاف فان قلت هل لهذا الخلاف غرة أم لا قلت له غرة تظهر في تصحيح المسئلة كما هو في بنت وجد فن قال انه يرث السدس فرضا والباقي تعصيا فأصلها من ستة ومن قال انه يرث الكل تعصيا يقول الاصل من اثنين وتظهر الثمرة أيضا فيما لو أوصى بثلث الباقي بعد أصحاب الفروض فعلى جعله كالأب تكون الوصية بثلث الثلث الباقي وعند من لم يجعله كالأب فالوصية بثلث النصف الباقي بعد فرض البنت (قول وبنت الابن تأخذ السدس الخ) أي بشرط أن لا يكون لها معصب وأن لا يكون لها مساو وأن لا يكون الفرع الذي معها أكثر من بنت واحدة أما لو كان الولد ذكر احجبها أو أكثر من بنت سقطت على ما يأتي والاخت للاب لا تأخذ السدس الا بشرط خمسة الاول أن لا يكون لها معصب الثاني أن لا يكون لها مساو الثالث أن يكون معها اخت شقيقة فقط الرابع أن لا يكون معها أصل وارث يعنى الأب الخامس أن لا يكون معها فرع وارث (قول يا أخى الخ) أخى بضم الهمزة وفتح الحاء المجهمة تصغير أخ (قول اجماعا لقول ابن مسعود الخ) جعل الاجماع هو الدليل مستند القول ابن مسعود لم يجعل قول ابن مسعود دليلا لانه ليس كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأصل القصة ما رواه البخارى عن هزيل بن شرحبيل وهو بالراء المجهمة أنه قال سئل أبو موسى الاشعري عن بنت وبنت ابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا شئ لبنت الابن وقال للسائل انت ابن مسعود فانه سبوا فنفى فسأل ابن مسعود وأخبره بقول أبي موسى المتقدم فقال اقد ضللت اذا رأى ان قضيت فيها بذلك وما أمان المهتدين لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس وللأخت ما بقى ففي الحديث ثلاث فوائد الاولى توريت بنت الابن مع البنت الثانية توريت الاخت مع البنت الثالثة اثبات الثلثين للبنتين

تكملة الثلثين وما بقى فلاخت ورواه البخارى وغيره وقوله مثلا لا يحتذى بالذال المجهمة المفتوحة مبنى للمجهول أي اجعل هذا مثالا يتدى به ويقاس عليه كل بنت ابن فأكثر نازلة مع بنت ابن واحدة أعلى منها أو منهن فان لبنت الابن النازلة أو بنات الابن السدس مع وجود العالبة تكمله الثلثين

وفهم منه انه لو كانت بنت الابن مع بنتين فأكثر سقطت الا اذا كان معها ابن ابن يعصبا والخامس من فرضه السدس
الاخت من الاب أو الاخوات من الاب مع الاخت الواحدة من الابوين (٢٥) فان للاخت أو الاخوات من الاب

السدس تكملة الثلثين
اجماعا قياسا على التي قبلها
فان كان فيها أختان فأكثر
لا يوين سقطت الاخت
أو الاخوات للاب الا اذا
كان معها أو معها أخ لاب
يعصبا أو يعصبت قال
(والسدس فرض جدّة في النسب)

واحدة كانت لأم وأب
وولد الأم ينال السدسا

والشرطي افراده لا ينسب)
أقول السادس من يستحق

السدس الجدة مطلقا سواء
كان للميت ولد أو لم يكن

وسواء كان له اخوة أو لم
يكن له وسواء كانت من

قبل الأم أو من قبل الاب
فأمّا أم الأم وأم الاب

وأمتاهم ما قرئت كل واحدة
منهن السدس اذا انفردت

ويشتركان في السدس اذا
اجتمعوا اجماعا وأما أمتاه

الاجداد وأمتاهن فيرثن
عندنا وعند الحنفية والجمهور

لادلائهم بوارث قياسا على
أم الاب خلافا لما لك رحمه

ومن أدلت بغير وارث لا ترث
شأ كأم أبي الأم ومما أتى

في كلامه والسابع ممن
يستحق السدس ولدا لام

ذكر اكل أو أثنى بشرط أن
يكون منفردا اجماعا لقوله

بطريق الاولى لانه اذا كان الثلثان لبنت الابن مع بنت الصلب فالاولى أن يكونا للبنتين
فهذا حجة على من قال لهما النصف وفي بعض الروايات عاد السائل الى أبي موسى
الاشعري وأخبره بما قاله ابن مسعود فقال أبو موسى لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبر
فيكم (قوله وفهم منه) أي من قول ابن مسعود تكملة الثلثين لانه اذا كان هناك
بنتان فأكثر فقد استقر قول الثلثين فتسقط بنت الابن أو فهم منه أي مما ذكر من قول ابن
مسعود وقول الشارح سابقا مع البنت الواحدة فهذا حينئذ محترز التقييد (قوله
والسدس فرض جدّة الخ) أي أن الجدة مطلقا ترث السدس سواء كانت من قبل الأم أو
من قبل الاب لما روي أن الجدة أم الأم جاءت الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسأله
عن ميراثها فقال لها ما لك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيئا فارجع حتى أسأل الناس فقال له المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم أعطاهما السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك فقام محمد بن سلمة الانصاري فقال
مثل قول المغيرة فأنفذ لها أبو بكر والسدس ثم جاءت الجدة أم الاب الى عمر بن
الخطاب تسأله عن ميراثها فقال لها ما لك في كتاب الله من شيء وأما القضاء الذي قضى به
أبو بكر فهو لغيرك وما أنا برائد في الفرائض شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعتما
فهو بينكما أو أيتكما خلت به فهو لهما ولا يرث عند الامام مالك أكثر من جنتين وقال أي
الامام مالك لأعلم أحدا ورث أكثر من جنتين منذ كان الاسلام الى اليوم وكأنه لم يصح
عنده تورث زيد وعلى وابن عباس وابن مسعود ومن وافقهم أم أبي الاب أو لم يبلغه
وهذا الدليل أخذ الخنا بلة فورثوا ثلاثا وبالجمع مع القياس أي قياس كل جدّة تدلى
بوارث أخذ الشافعية والحنفية وقيل ان أم الاب حاجت عمر بن الخطاب فقالت له
يا أمير المؤمنين أنا أولى بالميراث منها لانها لومات لم يرنها ابن بنتها ولومت أنا ورثني ابن ابني
(قوله وولد الأم ينال السدسا الخ) ينال بفتح المثناة التحتية مبنى للفاعل من نال خيرا
أي أصاب وقوله لا ينسب مبنى للمجهول وهي جملة خبرية أريد بها الامر والمعنى لا تنسب
افراده ويجوز قراءته بالمثناة فوق مبنيا للفاعل المخاطب أي لا تنسب أنت أيها الفاضل
في هذا الكتاب وفي بعض النسخ بدل هذا البيت

وولد الأم له اذا انفرد * سدس جميع المال نصادق ورد

وهو بعينه بل أصرح لان فيه التصريح بأن ذلك قد ورد في القرآن العظيم (قوله
وان تساوى نسب الجدات الخ) لما انتهى الكلام على من يرث السدس شرعا يتكلم
في شيء من أحوال الجدات استطراد افعال وان تساوى الخ هكذا في بعض النسخ باسقاط
ترجمة باب ميراث الجدات وفي بعضها الترجمة ثابتة وقد يقال ان اسقاطها أولى لان ذكر
الجدات هنا استطراد ومحل ذكرهن باب الجدات واجب (قوله وكن كلهن وارثات)

تعالى وله أخ وأخت فلكل (٤ رج) واحد منهما السدس قال (وان تساوى نسب الجدات * وكن كلهن وارثات

فالسدس ينهن بالسوية
 في القسمة العادلة الشرعية
 أقول اذا خلف الميت جنتين
 أو جدات ونسأوى نسبهن
 في الدرجة وكن كلهن
 وارثات أى مدليات وارث
 كأم أم أم وأم أب وأم أب
 أب قسم السدس ينهن
 على عدد رؤسهن بالسوية
 لما روى الحاكم على شرط
 الشيخين أنه صلى الله عليه
 وسلم قضى للجنتين في الميراث
 بالسدس واجعوا عليه
 وقيس الاكثر منهما عليهما
 وروى الامام احمد انه صلى
 الله عليه وسلم ورث ثلاث
 جدات ورواه ابوداود في
 مراسيله والى الحديث
 اشار بقوله العادلة الشرعية
 في كثير من النسخ وفي
 بعضها المرضية ولو كانت
 احدى الجنتين أو الجدات
 تدلى بجنتين وغيرها يدلى
 بجهة واحدة قسم السدس
 بينهما او ينهن بالسوية
 ايضا على الاصح وهو داخل
 في عبارته وقيل يقسم على
 عدد الجهات قال
 (وان تكن قري لا تمحبت
 أم أب بعدى وسدس سلبت
 وان تكن بالعكس فالقولان
 في كتب أهل العلم منصومان

وفي بعض النسخ وهن كلهن وارثات فعلى الاولى كلهن بالرفع تأ كيد لاسم كن ووارثات
 خبر كن منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة وعلى الثانية كلهن بالرفع أيضا تأ كيد للضمير
 الواقع مبتدا ووارثات خبر للضمير فهو مرفوع وكسر لضرورة النظم وأن الخبر
 محذوف تقديره عند العلماء ووارثات حال فتأمل وقد احتراز الناظم ووارثات عن
 الساقطة والمحجوبة اما الساقطة فهي التي تدلى بذ كور الى اثاث كأم أم أبى الا تم لان
 الجدات أربعة أقسام قسم لا يرث وهو المذكور والثاني من أدلت بمحض اثاث خالص
 كأم الأم وأمهاتهن والثالث من أدلت بمحض الذكر كأم الأب وأم أبى الأب وهكذا
 والرابع من أدلت باناث الى ذكر كأم أم أب وكأم أم أبى الأب وهكذا فكل جدة كانت
 من هذه الاقسام الثلاثة فهي وارثة عندنا وعند الحنفية كما تقدم وأما المحجوبة فهي أم
 الأب مع وجوده ومثال ذلك ما اذا مات شخص وخلف جدته أم أمه وجدته أم أبيه مع
 أبيه فهي محجوبة بأبيه فالسدس لأم أمه وحدها والباقي للأب وليس لأم الأب فيه شيء
 وهذا هو الارجح عندنا وقيل ان لأم الأم نصف السدس وللأب النصف الآخر لانه
 محجب أمه ففائدة المحجب تعود اليه واما مذهب الامام احمد فالسدس بينهما لان الأب
 لا يحجب أم نفسه عنده فليس وجوده مؤثرا فيه ومذهب الامام مالك وأبو حنيفة كذبنا
 أى على القول الارجح عندنا (قول على شرط الشيخين) أى البخارى ومسلم وشرط
 الاول المعاصرة والتي تعنى لا يروى عن أحد الا اذا عاصره واجتمع به وشرط الثاني
 المعاصرة فقط بأن لا يروى الا عن كان في عصره وان لم يجتمع عليه فشرطه أوسع
 (قول) ولو كانت احدى الجنتين أو الجدات الخ أشار الى أن الجمع في كلام الناظم ليس
 قيد بل المراد به الاثنان فأكثر واما التصوير فصوره ما اذا أدلت كل واحدة بجهة ظاهرة
 كأم أم وكأم الأب مثلا واما صورة ما اذا أدلت احدهما أو احدهن بجنتين والاخرى
 بواحدة ففيها نوع خفاء على المبتدى وايضا حها أن يقال لفاطمة مثلاً بقتان زينب
 وخديجة مثلاً فترت زوجت زينب بابت دعوا أنت منه بنت وترت زوجت خديجة بابت هند
 وأنت منه بابت ثم تزوج ابن خديجة بنت زينب فأنت منها بولد ففاطمة نسبها لهذا الولد أم
 أم أم لانها أم زينب التي هي أم أمه ونسب اليه أيضا بأنها أم أم أب لانها أم خديجة التي
 هي أم أبيه فحينئذ فاطمة تدلى اليه بجنتين واما هند فانها تنسب اليه بأنها أم أبي أب
 لانها أم زوج خديجة الذي هو أبو أبيه فحينئذ هند تدلى بجهة واحدة واما عد فانها
 تنسب اليه بأنها أم أبي أم لانها أم زوج زينب الذي هو أبو أمه فاذا مات هذا الولد عن هذه
 الجدات فالسدس بين زينب وخديجة وهما متساويان في الادلاء اليه لان كل واحدة
 تدلى اليه بجهة واحدة لان زينب أم أمه وخديجة أم أبيه ولا شيء لباقي الجدات لان
 القربى تحجب البعدى فان مات هذا الولد عن فاطمة وهند وعد فقط وقدمت قبله
 زينب وخديجة فالسدس لفاطمة وهند بينهما بالسوية على الارجح وان كانت فاطمة

لاتسقط البعدي على الصحيح * واتفق الجدل على التصحيح) أقول إذا اختلف نسب الجدتين أو الجدات في الدرجة والجهة بأن كان بهن أقرب إلى الميت من بعض كما إذا كانت جدة قري لأمة وجدة بعدي لأب كأم الأم وأم الأم الأب أو أم الجد فالقري للأمة تنجب البعدي للأب عندنا قطعاً وتأخذ السدس وحدها وهو المراد بقوله حجت أم أب بعدي وسدس سلبت بفتح السين المهملة بمعنى أخذت وإن تكن المسئلة بالعكس بأن كانت القري من جهة الأب والبعدي من جهة الأم كأم الأب وأم الأم الأم ففيها قولان منصوصان للشافعي وقيل وجهان أحدهما لاتسقط البعدي من جهة الأم بالقري من جهة الأب بل يشتركان في السدس لأن أصلهما تنجب بعدها لأن التي من قبل الأم (٢٧) هي الأصل وبه قطع المالكية والقول

الثاني تسقط البعدي من جهة الأم وبه قطع الحنفية لبعدها وقوله واتفق الجدل على التصحيح هو بالجيم أي المعظم من أصحاب الشافعي اتفقوا على تصحيح القول الأول قال رحمه الله

(وكل من أدلت بغير وارث فما لاحظ من الموارث وتسقط البعدي بذات القرب في المذهب الأولي فقل لي حسبي) أقول كل جدة أدلت إلى الميت بغير وارث فهي ساقطة لا حظ لها في الميراث كأم أب الأم لا دلالة لها بغير وارث وهو أب الأم فهي أولى منه بعدم الارث وإذا كانت القري والبعدي الوارثان كلناهما من جهة الأم كأم الأم وأم الأم الأم أو كلناهما من جهة الأب كأم الأب وأم الأم وكأم الأب

تدلى إليه بجهتين وهند بجهة واحدة كما سبق ومقابل الأصح يقول لفاطمة التي تدلى إليه بجهتين ثلثا السدس ولهند التي تدلى إليه بجهة واحدة ثلث السدس وأما دعوى فلا شيء لها لأنها أم أبي أم وأبو الأم لا يرث فكذلك من أدلى به قاتل (قوله) لاتسقط البعدي على الصحيح الخ) هو بفتح التاء المثناة فوق وسكون السين المهملة وضم القاف والطاء وكون البعدي لاتسقط هو مذهبنا ومذهب الامام مالك خلافاً لابي حنيفة وأحمد لقربها جرياً على القاعدة ودليل مذهب الامامين الأولين أن الأب لا يجب أم الأم قال أم المدلية به أولى أن لا تنجبها قال في شرح الترتيب يستثنى من قولهم المحجوب بالشخص لا يجب غيره حرماناً على قول الحنفية ما إذا ترك أباً وأم أب وأم أم أم الأب محجوبة بالأب ومع ذلك تسقط أم أم الأم عندهم لقربها والله أعلم (قوله) ففيها قولان وقيل وجهان والفرق بين القول والوجه أن القول مانص عليه الشافعي والوجه ما استنبطه أصحابه من قواعد وضوابطه (قوله) فقل لي حسبي أي قل أيها الناظر في هذا الكتاب يكفي معنى ما ذكرته من المسائل في أصحاب القروض أو في الجدات فإذا ذكرته فيه كفاية للمبتدئ ولا يقصر عن إفادة المنتهى (قوله) كأم أبي الأم الخ) ومثلها أم أبي أم الأب في عدم الارث لأن شرط ارث الجدات أن تكون مدلية إلى الميت بوارث وهذه ليست كذلك لأن أبا الأم غير وارث في باب أولى من يدلي به (قوله) فن أصحابنا من أجرى الخ) أي أجرى الخلاف المتقدم في قوله وإن تكن بالعكس فالقولان أي فلا تنجب القري البعدي بل يشتركان وظاهر كلام السراج البلقيني ترجيحه والراجح خلافه (قوله) ومنهم من قطع الخ) ورجح هذا القول العلامة ابن الهائم مستنداً في ذلك لما قطع به الاكثرون حتى في المحرر والمهاج أن قري كل جهة تنجب بعدها (قوله) وقد تناهت قسمة أي انتهت لابعني ارتفعت لان تناهت في الأصل بمعنى ارتفعت وعلت بمبالغة وهذا ليس مرادها بل المراد انتهت أي تم الكلام عليها (قوله) أي لا لبس فيه ولا خفاء) هو من

وأم الجد تسقط البعدي بالقري بلا خلاف عندنا في الصورتين وإن كانتا من جهة الأب والقري من جهة أب الأب والبعدي من جهة أم الأب كأم أب الأب وأم أم أم الأب فن أصحابنا من أجرى فيها القولين السابقين ومنهم من قطع بأن القري تنجب البعدي وهو المذهب الأصح وظاهر عبارة الناظم جريان الخلاف غالباً في الكل وليس كذلك فيحتمل على الصورة الأخيرة فهي أم الأب وأم الجد قال (وقد تناهت قسمة القروض من غير اشكال ولا غموض) أقول قد انتهى بيان القروض وبيان مستحقها وأصحابها من غير اشكال ولا غموض أي لا لبس فيه ولا خفاء قال

اللف والنشر المرتب فان الاشكال هو الاتباس والغموض هو الخفاء

(باب التعصيب)

سبأ في الشرح أنه مصدر عصب بالتشديد والعاصب لغة قرابة الرجل لا بيه سموا به لانهم عصبوا به أي أحاطوا به وكل شيء استدار حول شيء فقد عصب به ومنه العصائب وهي العمائم وقيل لتقوى بعضهم بعض من العصب بسكون الصاد المهملة وهو المنع والشدي يقال عصب الشيء عصباً أي شددته والرأس بالعمامة شددته ومنه العمائم يشد بها الرأس من جوانبه الأربع فالأبام جانب والابناء جانب والاخوة جانب والاعمام جانب وأما اصطلاحاً فصاح ما عرّف به بالحد ما قاله شيخ الاسلام العاصب بنفسه كل ذي ولاء وذكور نسب ليس بينه وبين الميت أي قد دخل في قوله كل ذي ولاء الذكر والانثى التي باشرت العتق ودخل في قوله وذكور الزوج وخروج بقوله نسب وخروج بقوله ليس بينه وبين الميت أي ولد الأم والعاصب بغيره كل أي عصبها ذكر والعاصب مع غيره كل أي نصير عصبة باجتماعها مع أخرى ومع أي حبيته اعترض على التعاريف الثلاثة بادخال كل فيها فان التعاريف موضوعة لبيان الماهية من غير تعرض لافرادها والتعريف بالكلمة مناف ذلك ويجب ان يكون ذلك بأنهم قصدوا جعله ضابطاً محمطاً بالافراد فادخلوا كل المقيدة للاحاطة والشمول (قوله) وحق أن ندرج الخ) هو بفتح أوله أي وجب وأما بالضم فعناه الشروع في الشيء والاخذ فيه وقيل ان معناه طلب ما لا بد منه لانه وعده به فيما سبق بقوله فرض وتعصيب على ما قسمنا وقوله في التعصيب أي في احكامه والارث به (قوله بكل قول موجب) أي مختصر لان الإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة التعاريف والاطناب أدائه أكثر منها ولما كان الاختصار مظنة الوقوع في الخلل بترك شيء من المعاني لشدة المحافظة على تقليل اللفظ فرمما يتوهم وجوده في نظمه دفعه بقوله مصيب أي ليس بخطأ وهو اسم مفعول أي مصاب فيه (قوله فكل من أحرز كل المال الخ) والحاصل انه على ثلاثة أقسام كان به عليه المصنف عاصب بنفسه وعده بقوله كالأب الخ وعاصب بغيره وعده بقوله فيما يأتي والابن والاخت مع الاناث الخ وعاصب مع غيره وذكره فيما يأتي أيضاً بقوله والاختوات ان تكن بنات الخ (قوله من القرابات) جمع قرابة والمراد بها الأقارب لان القرابة صفة للأشخاص وليست مرادة هنا وإنما المراد هنا الأشخاص قناتل (قوله فهو أخو العصوبة) أي صاحبها والضمير في قوله فهو راجع لكل من قوله فكل من أحرز (قوله المفضل) أي على غيره من بقية العصبات أو المفضلة على القرض وقد اختلف في الارث بالقرض والتعصيب أي ما أفضل وأقوى على قولين جوزا الشيخ ابن الهائم بأنه بالقرض أقوى لتقدمه ولعدم سقوطه بضيق التركة وجوزا الرشيد في شرح الجعبرية عكسه لانه به يستحق كل المال ولان ذال القرض انما فرض له اضعفه لثلاثي سقطه القوى ولهذا كان أكثر من فرض له الاناث وكان أكثر من يرث بالتعصيب المذكور

(باب التعصيب)

وحي ان ندرج في التعصيب بكل قول موجب مصيب فكل من أحرز كل المال من القرابات أو الموالى او كان ما يفضل بعد الفرض له فهو أخو العصوبة المفضلة اقول للمفرغ من ذكر أصحاب القروض وأحكامهم شرع في ذكر العصبات وأحكامهم وأخرهم عن أصحاب القروض لان العاصب مؤخر في الاعتبار عن أصحاب القروض لقوله عليه الصلاة والسلام ألقوا القراض بأهلها

قوله وهو اسم مفعول الظاهر وهو جمع في اسم المفعول لان لفظه اسم فاعل

هـ

فخافني فلاولى رجل ذكر والتعصيب مصدر عصب يعصب تعصيفا فهو عاصب وإذا أطلق العاصب فالمراد به العاصب بنفسه وضابطه عند الناظم كل من حاز جميع المال من القرابات أو الموالى إذا انفرد أو حاز الفاضل بعد الفروض وهذا تعريف للعاصب بحكمه والتعريف بالحكم دورى لكنه عرفه بعد ذلك بالعد (٢٩) فقال (كأب والجد وجد الجد * والابن عند قر به والبعد

والاخ وابن الاخ والاعم
والسيد المعق ذى الانعام

وهكذا بنوهم جميعا

فكن لما أذكرهم جميعا

أقول العاصب بنفسه هو

الاب والجد ابوه وان علا

وهو المراد بقوله وجد الجد

والابن وابنه وان سفل وهو

المراد بقوله عند قر به والبعد

والاخ لابوين أو لأب وابن

الاخ لابوين أو لأب والعم

لابوين أو لأب وابناؤهما

وهو المراد بقوله والاعم

والمعق ذكرا كان أو أنثى

وعصبة المعق بنفسه وقوله

وهكذا بنوهم جميعا أى وابن

العم لابوين وابن العم لأب

وابن المعق وفيه نوع

قصور حيث اقتصر على ابن

المعق وسكت عن باقى عصبة

المتعصبين بأنفسهم فكل

واحد من العصبات

المذكورين يحوز جميع

المال إذا انفرد أو يأخذ

ما فضل عن الفروض

ان كان فى المسئلة صاحب

فرض أو أكثر اجماعا لقوله

نعلى وهو يرثها ان لم يكن

لها ولد ولمفهوم قوله تعالى وورثه أبواه فلا تم الثلث أى ولا بويه الباقي وقوله صلى الله عليه وسلم ألقوا القرائض بأهلها فما

بقى فلاولى رجل ذكر (ومالذى البعدي مع القريب * فى الارث من حظ ولا نصيب * والاخ والعم لا تم

وأب * أولى من المدلى بشطر النسب) اقول تقدم ان من انفرد من العصبة حاز جميع المال أو ما أبقى الفروض

فالاصل فى الذكور التعصيب والاصل فى النساء الفرض فالتعصيب أقوى من الفرض لانه أصل فى الأقوى وهذا هو المعتمد (قول فلاولى رجل ذكر) انما أتى به ليفيد أن المراد بالرجل الذكرا لأن الرجل اصالته هو الذكرا البالغ من بنى آدم وليس مرادا وحينئذ فالذكر أعظم مما قبله وفى رواية فلاولى عصبه ذكر وعلى هذه فذكر أخص مما قبله فتأمل والشرح وان ذكر هنا الرواية الثانية فستأتى الاولى فى كلامه وقال فيه متفق عليه (قول) والتعريف بالحكم دورى أى كما هو معلوم عند العلماء ووجهه أنه يلزم عليه أن معرفة العاصب متوقفة على معرفة حكمه ومعرفة حكمه متوقفة على معرفته ويحاجب بأن هذا يقال لمن يعرف أحد الامرين دون الآخر (قول وان سفل) هو بفتح الفاء وضهما وبالكسر أيضا (قول) وفيه نوع قصور حيث اقتصر على ابن المعق (الخ) وليس كذلك بل يقال ان الناظم رحمه الله أتى أو لا بكاف التمثيل إشارة الى عدم استيفاء الافراد فلو ذكر باقى عصبه المعق لزم عليه ضياع كاف التمثيل (قول فكل واحد من العصبات الخ) ظاهر كلامه يقتضى أن الابن يساوى من ذكر فى هذا الحكم وليس كذلك بل ان الابن لا يسقط من الميراث أصلا بخلاف باقى العصبات فحينئذ يساويهم فى حكمين من أحكام العاصب فيساويهم فى كونه اذا انفرد حاز جميع المال ويأخذ ما أبقى الفروض ويخالفهم فيما اذا استغرقت الفروض التركة فانه لا يسقط وبقيت العصبة يسقطون عند ذلك (قول لقوله تعالى الخ) أتى بالآيتين والحديث على هذا الترتيب نظرا لما ادعاه من حيازة جميع المال اذا انفرد وأخذ ما أبقى الفروض ان كان هناك صاحب فرض فالآية الاولى دالة على أخذ العاصب جميع المال اذا انفرد والثانية دالة على أخذ الباقي ان كان هناك صاحب فرض لكن دلالة الاولى بالمنطوق والثانية بالمفهوم وأتى بالحديث لانه صريح فى أن العاصب يأخذ ما أبقى الفروض وأيضا مفهوما قوله فى الحديث فخافني الخ أنه ان لم يبق شيء تسقط العاصب ففيه الدلالة على الحالة الثالثة بالمفهوم * (قائدة) * لو اجمع بنو ابن أو بنو اخوة أو بنو أعمام فى درجة واحدة فالأول والباقي بعد أصحاب الفروض بينهم بالسوية على عدد رؤسهم فلو مات شخص وخلف أربعة بنى ابن واحد من ابن وثلاثة من ابن آخر فالأول والباقي بينهم على أربعة ولا تغل للأول نصفه وللثلاثة النصف الاخر بينهم لأنهم تلقوا الميراث عن الميت لاعن آباءهم وكذلك القول فى بنى الاخوة وبنى الأعمام (قول) ومالذى البعدي مع القريب الخ) أى ليس لصاحب الدرجة البعيدة مع صاحب الدرجة القريبة ارث

وذكر في هذين البيتين حكم ما اذا اجتمع عاصبان فأكثر من جهة واحدة فانهم ان كان بعضهم أقرب الى الميت من بعض
 يجب الأقرب الأبعد فليس للأبعد حظ (٣٠) من الميراث والارث للأقرب فالابن يجب ابن الابن وكل ابن ابن يجب

من تحته من بنى الابن لقربه
 والاب يجب كل جد وكل
 جد يجب من فوقه من
 الاجداد والاخ يجب ابن
 الاخ والم يجب ابن العم
 وكل ابن أخ وابن عم يجب
 من تحته وكل ذلك بالاجماع
 وعطف المصنف النصيب
 على الخط للتوكيد لان الخط
 هو النصيب فان تساوى
 عاصبان فأكثر في القرب
 بأن اتحدت درجاتهما في
 جهة واحدة فانظر ان كان
 بعضهم يبدى الى الميت بأم
 وأب والآخر يبدى باب فقط
 فالمدلى بالابوين أولى بالارث
 من المدلى بالاب اجماعا وهو
 مراد باليت الثاني فالارث
 للشقيق وحده وانما يكون
 ذلك في الاخوة وبنهم
 والاعمام وبنهم وفهم منه
 أنهم اذا استووا في الادلاء
 الى الميت بأن كانوا كلهم
 أشقاء أو كانوا كلهم لأب
 فليس بعضهم أولى من بعض
 بل يشتركون في الارث بينهم
 بالسوية وهو كذلك اجماعا
 كالبنين وكنبنهم ولم يذكر هنا
 ما اذا اختلفت جهة العصوبة
 وسيد كر بعضه في باب الحب

وان كان قويا محبب بالاقرب منه درجة وان كان ضعيفا كابن أخ لأب وابن ابن أخ
 شقيق فلا شئ للثاني مع الاول اجماعا لكونه أبعد منه درجة وان كان أقوى من الاول
 * (قائلة) * ماهذه حجازية ولذى البعدى خبرها مقدم وجاز تقديمه لكونه جازا ومجرورا
 ومن حظ اسمها مؤخر وهو مجرور وعن الزائدة تنصيص العموم وسوغ زيادتها سبق النفي
 وكون مجرورها فكرة ومع القريب في محل نصب على الحال (قوله) وذكر في هذين
 البيتين الخ) أى فان استويا واستووا في الجهة والدرجة والقوة اشتركا وان اختلفا
 في شئ من ذلك يجب بعضهم بعضا وما ذكره الناظم بعض قاعدة ذكرها الجعبرى في بيت
 واحد حيث قال

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا
 أى التقديم يكون بالجهة أولا من الجهات الآتى ذكرها ثم بالقرب الى الميت ثم بالقوة
 أى الشقيق مقدم على النى للأب (قوله) وجهات العصوبة ستة بناء على أن بيت
 المال غير منتظم ومن عدهم سبعة بناء على انتظامه فلا تنافي بين العبارتين وأما عند
 المالكية فجهات العصوبة سبعة البتة ثم الابوة ثم الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم
 العمومة ثم الولاء ثم بيت المال وأما عند الحنابلة فستة باسقاط بيت المال وأما عند
 الحنفية فخمسة فقط البتة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء باسقاط بيت المال
 وادخال الجدوان علا في الابوة وبني الاخوة في الاخوة فان اجمع في شخص جهتا نصيب
 ورث بأقواهما كابن هو ابن عم وقد يجمع في الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك الا في
 نكاح الجوس وفي وطء الشبهة فيرث بأقواهما لا بهما على الاربع والقوة بأحد أمور ثلاثة
 الاول أن تعجب احدهما الاخرى كبنيت هي أخت من أم كان يطأ أمه الثاني
 ان تكون احدهما لا تعجب كأم أو بنت هي أخت من أب كان يطأ بنته الثالث
 ان تكون احدهما أقل تعجب كجدة أم أم هي أخت من أب كان يطأ بنت بنته فتأتى
 منه بنت فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة وقد يجمع في الشخص جهتا
 فرض ونصيب كابن عم هو أخ لأم أو زوج فيرث بهما حيث أمكن (قوله) ثم العمومة
 جعل أولاد الاعماد داخلين في الاعماد بخلاف أولاد الاخوة لأن الاخوة لما شاركوا
 الجد وأولادهم لم يشاركوه جعل الاخوة والجد جهة واحدة وأولاد الاخوة جهة واحدة
 (قوله) والاخوات ان تكن أى توجد فهى تامة وبنات اسمها وانما كانت الاخوات
 مع البنات عصبات لانه اذا كان في المسئلة بنتان فصاعدا أو بنتان وأخوات
 وأخذت البنات الثلثين فلو فرضنا للاخوات وأعلننا المسئلة نقص نصيب البنات
 فاستبعدوا أن يزاحم أولاد الاب الأولاد أو أولاد الابن الابن ولم يمكن اسقاط أولاد

وجهات العصوبة ستة البتة ثم الابوة ثم الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولاء قال الاب
 (والابن والاخ مع الاناث بعصباتهن في الميراث والاخوات ان تكن بنات)

فهن معهن معصبات * وليس في النساء طرأ عصبه * الا التي منت بعق الرقبه) أقول لما فرغ من ذكر العصبية بنفسه
 شرع يذكر العصبية بغيره والعصبية مع غيره فالعصبية بغيره هن أربعة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب
 فالابن فأكثر يعصب البنت فأكثر ومثله ابن الابن فأكثر يعصب بنت الابن التي في درجته فأكثر والاخ الشقيق فأكثر
 يعصب الاخت الشقيقة فأكثر والاخ للاب يعصب الاخت للاب كذلك وهو المراد بقوله والابن والاخ مع الاناث
 يعصبانهم في الميراث فالابن يشمل ابن الصلب وابن الابن حقيقة أو مجازا على الاصح والاخ يشمل الاخ الشقيق والاخ
 للاب قطعاً والمراد بالابن والاخ الجنس حتى يشمل المنفرد (٣١) والمتعدد وقوله مع الاناث أى

مع البنات وبنات الابن
 والاخوات المساويات كل
 منهم أى كل واحد منهم
 يعصب الاناث المساويات
 له في القرب والادلاء ومعناه
 انه يكون للذكر مثل حظ
 الانثيين اجماعاً لقوله تعالى
 يوصيكم الله في أولادكم
 للذكر مثل حظ الانثيين
 وقوله تعالى وان كانوا اخوة
 رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ
 الانثيين واعلم ان ابن الابن
 كما يعصب أخته وبنت عمه
 التي في درجته كذلك يعصب
 بنت ابن فوقه ان لم يكن لها
 فرض بأن كان فوقها من
 البنات أو من بنات الابن
 أو منهما من يستغرق الثلثين
 وأما العصبية مع غيره فهي
 الاخت فأكثر شقيقة كانت
 أو لأب مع البنت أو بنت
 الابن فأكثر ومعناه ان
 للبنت أو بنت الابن النصف

الاب فجعلن عصبات ليدخل النقص عليهن خاصة قاله امام الحرمين وليس مراد
 الفرضيين بقولهم الاخوات مع البنات عصبات الجمع فقط حتى لا تكون الاخت
 الواحدة مع البنت عصبية بل الالف واللام في الجمعين للاستغراق فيقتدر الحكم
 بجميع الافراد على جميعها واذا ثبت ذلك في الافراد فيثبت في غيرها وقيل الالف
 واللام للجنس فيثبت النصف الذي تأخذه الاخت مع البنت تعصيباً لفرض تأمل (تمة)
 حيث صارت الاخت الشقيقة عصبية مع الغير صارت كالاخ الشقيق فتحجب الاخوة
 للاب ذكورا كانوا أو اناثا ومن بعدهم من العصبات وحيث صارت الاخت للاب
 عصبية مع الغير صارت كالاخ للأب فتحجب بنى الاخوة مطلقاً ومن بعدهم من
 العصبات (قول معصبات) بفتح الصاد لف ونشر مرتب وبكسر هاء ان جعلت
 الضمير الاوّل راجعاً للبنات والثاني للاخوات لف ونشر مشوش والمعنى واحد (قول
 وليس في النساء الخ) أى ليس فيهن عصبية بالنفس الامن باشرت العتق بنفسها (قائدة)
 ذكر بعض العلماء هنا لفرعاً عظيماً ناطقاً بقوله

قاضي المسلمين أنظر لحالي * وافق بالصحيح واسمع مقال
 مات زوجي وهمى فقد بعلى * كيف حال النساء بعد الرجال
 صبر الله في حشايا جنيئا * لأحرام بل هو بوطه حلال
 فلي النصف ان أتيت بأثى * ولي الثمن ان يكنى من رجال
 ولي الكل ان أتيت بجيت * هذه قصتي فقصرسوا لي

والجواب أن يقال هذه امر أدا شرت رقيقاً واعتقته ثم تزوجت به فحملت منه ثم مات
 وهي حامل منه فان وضعت أثى فلها النصف فرضاً لانها بنت الميت ولهذه الزوجة الثمن
 فرضاً والباقي تعصيباً وان كان المولود ذكراً فلها الثمن فقط والباقي للولد تعصيباً وان يكنى
 الحمل ميتاً أخذت جميع المال تعصيباً وفرضاً لان لها الربع فرضاً بالزوجة والباقي بالولد
 تعصيباً حيث لا وارث له من النسب

فرضاً للبنات أو لبنات الابن الثلثين وما فضل للاخت أو للاخوات المتساويات بالعصوبة لحديث ابن مسعود السابق
 وهذا معنى قول الفرضيين الاخوات مع البنات عصبات وقوله وليس في النساء طرأ عصبه الخ يريد العصبية بنفسه
 فانهم كلهم ذكور الا المعتقة فانها عصبية بنفسها وباقي الاناث صاحبات فروض وقوله طرأ بفتح الطاء وتشديد الراء معناها
 قطعاً أى بلا خلاف وبضم الطاء وتشديد الراء معناها جميعاً وفي بعض النسخ وليس في النساء حقاً عصبه

* (باب الحجب) * وهولغة المنع (٣٢) وشرعا المنع من الارث بالكلية أو من بعضه والحجب نوعان حجب نقصان

* (باب الحجب) *

اعلم ان هذا الباب عظيم الفائدة في القرائن وهو أفتحها في لم يتفقه فيه كما ينبغي والافهو عار من هذا العلم فكثر مطالعته ولازم تأمله فلعك تطفر بغوامض سره وما أحسن ما قال بعضهم في معنى ذلك

أقول ذا الباب عظيم الفائدة * بخدفيه تحتوي مقاصده

من لم يفز منه بسر غامض * يحرم أن يفنى في القرائن

(قوله وهولغة المنع) قال في الصحاح حجبته أي منعه عن الدخول والاخوة يحجبون

الام عن الثلث ومنه حاجب الملوكة لمنعه الناس عن الدخول اليهم والحاجب المانع والمحجوب الممنوع قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون أي ممنوعون عن الرؤية

(قوله وشرعا المنع من الارث الخ) هذه عبارة مساوية لقول بعضهم منع من قام به سبب

الارث من الارث بالكلية أو من أوفر حظيه والحجب المنع من الميراث لكن المنع قد يكون بصفة ويسمى منعاً وقد تقدمت الموانع في كلام الناظم في قوله وينع الشخص من الميراث

الخ فاذا قام به مانع كالرق منع من الارث وقد يكون بالشخص كوجود وارث أقوى منه أو أقرب وهذا هو المراد هنا وينقسم الى قسمين حرمان وهذا لا يدخل على ستة وهم الاب

والام والابن والبنت والزوجة والزوجة وضابطهم كل من أدلى للميت بنفسه غير المقتضى ونقصان ويدخل على جميع الورثة كاتتقال الزوج من النصف الى الربع وهو سبعة

أنواع الاول الاتتقال من فرض الى فرض أقل منه وهذا في حق من له فرضان كالزوجين والام وبنت الابن والثاني من فرض الى تعصيب وهذا في حق ذوات النصف والثلثين

والثالث عكسه وهو الاتتقال من تعصيب الى فرض وهذا في حق الاب والجد والاربع الاتتقال من تعصيب الى مثله وهذا في حق الاخت من الابوين أو من الاب فانها عصبية

بالغير مع أخيها وعصبية مع الغير مع البنت أو بنت الابن والخامس المزاحجة في الفرض في حق الزوجة والجد وذوات الثلثين ونحوهن والسادس المزاحجة في التعصيب في حق كل

عاصب بنفسه أو بغيره أو مع غيره غير الاب والسادس المزاحجة بالعلول كما صار عن المرأة في المنبرية تسعاً ونحو ذلك (قوله) وتسقط الجدات من كل جهة بالام

وغيره صورة وهي ان الجدة قدرت مع بنتها ان كانت بنتها جدة أيضاً فيكون السدس بينهما نصفين وذلك في جنة الميت من جهة أبيه وأمه وصورتها ان يقال لا ينب مثلاً

بنتان حفصة وعمره والحفصة ابن ولعمرة بنت فنسكح ابن حفصة بنت خالته عمره فأنت بولد فلا تسقط حفصة التي هي أم أي الولد أتماهاز ينب لانها أم أم أبي الولد وأخضر من

ذلك أن يقال مات زيد عن فاطمة أم أبيه وعن أتماهاز ينب وهي أم أتماه فيستر كان في السدس وقال القاضي وغيره ليس لنا جدة ترث مع بنتها الا هذه فتأمل (قوله فلا تبغ)

بجذف الياء لانه مجزوم بلا التاھية عن الحكم الصحيح الذي لا خطأ فيه مع عدلاً بفتح الميم

كاتتقال الزوج بالولد من

النصف الى الربع والزوجة

من الربع الى الثمن والام

من الثلث الى السدس

والاب من الكل الى السدس

وحجب حرمان كحجب ابن

الاخ بالاخ وهو مراده هنا

قال

(والجد محجوب عن الميراث

بالاب في أحواله الثلاث

وتسقط الجدات من كل جهة

بالام فافهمه وقس ما أشبهه

وهكذا ابن الابن بالابن فلا

تبغ عن الحكم الصحيح معدلاً

أقول الجد محجوب بالاب

مطلقاً سواء كان يرث بالتعصيب

وحده بكذ فقط أو بالفرض

وحده بكذ مع ابن أو بالفرض

والتعصيب معاً كجد مع بنت

فان الجد اذا كان معه اب

في حاله الثلاث ورث الاب

وحجب الجد بالاب وتسقط

الجدات مطلقاً بالام سواء

كن من جهة الام أو من جهة

الاب أو من جهة الجد وان

علا وهذا معنى قوله من كل

جهه وقوله فافهمه وقس

ما أشبهه حشو وهكذا يسقط

ابن الابن بالابن وكل ابن ابن

نازل بابن ابن أعلى منه وهذا

معلوم مما سبق في قوله وما

لذي البعدى مع القريب

في الارث من حظ ولا نصيب

وبالاب الادنى كما روينا * فبنى البنين كيف كانوا * سيان فيه الجمع (٢٣) والوحدان * ويفضل ابن الام بالاسقاط

بالجدة فافهمه على احتياط
وبالبنات وبنات الابن

جها ووحدا ناقض لى زدى

أقول وتسقط الاخوة سواء كانوا

أشقاء أو ولاب أو لام أو مختلفين

بالاب الاقرب وهو المباشر للولادة

الميت الموروث ذكر اركان

الميت أو أختي وتسقط الاخوة أيضا

بالبنين وبنى البنين وان نزلوا

وليسمت الجمعية مرادة بل كما تحجب

الاخوة كذلك يحجب الاخ الواحد

أو الاثنان وكما يحجبهم البنون

وبنو البنين كذلك يحجبهم الابن

الواحد وابنه وان نزل وبه

صرح الناظم بقوله سيان فيه الجمع

والوحدان ويفضل الاخ من الام

على أولاد الابوين وعلى أولاد

الاب بكونه يسقط أيضا بالجدة وان

علا وبالواحدة فأكثر من البنت

أوبنت الابن فيحجب ابن الام بستة

بالاب وابنه والاب والجدة والبنت

وبنت الابن والاخوان مطلقا

في ذلك كله كالاخوة اجماعا حال

ثم بنات الابن يسقطن متى

حاز البنات الثلثين باقى

الاذا عصهن الذكر

من ولد الابن على ما ذكرنا

وهلهن الاخوات الا ان

يدلين بالقرب من الجهات

اذا أخذن فرضهن وافيها

أسقطن أولاد الابن البواكيا

وان يكن أخ لهن حاضرا

اي مجاوزة **(قول)** وبالاب الادنى وهو المباشر للولادة لانهم يدلون به وكل من أدلى
بواسطة حجبته تلك الوساطة فان قبل الاخوة للام يدلون بها ولا تحجبهم أجبب عن ذلك
بأمرين أحدهما ان الاخوة للاب مثلا عصبة يدلون بعصبة فلم يحجز أن يدفعوه عن حقه
مع ادلائهم به لان من أدلى بعصبة لم يرث مع وجودها والاخوة للام ذو وفرض لا يدفعون
الام عن فرضها لجاز أن يرثوا معها الثاني ان الاخوة للام لا تأخذ الام فرضهم اذا عدموا
فلم تدفعهم عنه اذا وجدوا والاخوة للاب يأخذ الاب حقه اذا عدموا فيدفعهم عنه
اذا وجدوا وسقوط الاخوة للاب انما هو لادلائهم به وأما سقوطهم بالابن وابنه فهو ان
الاب يسقط عصوبة الاب ويرثه للفرض فلان يسقط عصوبة الاخ من باب أولى واذا
سقطت عصوبته فليس له جهة فرض يرث بها فيسقط بالكلية وتحجب الاخوة بهذه الثلاثة
اجماعا **(قول)** سيان الخ هو بالنسبة المهمة واحدة سوى أى الجمع والافتراق في هذا
الحكم سواء وضابط ذلك أن يقال الحاجب للاخوة والاخوان مطلقا الاصل الذكر
اقرب والفرع الذكركرأب وبعد وحاصل ما ذكره الناظم أن يقال الجدة يحجب بالاب
في الاحوال الثلاثة والجدات يحجبن بواحدة وهي الام وأولاد الابن يحجبون بواحد
وهو الابن والاخ الشقيق يحجب بثلاثة وهم الاب والابن وابن الابن والاخ للاب
يحجب بخمسة هؤلاء الثلاثة والاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع
الغير وابن الاخ الشقيق يحجب بسبعة وهم الاب والجد والابن وابن الابن والاخ
الشقيق والاخ للاب والاخت شقيقة أو لآب اذا صارت عصبة مع الغير وابن الاخ للاب
يحجب بثمانية هؤلاء السبعة وابن الاخ الشقيق والاخوة للام يحجبون بستة بالاب
والجد والابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والعلم الشقيق يحجب بتسعة وهم الاب
والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب والاخت شقيقة كانت أو لآب اذا
صارتا عصبتين مع الغير وابن الاخ الشقيق أو لآب والعلم للاب يحجب عن ذكر وبالعلم
الشقيق وابن العلم الشقيق يحجب عن ذكر وبالعلم للاب وابن العلم للاب يحجب عن ذكر
وبابن العلم الشقيق **(قول)** باقى وهو في الاصل الشاب أو السخى والمراد هنا طالب
العلم وفيه اشارة الى أن زمن طلب العلم ينبغي أن يكون قبل زمن الشيخوخة لانها
محل القوة والنشاط غالبا وأنه ينبغي لطالب العلم أن يستكمل نفسه وماله في طلبه
ليحصل له مقصوده **(قول)** باطنا وظاهرا فيه اشارة الى أن ذلك حكم بالحق لنفوقه
ظاهرا وباطنا وهذا يسمى الاخ المبارك وهو ما لولاء لسقطت وأما الاخ المشؤم فهو
الذى مالوا لورثت وله صور منه زوج وأم وأب وبنت وبنت ابن للزوج الربع وللأم
السدس وللآب السدس وللبنت النصف ولبنت الابن السدس تكلمة الثلثين
فيعول المسئلة خمسة عشر فلو كان معهم ابن ابن سقط وسقطت معه بنت الابن
لاستغراق القروض التركة وتكون اذ ذلك عائلة لثلاثة عشر فلولاء لورثت كما ينافهوا

عصهن باطنا وظاهرا ٥ رح أقول اذا جتمع البنات وبنات الابن وحاز البنات الثلثين بأن كن ثنتين فأكثر سقط بنات

الابن كيف كن واحدة فأكثر قربت (٣٤) درجتين أو بعدت اتحدت درجتين أو اختلفت اجماعا الا اذا وجد ذكر من

ولد الابن فانه يعصبه بن اذا كان في درجتين أو أنزل منهن على ما قطع به الجمهور ولا يعصب من تحته من بنات الابن بل يحجبهن لقربه ومثل البنات الاخوات الا لاقى يدين بالاب والام جميعا وهو المراد بقوله يدين بالقرب من الجهات أى من جهتي الاب والام اذا أخذت الشقيقات الثلثين بان كن شقيقتين فأكثر اسقطن الاخوات للاب كيف كن الا اذا كان معهن أخ لاب فانه يعصبه بن وقوله وافيأى فرضهن الكامل وهو الثلثان واحترز به عما اذا كان الاخوات اللابوين واحدة وأخذت النصف فانها لا تحجب الاخوات للاب بل لهن معها السدس كما سبق وقوله البوا كما اشارة الى انهن يرثن البكاء فقط وقوله باطنا وظاهرا اكمل به البيت قال وليس ابن الاخ بالمعصب

من مثله أو فوقيه في النسب أقول ابن الاخ وان نزل لا يعصب بنت الاخ التي في درجته ولا التي فوقه من بنات الاخ اجماعا لان من ذوى الارحام بخلاف ابن الابن فانه يعصب بنات الابن التي في درجته واللاقى فوقه لان من أصحاب السهام وكذا لا يعصب ابن الاخ من فوقه من الاخوات لانهن مستغنيات بفروضهن

(باب المشتركة)

أخ مشؤم عليها ومنها زوج وأخت شقيقة وأخت لاب الزوج النصف وللأخت الشقيقة النصف وللأخت الاب السدس وحينئذ تقول لسبعة فلو كان معها أخ لاب سقطت معه لعصبه اياها والعاصب يسقط اذا استغرقت أصحاب القروض التركة فهو أخ مشؤم عليها لولا ما لورثت * (تنبيه) * انما قال الناظم في بنات الابن الا اذا عصبته الذكر لان بنت الابن فأكثر يعصبها ابن الابن سواء كان أخاها أو ابن عمها وكذا يعصبها من هو أنزل منها درجة ان احتاجت اليه بخلاف الأخت للاب فأكثر فلا يعصبها الا الاخ للاب فقط ولا يعصبها ابن الاخ مطلقا ولذلك قال الناظم وليس ابن الاخ بالمعصب الخ (قوله) باب المشتركة الخ أى بفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح والنووى رحمه الله أى المشتركة فيها وبكسر هاء على نسبة التشريك اليها مجازا كما سيأتى في كلام الشارح كما ضبطها ابن يونس وحكى الشيخ أبو حامد المشتركة بناء بعد الشين (قوله) ورثا أى الزوج والام بمعنى لم يمنعها مانع من موانع الارث (قوله) بفرض النصب جمع نصيب أى بالنصيب المفروض لهم (قوله) فاجعلهم كلهم أى اجعل الاخوة الاشقاء والاخوة للام كلهم اخوة لأم لا شترا كلهم فى الادلاء بها (قوله) حجرافى اليم أى كالحجر فى البحر وتقدر كائن الجميع كلهم اخوة لأم لا شترا كلهم فى الادلاء بها بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط لا من كل الوجوه لثلاثيرد ما اذا كان معهم أخت أو أخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق ولا يقال يفرض للأخت للاب النصف وتقول الى تسعة ولا كذلك يفرض للاختين فأكثر الثلثان وتقول لعشرة كما قديتوهم فانه توهم فاسد وينتج حينئذ ان أركانهم أربعة زوج وذو سدس من أم أو جدة واثان فأكثر من أولاد الام وعصبة شقيق تأمل (قوله) ومن الاخوة الاشقاء أخا واحدا الخ) خرج ما لو كان فيها اثان شقيقات فقط فتخرج عن المشتركة فان كانت شقيقة ففرض لها النصف وتقول الى تسعة أو شقيقتين فيفرض لهما الثلثان وتقول الى عشرة أو أخت أو أخوات لاب فرض لهما أولهن وأعلت لتسعة أو عشرة أو أخ وأخت لاب سقطت معها اذا يفرض لهما مع شي ولا تشريك وهذا هو الاخ المشؤم (قوله) والمذهب المعتمد عنده أى الشافعى ان يجعلهم الخ أى الذكر كالانثى لا شترا كلهم فى ولادة الام فيرون بالفرض لا بالعصبة ويختلف التصحيح بقتلهم وكثرتهم الى هذا رجع عمر رضى الله عنه فى ثاني عام من خلافة وقد كان قضى فيها فى اول عام من خلافة بأنه لاشئ للاشقاء فاحتج عليه الاشقاء بقولهم هؤلاء انما ورواوا الثلث بأمتهم وهى أمتاها أبا نانه كان حمارا أو حجر املقى فى اليم الخ فشارك بينهم فقيل له انك قضيت فى أول عام بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذا على ما قضى لان الاجتهاد لا ينقض باجتهاد آخر (قوله) وأشار به الى ما روى الخ) وقيل ان القائل لذلك هو زيد بن ثابت رضى الله عنه وقيل غير ذلك (قوله) ولو كان بدل الام جدة الخ) فيه اشارة الى محترز بعض أركانها لانها لو لم يكن فيها زوج أو ذو سدس أو كان ولدا لأم واحد البنى

أى المسئلة المشتركة فيها بين العصبة الشقيقين أو ولاد الام وهى بفتح الراء وبعضهم بكسر هاء على اسناد التشريك للشقيق

اليها مجازا وبعضهم يسميها المشتركة كذا ذكرها المصنف قال * وان تعد زوجا أو ماورنا * واخوة للام حازوا الثلثا * واخوة
 أيضا للام واب * واستغرقوا المال بفرض النصب * فاجعلهم كلهم لأم * واجعل أباهم حجازي اليهم * واقسم على
 الاخوة ثلث التركة * فهذه المسئلة المشتركة أقول صورة المشتركة (٣٥) ان تخلف امرأة زوجا أو ما وعدا من

أولاد للام اثنين فأكثروا من
 الاخوة الاشقاء أو أحاداً فأكثروا
 سواء كان معاً أو معهم أخت
 شقيقة أو أكثر أو لم يكن فان
 الفروض فيها تستغرق التركة
 للزوج النصف وللأم السدس
 ولأولاد الأم الثلث فالقياس
 سقوط الاخوة الاشقاء لانهم حصبة
 وبه قال أبو حنيفة وأحمد وروى
 عن الشافعي والمذهب المعقد عنه
 أن يجعلوا كلهم أولاداً لم لا يشاركهم
 في الادلاء بالام وتلغى قرابة الأب
 في حق العصبة الشقيق واحداً
 كان أو أكثر حتى لا ينسقط ويقسم
 ثلث التركة الذي هو فرض أولاد
 الام عليهم وعلى عدد الاشقاء على
 عدد رؤسهم يستوي فيه الذكر
 والانثى من الفريقين وبه قال مالك
 وأهل المدينة والبصرة والشافعي
 وقوله واجعل أباهم حجازي اليهم أي
 كأنه لم يكن وأشار به الى ما روى
 الشافعي من أن الاشقاء قالوا العمر
 لما أراد اسقاطهم بأمر المؤمنين
 هب أن أنا ما كان حجازي اليهم
 وفي رواية كان حجازي اليهم أمنا
 واحدة فاستحسن ذلك وقضى
 بينهم بالتشريك ولذلك تلبس بالمية
 وبالحجربة وبالحمازية أيضاً ولو كان

للشقيق شيء فلا تشريك ولو لم يكن فيها أولاد لم فكذلك فلو كان الشقيق خنثى فيستقدر
 ذكوره وكون أولاد الأم اثنين تصح من ثمانية عشر اذ هي من مسائل المشتركة ويستقدر
 أنوته تعول لتسعة ولا تشريك وهما متداخلان فيكتفي بالاكثرة فيعامل كل بالاضرة
 فالاضرة في حق الزوج والأم أنوته وفي حق ذكوره ويستوى الامر ان في حق أولاد
 الأم فللزوج ستة وللأم اثنان ولولدى الأم أربعة وللمشرك اثنان وبوقف أربعة ان ظهر
 أنثى فهي له أو ذكر فللزوج ثلاثة منها وللأم واحد وهذا مذهبنا أما عند المالكية
 فسباني في الاكدرية (قول باب الجدة والاخوة) أي في بيان حكمهم حالة الاجتماع
 أما حكمهم منفرد عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم (واعلم) أن الجدة والاخوة لم يرد
 فيهم شيء من الكتاب ولا من السنة وانما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم فذهب
 الامام أبي بكر الصديق رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما وجاعة من الصحابة
 والتابعين رضي الله عنهم ومن تبعهم كأبي حنيفة والمزني وابن سريج وابن اللبان وغيرهم
 رجحهم الله أن الجدة كالاب فيجب الاخوة مطلقاً وهذا هو المفتي به عند الحنفية ومذهب
 الامام علي وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم يرثون على تفصيل وخلاف
 ومذهب الامام زيد وهو مذهب الاثنية الثلاثة ووافقهم على ذلك محمد وأبو يوسف
 والجمهور لكن هذا الخلاف انما كان في زمن المجتهدين وأما الآن فقد ضبط الحكم
 واستقر عند القرضيين لا يراد فيه ولا ينقص عنه (قول وينتدي) أي بلا همز لاجل الوزن
 والمعنى حيث فرغنا من بيان الميراث وأسبابه وموافقه والفرض والتعصيب ومن يرث
 ومن يجب فلنشرع الآن فيما وعدناه سابقاً لانه وعد به فيما مر بقوله وحكمه
 وحكمهم سباني الخ والوعد لا ينبغي ان يخلف (قول في الجدة والاخوة) أي الاشقاء
 أولاب أما الاخوة للام فهم محجوبون به كما تقدم وهذا مذكور في كلامه أيضاً (قول فالتى
 الخ) التي فعل أمر بالهمز مبنى على حذف الباء أي أيها الطالب نحو أي جهة والسمع
 مفعول وألفه للإطلاق أي اصغ لما أقول لك من الاحكام الانية وانما أمر بالاستماع
 والاصغاء لانه امر مهم صعب المرام فقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقون
 الكلام فيه جداً فعن علي رضي الله عنه من سره ان يقتحم جرأه فليقتض بين الجدة
 والاخوة والحرائيم جمع جرثومة وهي الحجارة المحماة وعن ابن مسعود رضي الله عنه
 سلوا عن عضلكم واتركوا من الجدة لحياء الله ولا يباه وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 انه لما طعنه أبو لؤلؤة وحضرته الوفاة قال احفظوا عني ثلاثة أشياء لا أقول في الجدة شيئاً

بدل الام جدة لم يختلف الحكم ولو كان أولاد الام واحد لم تكن مشتركة لعدم الاستغراق * (باب ميراث الجدة والاخوة) *
 وينتدي الآن بما أردنا في الجدة والاخوة اذ وعدنا * فالتى نحو ما أقول السجما

أولاً أجمع حواشي الكلمات جميعاً
أقول شرع في بيان حكم الجدة
والاخوة لانه وعده فيما سبق بقوله
وحكمهم وحكمه سياتي مكملاً
البيان في الحالات والمراد بالاخوة
الخص ليشمل الاخ الواحد والاكثر
ذكر اكلين أو أثنى من الابوين أو
من الاب دون الاخوة من الام
لانهم يسقطون بالجدة كما تقدم
في الجلب وأشار بقوله
فالتى نحو ما أقول السعيا الخ الى
الاهتمام بمعرفة تفصيل أحوالهم
وأحكامهم لانهم من المهمات قال
(واعلم بأن الجد ذوا أحوال
أنيلك عنهم على التوالي
يقاسم الاخوة فيهن اذا
لم يعد القسم عليه بالاذى
قتارة يأخذ ثلثاً كاملاً
ان كان بالقسمة عنه نازلاً
ان لم يكن هنالك ذوسهام
فاتع بإيضاح عن استفهام
وتارة يأخذ ثلث الباقي
بعد ذوى القروض والارزاق
هذا اذا ما كانت المقاسمة
تنقصه عن ذلك بالمزاجه
وتارة يأخذ سدس المال
وليس عنه نازل بالجمال
أقول الجدة مع الاخوة أربعة
أحوال حال يقاسم فيه الاخوة
وجوبا وحال يفرض له فيها ثلث
المال وحال يفرض له فيها ثلث
الباقي بعد الفرض وحال يفرض
له فيها سدس المال فيقاسم الاخوة
كأنهم بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن الفرض وهو ثلث المال ان لم يكن معهم صاحب فرض فان كان معهم

ولا أقول في الكلالة شيأ ولا أولى عليكم أحداً (قول واجمع حواشى الخ) أى أحضر
في ذهنك أطراف الكلمات المفرقة واجمع أول الكلام وآخره وتفصيله واجماله وتهتم
بذلك اهتماماً زائداً عسى ان تقطر ببعض المراد (قول واعلم بأن الخ) هي كلمة يوثق بها
لشدة الاعتناء بما بعدها واليهاء في بأن زائدة للوزن (قول ذوا أحوال) أى باعتبار ان
مختلفة حاصلها أن يقال أما أن يكون مع الجد والاخوة صاحب فرض أم لا فهذا ان
حالات وان نظرت للماله من المقاسمة والثلث وغيرهما تجد هاتسعة أحوال لانه ان كان معه
صاحب فرض فله خير أمور ثلاثة وان لم يكن صاحب فرض فله خير أمرين فهذه خمسة
أحوال وان نظرت لما يتصور في هذه الاحوال تجد عشرة ويثبت ان يقال اذا كان
معه صاحب فرض يتصور فيها سبعة أحوال أما تعين المقاسمة وأما تعين ثلث الباقي وأما
تعين سدس جميع المال أو تسوى له المقاسمة وسدس جميع المال أو المقاسمة وثلث الباقي
أو سدس جميع المال وثلث الباقي أو الثلاثة وان لم يكن معه صاحب فرض ففيها ثلاثة
أحوال تعين المقاسمة تعين ثلث جميع المال استواءهما فهذه ثلاثة تضم للسبعة قبلها تصير
الجملة عشرة واذا نظرت لوجود الاخوة الاشقاء فقط والأولاد ودهام ما زادت الاقسام
(قول اذالم يعد الخ) هو بضم العين وفتح الياء وكسر الدال وأصله يعود قد دخل عليه
الجازم فسكنت الدال ولماسكنت التى ساكنان فحذفت الواو وحركت الدال بالكسرة
لالتقاء الساكنين والاذى هو الضرر اى وان كانت القسمة تنقصه عن الاحتظه (قول
ان لم يكن هنالك ذوسهام) أى أصحاب فروض والذي يمكن اجتماعهم معهم أصحاب
القروض ستة وهم الزوج والزوجة والبن والبنات والام والجددة (قول فاتع الخ)
هو بفتح النون من القناعة وسيأتى الكلام عليها وقوله عن استفهام أى طلب القهم
منى بطلب زيادة الايضاح فأتى قدأ وضعتها الايضاح المحتاج اليه الذى يغنيك عن السؤال
(قول والارزاق) جمع رزق وهو ما يتنفع به بالفعل ولو محرماً عند أهل السنة والمراد هنا
رزق مخصوص وهو الارث بالفرض أيضاً فهو عطف تفسير على ذوى القروض ويحتمل أن
يراد بالارزاق ما اذا كان على الميت دين أو وصية فهما مقدمتان على الارث فيكون أعمهما
قبله (قول يكذبوا خوين) هذا مثال لاستواء المقاسمة مع ثلث جميع المال وقوله
ويكذبوا خ مثال لتعين المقاسمة وسيأتى التمثيل لتعين الثلث وهو يكذب وثلاثة اخوة فيتعين
له ثلث جميع المال فهذه الاحوال الثلاثة اذ لم يكن معه صاحب فرض (قول وكاتم
وبتواخ) مثال لتعين المقاسمة اذا كان معه صاحب فرض وقوله وكزوج وبجدة
وأخوين مثال لاستواء الامور الثلاثة (قول بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن الفرض)
هو صادق بأن زادت المقاسمة عن ثلث المال أو سواه وكذا مع سدس المال أو ثلث
الباقي وسيصرح به ومقتضى كلام الشارح انه اذا استوى له ثلث المال والمقاسمة ان
يقال يأخذ بالمقاسمة وهو أحد أقوال ثلاثة ثانياً بتأخير المتقى ثالثاً بالفرض والرابع

كأنهم بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن الفرض وهو ثلث المال ان لم يكن معهم صاحب فرض فان كان معهم

صاحب فرض قاسم الاخوة ما لم تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي بعد القروض أو سدس الجميع وهذا هو المراد بقوله اذا لم يعد القسم عليه بالاذى بان حصل له بالمقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض أو أكثر من الفرض بجد وأخوين وبجد وأخ فيقاسم فيهما فيحصل له في الصورة الاولى الثلث وفي الثانية النصف وهو أكثر من الثلث وكأتم وجد وأخ للام الثلث وللجد نصف الباقي مقاسمة كالاخ وذلك ثلث جميع المال وهو خير له من ثلث الباقي بعد فرض الام ومن سدس الجميع وكزوج وجد وأخوين بقاسم الاخوين في الباقي بعد فرض الزوج فيحصل له مثل ثلث الباقي ومثل سدس الجميع فلم يعد القسم عليه بالاذى فان حصل له بالمقاسمة أقل من ثلث المال فرض للجد الثلث كاملا بشرط أن لا يكون معهم ذوو سهام أي صاحب فرض بجد وثلاثة اخوة فانه ان قاسم الاخوة حصل له ربع المال فنقصه المقاسمة عن الثلث فيفرض له الثلث ويقسم الباقي بين الاخوة على ثلاثة وضابط هذا ان يزيد عدد رؤس الاخوة على مثله ولا تنحصر صورته فان كانوا أقل من مثله فالمقاسمة خير له من الثلث وينحصر ذلك في خمس صور وهن جده وأخت له معهما الثلثان جده وأخ أو أختان له النصف في الصورتين جده وأخ وأخت أو ثلاث أخوات له فيهما خسان وان كانوا مثله استوى له المقاسمة والثلث وينحصر (٣٧) في ثلاث صور وهن جدمع أخوين أو مع أربع أخوات أو مع أخ وأختين وتارة

أخوات أو مع أخ وأختين وتارة يفرض له ثلث الباقي بعد القروض فاما اذا كان معه أصحاب فروض ولو كان واحدا بشرط أن تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فقط ولا تنقصه عن سدس جميع المال كأتم وجد وثلاثة اخوة للام السدس سهم من ستة أسهم وللجد ثلث الباقي سهم وثلاث سهم لانه ان قاسم الاخوة يحصل له سهم وربع وان أخذ السدس حصل له سهم فالواجب له مع ذوى القروض خير الامور الثلاثة وهو هنا ثلث

من الاقوال الثلاثة التعبير بالفرض وتظهر فائدة الخلاف في تأصيل المسئلة بجد وأربع أخوات فعلى الراجح أصلها من ثلاثة وعلى المقاسمة من ستة وعلى التعبير بمختلف باختلاف تعبير المفتي لاحدهما وتظهر أيضا فائدة الخلاف في الوصية بثلث الباقي بعد ذوى القروض كزوجة وجد وأخوين وأوصى بثلث ما يبق بعد أصحاب القروض فعلى الراجح للجد ثلث الباقي بعد فرض الزوجة فرضا والموصى له ثلث ما يبق بعد فرضيهما وهو سهمان من أصل اثني عشر سهما لان الزوجة الربع وهو ثلاثة من ذلك فيكون الباقي تسعة فثلثها ثلاثة للجد فرضا والموصى له ثلث الستة الباقية سهمان والباقي للاخوين وعلى القول بالمقاسمة فلموصى له ثلث الباقي بعد فرض الزوجة والباقي بين الجدة والاخوين فتكون الوصية على الاول بالسدس وعلى الثاني بالربع وعلى حسب تعبير المفتي على القول الثالث (قول كزوج وأتم وجد وأخوين) مثال لتعين سدس جميع المال فحمله ما ذكره الشارح سابقا ولا حقا فيما اذا كان معه صاحب فرض أربعة أحوال تعين المقاسمة استواء الامور الثلاثة تعين ثلث الباقي تعين سدس جميع المال وبقى

الباقي وكزوجة وجد وثلاثة اخوة للزوجة الربع سهم من أربعة وللجد ثلث الباقي سهم وللأخوة الثلاثة سهمان ولو أخذ الجدة السدس أخذ ثلثي سهم أو قاسم الاخوة الثلاثة حصل له ثلاثة أرباع سهم فنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فوجب له ثلث الباقي لانه خير له من المقاسمة ومن السدس وتارة يفرض للسدس المال مع أصحاب القروض وذلك اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس فقط ولا تنقصه عن ثلث الباقي كزوج وأتم وجد وأخوين للزوج النصف وللأم السدس يفضل ثلث فان أخذ الجدة السدس أخذ سهمان من ستة أسهم وان أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثي سهم وكذا ان قاسم الاخوين فالمقاسمة تنقصه عن السدس فقط فيفرض له السدس ويفضل للاخوين سدس يقسم بينهما وكبتين وزوجة وجد وأخ يفرض له فيها السدس أيضا لانه خير الامور الثلاثة وأشار بقوله وليس عنه نازلا ليجال الى أن الجدة مع الاخوة لا ينقص عن السدس بالاجماع فلو لم يفضل عن أصحاب القروض الا السدس فقط كأتم وزوج وجد وأخ وكبتين وأتم وجد وأخوة كيف كانوا فرض للجد السدس ويسقط الاخ أو الاخوة وكذلك لو كان الفاضل من الفرض أقل من سدس المال كزوج وبنتين وجد وأخوة ولم يفضل ثلثي كبتين وزوج وأتم وجد وأخوة فرض للجد في الحالين السدس ونقول الاولى بتمام السدس ويراد في قول الثانية ولا يسقط الجدة ولا ينقص عن السدس بغير عمل بحال وتسقط الاخوة قال

(وهو مع الاناث عند القسم * مثل أخ في سهمه والحكم * الامع الام فلا يحجبها * بل ثلث المال لها يعصبها * أقول الجدة مع الاخوات عند المقاسمة مثل أخ في تعصبيه الاخوات فيعصب الاخوات سواء كن لابوين أو لاب لمساواته لهن في الادلاء بالاب فاذا اقتضى الحال المقاسمة أخذ الجدة مثل حظ الانثيين كالأخ فيكون لهمم الأخ وحكمه حكمه في كونه يعصب الاخت فأكثر ويسقط فرضها الا اذا كان مع الجدة (٣٨) أم وأخت فانه وان كان مثل الأخ في تعصبيه الاخت وفي مقاسمته اياها فليس

مثل الأخ في حجبها مع الاخت للام من الثلث الى السدس بل المجتمع الاخت لا يحجب الام فلها معه الثلث كاملا والباقي بين الجدة والاخت مقاسمة للاخت نصف والمجدة وتلقب هذه الصورة بالخرفاء وهكذا في زوجة وأم وجد وأخت للام فيها الثلث كاملا وللزوجة الربع والباقي بين الجدة والاخت على ثلاثة له سهمان ولها سهم قال (واحسب بنى الاب مع الاعداد وارفض بنى الام مع الاجداد واحكم على الاخوة بعد العدة حكمك فيهم عند فقد الجدة) أقول جميع ما تقدم فيما اذا كان مع الجدة ولدا لابوين أو ولدا لاب وذكر في هذين البيتين حكم ما اذا كان مع الجدة ولدا لابوين وأولاد لاب جميعا سواء كان معهم صاحب فرض أو لم يكن معهم صاحب فرض فاحسب على الجدة بنى الاب مع بنى الابوين وعدة هم على الجدة كأنهم كلهم صنف واحد والمراد بقوله بنى الاب مطلقا أولاد الاب ذكورا كانوا أو إناثا وكذا بنو الام ثم اذا أخذ الجدة حظها فاحكم على الاخوة بعد ذلك حكمك فيهم عند فقد الجدة فيحجب بنو الاب بالشقيق أو الاشقاء فلا شئ لأولاد الاب الا ومختصرة اذا كان من ولد الابوين شقيقة واحدة وفضل عن نصفه شئ فهو لولد الاب مثاله جد وأخ شقيق وأخ لاب يستوي فيه للمجدة فيها المقاسمة والثلث فله الثلث والباقي للشقيق ويسقط الأخ لاب بعد عده على الجدة وكذلك جد وأخ شقيق وأخت لاب المقاسمة خير للمجدة فله سهمان من خمسة والشقيق الثلاثة الباقية وتسقط الاخت لاب بعد عدها على الجدة

من الصور السبعة ثلاث صور استواء المقاسمة وسدس جميع المال فحوز ورج وجدة وجد وأخ استواء السدس وثلث الباقي فحوز ورج وجدة وثلاثة أخوة استواء المقاسمة وثلث الباقي فحوز وأم وجد وأخوين وبهذا كملت أحوال العشرة المتقدم بيانها (قول) وهو مع الاناث الخ) يجوز في مع فتح العين واستكانها والفتح أولى والقسم يفتح القاف وسكون السين أى المقاسمة وقوله مثل أخ في سهمه أى نصيبه حالة التعصيب فباخذ مثلها ويكون مثل الأخ في الحكم من كون الاخت نصير معه عصبة بالغير لكن ليس في جميع الاحكام كما سيأتى فلذا قال الامع الام فلا يحجبها اشارة الى ما ذكرنا قبل (قول) والباقي بين الجدة والاخوة مقاسمة الخ) فأصلها ثلاثة وتصح من تسعة للام ثلاثة وللجدة أربعة وللأخت اثنان وهذا مذهب زيد بن ثابت رضى الله عنه وهو مذهب الاثمة الثلاثة رضى الله عنهم وأمام مذهب أبى بكر الصديق رضى الله عنه فاللام الثلث والباقي للجدة ولا شئ للاخت لانها محجوبة بالجدة عنده وهو مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه وفيها أقوال كثيرة (قول) بالخرفاء) لقبت بذلك لتغرق أقوال الصحابة فيها ولأن الاقوال خرقها لكثرة ما وهى بالخاء المعجمة والراء المهملة والقاف والمدونى أيضا بالمثلثة لأن عثمان رضى الله عنه جعلها من ثلاثة وتسمى أيضا بالربعة لأن ابن مسعود رضى الله عنه جعلها من أربعة وهى احدى مبرعاته الخمس (قول) واحسب الخ) أى اعدد وهو بضم السين والدليل على مقاسمة الاخوة للجد استواءهم معه في الاداء بالاب فلما عجز الجد عن دفع الاخوة بالاب بانفرادهم كان دفعهم مع اجتماعهم مع من هو أقوى منهم أعجز فلذلك استوى الفريقان في مقاسمته ثم لما كان الاخوة الاشقاء أقوى سببا من الاخوة لاب دفعهم عما صار اليهم حتى ضعفوا عن دفعهم فلذلك أعادوا عليهم مأخذهم وليس يقدر ان يحجب الاخوة شخصا ثم تعود فائدة ما مجبوه على غيرهم ألا ترى ان الأخ لاب يحجب الام مع الشقيق ثم يعود السدس على الشقيق وحده وكذلك الاخوات يحجبن الام مع وجود الاب ثم تعود فائدة الحب عليه دون ما وكذا الاخوات للام يحجبنا بالسدس مع وجود الجدة ثم تعود فائدة الحب عليه لانها محجوبان به فكذلك هنا (قول) الا اذا كان من ولد الاب شقيقة واحدة الخ) فمن الصور التى يتي فيها لولد الاب شئ الزيدات الاربع وهى العشرية وهى جد وشقيقة وأخ لاب والعشرية وهى جد وشقيقة وأخت لاب

أقول جميع ما تقدم فيما اذا كان مع الجدة ولدا لابوين أو ولدا لاب وذكر في هذين البيتين حكم ما اذا كان مع الجدة ولدا لابوين وأولاد لاب جميعا سواء كان معهم صاحب فرض أو لم يكن معهم صاحب فرض فاحسب على الجدة بنى الاب مع بنى الابوين وعدة هم على الجدة كأنهم كلهم صنف واحد والمراد بقوله بنى الاب مطلقا أولاد الاب ذكورا كانوا أو إناثا وكذا بنو الام ثم اذا أخذ الجدة حظها فاحكم على الاخوة بعد ذلك حكمك فيهم عند فقد الجدة فيحجب بنو الاب بالشقيق أو الاشقاء فلا شئ لأولاد الاب الا ومختصرة اذا كان من ولد الابوين شقيقة واحدة وفضل عن نصفه شئ فهو لولد الاب مثاله جد وأخ شقيق وأخ لاب يستوي فيه للمجدة فيها المقاسمة والثلث فله الثلث والباقي للشقيق ويسقط الأخ لاب بعد عده على الجدة وكذلك جد وأخ شقيق وأخت لاب المقاسمة خير للمجدة فله سهمان من خمسة والشقيق الثلاثة الباقية وتسقط الاخت لاب بعد عدها على الجدة

على الاخوة بعد ذلك حكمك فيهم عند فقد الجدة فيحجب بنو الاب بالشقيق أو الاشقاء فلا شئ لأولاد الاب الا ومختصرة اذا كان من ولد الابوين شقيقة واحدة وفضل عن نصفه شئ فهو لولد الاب مثاله جد وأخ شقيق وأخ لاب يستوي فيه للمجدة فيها المقاسمة والثلث فله الثلث والباقي للشقيق ويسقط الأخ لاب بعد عده على الجدة وكذلك جد وأخ شقيق وأخت لاب المقاسمة خير للمجدة فله سهمان من خمسة والشقيق الثلاثة الباقية وتسقط الاخت لاب بعد عدها على الجدة

(مسئلة) جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لاب يستوى الجذ في الثلث والمقاسمة فله الثلث والفاضل ثلثان أكثر من النصف
 فتعطى الشقيقة النصف بفضل سدس للاخ والاخت من الاب اثلاثا ونصح من ثمانية عشر (مسئلة) أم وجد وأخ شقيق
 وأخت لاب للام السدس سهم من ستة يفضل خمسة والمقاسمة فيها خير للجد فله سهمان وللشقيق الباقي ثلاثة وتسقط الاخت
 للاب وكذلك أم وجد وأخت شقيقة وأخ لاب للام سهم وللجد سهمان (٣٩) وللأخت ثلاثة ويسقط الاخ للاب (مسئلة) أم

وجد وأخت شقيقة وأخوان
 لاب للام السدس وثلاث الباقي
 خير للجد فقروض له فأصلها ثمانية
 عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي
 خمسة يفضل عشرة للشقيقة منها
 النصف تسعة فرضها ويفضل
 للاخوين لأب سهم بينهما نصفين
 فتصح من ستة وثلاثين والنصف
 الذي تأخذه الشقيقة في هذه
 الصور تأخذه فرضا لانهم لو انفردت
 لم تأخذ أكثر من النصف وحيث
 كان ثلث المال أو ثلث الباقي خيرا
 للجد وفضل نصف المال أو أكثر
 فالنصف الذي تأخذه الشقيقة
 تأخذه فرضا على الصواب كما نقله
 الرافعي والنووي عن تصويب
 ابن اللبان وأقرأه ونقله جماعة
 عن زيد رضي الله عنه وهذا وارد
 على قول الجاهل به انه لا يفرض
 للاخت مع الجد الا في الاكدرية
 وقوله وارفض بن الام مع الاجداد
 أي اسقط أولاد الام بالجد قرب
 أو بعد فلا مدخل لهم معه في
 الارث وهذا تقدم في الحجب في قوله
 ويفضل ابن الام بالاسقاط
 بالجد فافهمه على احتياط

وتختصرة زيد وهي أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لاب وفي عينية زيد وهي أم وجد وشقيقة
 وأخوان وأخت لاب (قول) فأصلها من ثمانية عشر لأن فيها سدسا وثلث ما بقي وما بقي
 تكون من ثمانية عشر ونصح من ستة وثلاثين للام ستة وللجد عشرة وللشقيقة ثمانية عشر
 ولكل أخ للاب واحد فرضا على الصواب وهو المعتمد (قول) وهذا وارد على قول الجاهل
 بالخ) وأجيب عن ذلك بأن يقال لا يعال للاخت مع الجد الا في الاكدرية (قول) فبما عدم مسئلة كملها الخ
 لا يفرض للاخت ويعال لها مع الجد الا في الاكدرية (قول) فبما عدم مسئلة كملها الخ
 ومسئلة بالنصب منقولة لأن ما عدم من شأنها ذلك وعن جماعة جواز جزئها قال ابن هشام
 وهو شاذ وفي هذه المسئلة تضمن لانه قال كملها ثم قال زوج الخ وهو عند أهل
 العروض أن لا يستقل آخر البيت بالمعنى حتى يضاف اليه البيت الثاني فتقدير كلامه
 كملها زوج وأم وأخت وجد (قول) فاعلم فخر أمة علامها) أي أكل أمة أي جماعة
 علامها بتسديد الام أي اعلمها لأن مراتب العلماء متفاوتة فكل من كانت مرتبة
 أعلى كان أكل من غيره وأتى المصنف بصيغة المباعدة لمزيد الاهتمام بالعلم لقوله صلى الله
 عليه وسلم أفضل الصدقة أن تعلم الرجل المسلم علما فيعلمه أخاه المسلم وقال أيضا عليه
 السلام من زار عالما فكأنما زار بيت المقدس محترما وحرّم لجه وجسده على النار ومن
 أدرك مجلس علم فليس عليه في القيامة شدة عذاب رواه أنس بن مالك وعن ابن مسعود
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم القيامة وحشر الله
 الخلائق لفصل القضاء ينصب تحت العرش كراسي من نور ثم ينادى مناد من قبل الله
 تعالى أين العلماء ورثة الانبياء فيقوم خلق من خلق الله لم يعلم عددهم الا الله حتى يقوموا
 بين يدي الله تعالى فمن كان عمله وعمله لله أجلس على كراسي منها ويوضع على رأسه تاج
 الكرامة ويقال له اشفع في تلامذتك ولو بلغ عددهم عدد نجوم السماء فقد شفقتك فيهم
 ومن كان عمله لذياف نقد نال حظه منها ولا حظه في الآخرة فيؤمر به الى النار (قول)
 يا صاح بالتريخ بالكسر على لغة من ينتظروا بالضم على لغة من لا ينتظر أي يا صاحبي
 والمراد بالانتظار الحرف المحذوف الذي هو الباء وبالضم أي ضم الحاء على وزن
 يازيد (قول) بالاكدرية أي لانها كدرت على زيد مذهبه وقيل لأن الميتة من أكر
 وقيل ان الجد كدر على الاخت فرضها وقيل غير ذلك (قول) حربة أي حقيقة (قول)

* (باب الاكدرية) * قال والاخت لا فرض مع الجد لها * فبما عدم مسئلة كملها * زوج وأم وهما تمامها
 فاعلم فخر أمة علامها * تعرف يا صاح بالاكدرية * وهي بأن تعرفها حربة * يفرض النصف لها والسدس له
 حتى تمول بالفروض المجله * ثم يعودان الى المقاسمة * كما مضى فاحفظه واشكرناظمه

أقول مذهب الشافعي ومالك والجمهور أن الأخت لا يفرض لها مع الجد في غير مسائل المعادة إلا في المسئلة الأكدرية
وصورتها زوج وأم وجد وأخت وهي المراد (٤٠) بقوله فيماعد مسئلة كلها * زوج وأم وهما علمها * أي والأخت

المجملة) أي الجمعية (قول) واشكرناظمه) أي بالدعاء له أو بذكره بالجبل لانه قد صنع لك
مغروفا بنظمه لك الاحكام ويبانها فرجه الله رجة واسعة وجزاه الله عنا خيرا. وقد روى
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من صنع اليه معروف فقال جزاك الله خيرا فقد أبلغ
في الثناء (قول) وبفرض للأخت النصف لأنها بطلت عصوبتها الخ) ولانه ليس في الورثة
من يسقطها ولتعذر التعصيب فانقلب الى فرضها كالجدة ولو فازت به لفصلت على الجدة
لاخذها ثلاثة أمثال ماله وهو يمنع لانها في درجة واحدة فجمع فرضاهما وقسم بينهما
على حذرهما بالعصوبة رعاية للبعدين فهذا يدل على أنهما عصبة وان قالوا يفرض لها
معه (قول) فينقلب الى التعصيب الخ) فان قيل هلا أخذ الاخوة الاشقاء في المشتركة
ما خصهم من الثلث وقسموه للذكر مثل حظ الانثيين على أصل ميراثهم كما رجعت الأخت
هنا الى التعصيب وهو أصل ميراثهم مع الجدة فالجواب أنا لو قلنا ذلك لاذى الى بطلان أصل
ميراثهم لانهم انما وروا بقراءة الأم فقط (قول) فخص أحدهم ثلث المال وهو الزوج
لأنه نصفاء ثلثا وهو تسعة والثاني ثلث الباقي وهي الأم لأن لها ثلثا عا ثلثا وهو ستة
والثالث ثلث باقي الباقي وهي الأخت لأن لها أربعة والرابع الباقي وهو الجدة لأن له
ثمانية ويعاها بها أيضا فيقال خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزأ من المال والثاني
نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزأين والرابع نصف الاجزاء الثلاثة الجواب هي
الأكدرية قالني أخذ الجزء هو الجد والذي أخذ نصفه هي الأخت والذي أخذ نصف
الجزأين هي الأم والذي أخذ نصف الاجزاء الثلاثة هو الزوج فان لم يكن فيها زوج فهي
الجزءا وقد تقدمت أو لم يكن فيها أم فلزوج النصف والباقي بين الجدة والأخت اثلاثا
أو لم يكن فيها جد كانت المباحلة وقد تقدمت أيضا ولم يكن فيها أخت كانت إحدى
الغزوين اذا كان الأب بدل الجد وتقدم حكمها ولو كان بدل الأخت أخ سقط اذا فرض
لهما لو كان بدل الأخت خنئ مشكل فالطريق في القسمة ان تعاملهم بالاضر فالأضر في
حق الزوج والأم أنوته وفي حق الخنئ والجدة كورنه وتصع من أربعة وخسين لان
مسئله أنوته من سبعة وعشرين وذ كورنه من ستة وبينهما توافق بالثلث واذا ضربت
ثلث أحدهما في الآخر حصل ما ذكرنا فاعطى الزوج ثمانية عشر والأم اثني عشر والجدة
تسعة ولا يعطى الخنئ شيأ ويوقف الباقي وهو خمسة عشر الى البيان هذا مذهبنا وعند
السادة المالكية لا يوقف شيء بل يعطى كل واحد من الورثة نصف ماله من المستثنين
مسئله ذ كورنه ومسئله أنوته رما بقى فهو للخنئ وتصع من مائة وثمانية لأنها جامعة
للمستثنين من ضرب حالي التذكير والتأنيث في أربعة وخسين فيكون للزوج خمسة

والأخت تمام المسئلة فيكون الضمير
وهو همارا جعلا للجد والأخت
ويحتمل رجوعه للزوج والأم
فللزوج النصف وللأم الثلث يفضل
سدس كان القياس ان يفرض
للجدة وتسقط الأخت وبه قال أبو
حنيفة وأحمد وعند الشافعي
ومالك والجمهور يفرض للجد
السدس الباقي ويفرض للأخت
النصف لأنها بطلت عصوبتها بالجدة
ولا حاجب يحجبها عنه قول المسئلة
بصفةها وهو ثلاثة أسهم من ستة
الى تسعة ثم يعود الجدة والأخت
الى المقاسمة فينقلب الى التعصيب
ويقسمان فريضتهما بينهما اثلاثا
كما مضى وسهامهما أربعة لا تقسم
أثلاثا فغضرب ثلاثة في تسعة مبلغ
المسئلة يعولها فتصع من سبعة
وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة
والأخت أربعة وللجدة ثمانية
ويعاها بها فيقال هلك هالك وخلف
أربعة من الورثة فخص أحدهم
ثلث المال والثاني ثلث الباقي
والثالث ثلث باقي الباقي والرابع
الباقي وقوله والأخت لا فرض مع
الجدة إلا في هذه المسئلة
الأكدرية برده عليه مسائل نهت
عليها في كشف الغوامض وشرحه
وغيرهما فراجع

* (باب الحساب) * أى حساب مسائل القرائض وهو تأصيلها وتصحيحها لا علم الحساب المعروف مع أنه لا بد من معرفته لمن يريد اتقان علم القرائض قال (وان تزد معرفة الحساب * لتنتهى فيه الى الصواب * وتعرف القسمة والتفصيلا وتعلم التصحيح والتأصيل * فاستخرج الاصول فى المسائل * ولا (٤١) تكن عن حفظها باذاهل * فانهم سبعة أصول ثلاثة منهم قد تعول

وبعدها أربعة تمام

لا عول يعرفوها ولا اتلام
أقول هذه الايات الثلاثة الاول
كلها حشو والغرض بيان أصول
المسائل أولا وأصل كل مسألة
هو أقل عدد يصح منه فرضها أو
فروضها وأصول مسائل القرائض
المتفق عليها سبعة اثنان وثلاثة
وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر
وأربعة وعشرون وهى قسمان
قسم منها قد يعول وهو ثلاثة
أصول وقسم منها لا يعول وهو
الاربعة الباقية وقوله ولا اتلام
كامل به البيت لاجل القافية قال
(فالسدس من ستة أسهم يرى
والسدس والرابع من اثني عشر
والثمن ان ضم اليه السدس
فأصله الصادق فيه الحدس
أربعة يتبعها عشرون
يعرفها الحساب أجمعونا
فهذه الثلاثة الاصول

ان كثرت فروضها تعول
أقول كل مسألة فيها سدس وما بقى
أصلها من ستة كاتم وابن وكاتبون
وابن فأصلها من ستة وكذلك اذا
كان مع السدس نصف أو ثلث أو
ثلثان كاتم وبنت وعم وكاتم
ولديه وعم وكاتم وبنتين وعم
وثلث كزوج وأم وعم وكل مسألة فيها ربع وسدس فأصلها من اثني عشر كزوج وأم
وابن وكذلك اذا كان مع الربع ثلث أو ثلثان كزوجة وأم وعم وكزوج وبنتين وعم فأصلها من اثني عشر وفى كثير من النسخ
* والثلث والرابع من اثني عشر * وهى صحيحة كاتم وزوجة وعم وكل مسألة فيها ثمن وسدس فأصلها من أربعة وعشرين وهو معنى قوله

وأربعون ولاتم ثلاثون ولجدة خمسة وعشرون والباقي للثمن ثمانية

* (باب الحساب) *

لما تكلم على شئ من المسائل الفقهية شرع يتكلم على شئ من نتيجات المسائل الحسابية
وهى تأصيل المسائل وتصحيحها (قوله لا علم الحساب المعروف) أى الشامل لحساب
القرائض وغيره والحساب لغة مصدر حسب الشئ بفتح السين يحسبه بضمها اذا عده
وباقى مصدره على فعالن كحسبان والعداد الحاسب والمعدود المحسوب وأما حسب
بالكسر فهو من أخوات ظن واصطلاحا علم بأصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات
العددية وقال بعضهم من اوله الاعداد ينوعى التقريب والجمع لان جميع أنواع العدد
لا يخرج عن هذين النوعين وموضوعه العدد من حيث تحليله وتركيبه (قوله وتعلم
التصحيح) أى تصحيح المسئلة وهو أقل عددين أتى منه نصيب كل واحد من الورثة (قوله
(قوله لا عول يعرفوها) أى يعتبر بها بمعنى يغشاها وينزل بها ولا اتلام أى كسر وخلل
يقال لم الشئ ثلثا بمعنى كسره ولما كان العول يؤدى الى نقص كل ذى فرض من فرضه
جعل كاخلل الذى فى الاناء بسبب الكسر لانه خلل يدخل على المسائل ويعتبر بها (قوله
المتفق عليها) خرج المختلف فيها وهما الثمانية عشر والستة وثلاثون ولا يكونان الا فى باب
الجد والاخوة والراجح أنهم ما تأصيل لا تصحيح وهما مبنيان على قاعدة وهى كل مسألة فيها
سدس وثلث ما بقى وما بقى تكون من ثمانية عشر وكل مسألة فيها ربع وسدس وثلث
ما بقى وما بقى تكون من ستة وثلاثين (قوله ثلاثة أصول) وهى الستة وضعفها
اثنا عشر وضعف ضعفها أربعة وعشرون (قوله وهو الاربعة الباقية) وهى الاثنان
والثلاثة والاربعة والثمانية (قوله فأصله الصادق فيه الحدس) أى الظن والتخمين
والمراد به هنا البقين واعلم ان الفرضى يقتدر بعدم معرفة الفتوى الى ثلاثة أعمال من
الاعمال الحسابية التأصيل والتصحيح وقسمة التركات ولما كان المقصود الاعظم منها
الثالث والاقران وسيلتان له بدأ بهما وهما التأصيل والتصحيح والتأصيل مصدر اصل
العدد اذا جعلته أصلا وهو ما بقى عليه غيره واصطلاحا أقل عدد يخرج منه كسور المسئلة
ويقسم على من فيها بعد فرض الذكر اثنين اذا تمحضوا عصبه واتحدوا جهة وقربا وقوة
والتصحيح تفصيل من الصحة ضد السقم ولما كان المراد منه هنا غالبا ازالة الكسر الذى
وقع بين الفريق وسماه من أصل المسئلة وكان الكسر بمنزلة السقم والقرضى بمنزلة
الطبيب لعلاج السهام المنكسرة بضرب مخصوص ليزول سقم الانكسار وتصحيح

أربعة يتبعها عشرون كابن وزوجة وآم وكذلك إذا كان مع الثمن ثلثان كزوجة وبنتين ومعتق وقوله الصادق فيه الحدس حشوا لاجل القافية والحدس في اللغة الظن والتخمين فهذه الأصول الثلاثة تعول إذا كثرت فروضها فزاد مجموعها على المال كزوج وأختين لآم وأختين لاب (٢٢) فإن فيها انصافا وثلثا وثلثين فخصص أصحاب القروض في المال على نسبة

فروضهم فجمع سهامهم من أصل المسئلة ويقسم المال على مجموع السهام فيخرج حصة كل سهم وهذا هو العول لأن العول في اللغة الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح زيادة في عدد سهام أصل المسئلة ونقصان من مقادير الانصاء قال (فتبليغ الستة عقد العشرة

في صورة معرفة وفقه مشتمره وتلحق التي تليها في الاثر

بالعول افرادا الى سبع عشر والعدد الثالث قد يعول

بثمة فاعمل بما أقول

أقول شرع عول هذه الأصول الثلاثة وما يبلغه كل أصل منها بالعول فالستة تعول الى سبعة وإلى ثمانية وإلى تسعة وإلى عشرة فتعول أربع مرات على توالي الاعداد الى أن تبلغ عشرة وذلك في صورة معروفة مشهورة بآم الفروخ بالخاء المعجمة وستأتي فتعول الى سبعة في زوج وأختين لابوين أو لاب أو مختلفتين فلزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة ومجموعها سبعة فيقسم المال بينهما أسباعا للزوج نصف عائل وهو ثلاثة أسباع وللأختين ثلثان

السهم سمي فعل ذلك تصحها (قول) أربعة يتبعها عشرون أي يتبعها في النطاق به أو ألفه للاطلاق وكذا أجمعونا (قول) وكذلك إذا كان مع السدس نصف أو ثلث) فيه إشارة الى أن الستة قد تكون من فرض واحد ومن فرضين فأكثر وأما الاثناعشر والأربعة والعشرون فلا يكونان الا من فرضين فأكثر (قول) إذا كان فيها نصف وثلث) أي فتكون من ستة لأن المخرجين بينهما تباين فيضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة فلا يتقدم بكون الستة من مخرج السدس فقط بل تكون من غيره (قول) كزوج وآم وابن الخ) أي لأن مخرج الربع من أربعة ومخرج السدس من ستة عددان متوافقان بالانصاف يضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل ما ذكره المصنف (قول) لأن العول في اللغة الارتفاع الخ) وفي اصطلاح الفرضيين زيادة ما يبلغه مجموع السهام المأخوذة من الأصل عند ازدحام القروض عليه ومن لازمه دخول النقص على أهلها بحسب حصصهم ولم يقع العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وإنما وقع في زمن عمر رضي الله عنه وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال أول من عال الفرائض عمر رضي الله عنه لما التوت عليه الفرائض ودافع بعضها ببعض وقال ما أدرى أيسكم قدم الله ولا أيسكم آخر وكان امرأ ورعا فقال ما أجد شيئا أوسع لي من أن أقسم التركة عليكم بالحصص وأدخل على كل ذي حق ما أدخل عليه من عول الفريضة اه وروى أن أول فريضة عالت في الاسلام زوج وأختان فلما رفعت الى عمر رضي الله عنه قال ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للأخر حق فاشيروا علي فأول من أشار بالعول العباس علي المشهور وقيل علي رضي الله عنه وقيل زيد بن ثابت رضي الله عنه والظاهر كما قال السبكي رحمه الله أنهم كلهم تكلموا في ذلك لاستشارة عمر رضي الله عنه إياهم وانفقوا على العول فلما انقضى عصر عمر رضي الله عنه أظهر ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف في المباهلة فقبل له ما بالكم ثم نقل هذا العمر فقال كان رجلا مهيا بانتهبه (قول) والى ثمانية) أي فتعول بثلثها في ثلاث صور الاولى ما ذكره المؤلف نصف وثلثان وسدس والثانية نصفان وثلث وذكروا المؤلف أيضا بقوله وكزوج وآم وأخت شقيقة أو لاب فلزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف ومجموعها ثمانية وهذا هو مذهب الجمهور وعند ابن عباس رضي الله عنهما للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للأخت وعنه قول آخر هو أن للزوج النصف والباقي بين الأم والأخت وتلقب هذه

عائلان وهما أربعة أسباع وفي آم وأخوين لآم وأختين لغيرها وتعول الى ثمانية كزوج وآم وأختين لغيرها الصورة وكزوج وآم وأخت شقيقة أو لاب وتلقب هذه الصورة بالمباهلة ويصير نصف الزوج في صورتين ربعا وثمانيا بصير فرض الأم في الاولى ثمانا وفي الثانية ربعا وتعول الى تسعة كزوج وآم وثلاث أخوات مقربات للزوج النصف وللشقيقة النصف ولكل واحدة من الثلاث الباقيات السدس وكزوج وأختين لآم وأختين لابوين أو لاب

وتلقب هذه الصورة بالقراء لاشتهارها كالكوكب الاغزوالى عشرة كزوج وأتم وأختين لأم وأخت شقيقة وأخت لاب وكزوج
 وأتم وأختين منها وأختين من غيرها وتلقب هذه الصورة بأم القروخ بالخاء المعجمة بكثرة ما فرخت بالعول والاثنا عشر تقول ثلاث
 مرات على نوالى الافراد الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر كبنيتين وأتم وزوج وكزوجة وأتم
 وأخت لأم وأخت لغيرها والى خمسة عشر كبنيتين وزوج وأبو بن وكزوجة وأختين لأم وأختين لغيرها والى سبعة عشر كزوجة
 وأتم وولديها وأختين لغيرها وكحنتين وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وثلاث أخوات لابوين وأولاب وتلقب هذه الصورة بأم
 الارامل وبأم القروج بالميم لانونة الجميع وبالسبعة عشرية بفتح العين (٤٣) والاربعة والعشرون وهو الاصل الثالث من

الاصول العاثة قد تعول وتلقب
 بالمسئلة البجيلة لقلة عولها
 وعولها مرة واحدة بنيتها الى سبعة
 وعشرين كأربع بنات ابن وأربع
 جدات وبنات وبنات زوجات
 كزوجة وبنتين وأبو بن وتلقب
 هذه الصورة بالمنبرية قال
 (والنصف والباقي أو النصفان
 أصلهما فى حكمهم اثنان

والثلث من ثلاثة يكون
 والربع من أربعة مسنون
 والثلث ان كان فى ثمانية
 فهذه هى الاصول الثانية

لا يدخل العول عليها فاعلم
 ثم اسلك التصحيح فيها تسلم
 أقول لما فرغ من بيان القسم
 الاول من أصول المسائل وهى
 الاصول الثلاثة التى تقول شرع
 الآن فى بيان القسم الثانى وهى
 الاربعة التى لا تعول فكل مسألة
 فيها نصف ومابقى كزوج وعم أو
 نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة
 أولاب فأصلها اثنان والصورتان
 الاخيرتان تلقبان بالنصفيتين لأن

الصورة بالمباهلة لقول ابن عباس رضى الله عنهما ان شأوا فليندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا
 ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين والابتهاال ماخوذ من
 قولهم بهله الله أى لعنه وأبعده من رحمة اومن قولك أبهله اذا أهملته وأصل الابتهاال
 ما ذكر ثم استعمل فى كل دعاء يجتهد فيه وان لم يكن التعان الثالثة نصفان وسدسان كزوج
 وثلاث أخوات متفرقات (قول وتلقب هذه الصورة بأم القروخ الخ) أى لانها شبيهت
 بطائر وحوله أفرأخه وقيل انها القلب لكل عائلة الى عشرة (قول وبالسبعة عشرية)
 وتلقب أيضا بالدينارية الصغرى وأما الدينارية الكبرى فصورتها زوجة وبنات وأتم
 واثناعشر أخا وأختا والمترولة ستائة دينار للبنتين أربعائة لانهما الثلثين وللأم مائة
 لان لها السدس وللزوجة خمسة وسبعون لان لها الثمن والباقى للاخوة خمسة وعشرون
 لكل أخ اثنان وللأخت دينار واحد وقد نزلت بعلى رضى الله عنه فقالت له أختى ماتت
 وتركة ستائة دينار فأعطوني دينار واحد من الكل فقال لعل أهلك تركك من الورثة كذا
 وكذا وعدت من ذكرفقالت نعم فقال لها حقك معك (قول بالمنبرية) أى لان عليا رضى الله
 عنه سئل عنها وهو على المنبر يخطب قائلا الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل
 نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فسئل حينئذ فقال صار غن المرأة تسعا وبهذا
 قدمت الاصول الثلاثة العائلة لان المسائل تارة تكون عائلة وتارة تكون ناقصة وتارة
 تكون عائلة فاذا لم يدخلها العاصب بل قسمت على أصحاب القروض فهى ناقصة وان تراحت
 القروض وزادت فهى عائلة (قول من أربعة مسنون) السن بفتح السين والنون الاولى
 الطريق أى كون الربع من أربعة طريقة مذكورة عند الحساب فى الخارج وهى
 ان تخرج الكسر المنفرد بسمية الا نصف فخرجه اثنان فالربع بسمية الاربع فهى مخرجه
 والسدس بسمية الستة فهى مخرجه وهكذا (قول ثم اسلك التصحيح فيها تسلم) وفى بعض
 النسخ * ثم اسلك التصحيح فيها واقسم * وهى صحيحة أيضا أى اقسم مصححا بين الورثة على
 ما سياتى وقد تم الكلام على الاصول الثانية التى لا تعول وهى الاثنان وضعفها وضعف

كلا منهما فيها نصف ونصف واليتبعين لانهما لا نظير لهما وكل مسألة فيها ثلث ومابقى كبنيتين وعم
 أو ثلث وثلثان كأختين لأم وأختين لاب فأصلها ثلاثة وكل مسألة فيها ربع ومابقى كزوج وابن أو ربع ونصف ومابقى كزوج
 وبنات وعم فأصلها أربعة وكل مسألة فيها ثمن ومابقى كزوجة وابن أو ثمن ونصف ومابقى كزوجة وبنات وعم فأصلها ثمانية
 وقوله من أربعة مسنون السن هى الطريقة فهذه الاصول الاربعة لا يدخلها العول كما تقدم فاذا عرفت أصل المسئلة فاسلك
 طريق التصحيح بعد ذلك تسلم من الخطا فى القسمة فقد نصح المسئلة من أصلها وقد تحتاج الى ضرب باقى بيانها

قال (وان تكن من أصلها نصيب * فترك تطويل الحساب ربح * فأعط كلا سهمه من أصلها * مكملًا أو عا ثلث من عولها) أقول اذا كانت المسئلة نصيب من أصلها بأن انقسم نصيب كل فريق على عدد رؤسه كأم وعمين وكزوج وثلاث بنين وكتلات زوجات وأم وخسة أعمام وكأم الارامل فيقتصر في القسمة على تأصيلها ولا يحتاج الى تصحيح فلا تضرب بعض الرؤس في بعض والحاصل في أصل المسئلة ولا تنظر بين الرؤس والسهام لان هذا كله تطويل في الحساب من غير فائدة فترك ربح للراحة فأعط كل وارث سهمه من أصلها كاملا لان تكن المسئلة عائلة وعاتلان كانت عائلة ففي ثلاث زوجات وأم وخسة أعمام أصلها اثنا عشر ومنها نصيب ربعها ثلاثة أسهم على (٤٤) ثلاث زوجات منقسمة عليهن لكل زوجة سهم وثلاثا أربعة للام والباقي خمسة

منقسمة على الاعمام لكل عم سهم وضعناها الثلاثة فأكمل بذلك الاصول السبعة المتفق عليها وبقي أصلان مختلف فيهما وهما الثمانية عشر والستة والثلاثون وهما أصلان على الرابع لا تصححان وقد تقدم الكلام عليهما (قول) وان تكن من أصلها نصيب (الخ) أي اذا كانت المسئلة تنقسم على من فيها من غير كسر فلا تضرب الرؤس في بعضها لان ذلك خطأ في الصناعة وترك ذلك ربح للراحة (قول) وكتلات زوجات (الخ) أي فهي منقسمة عليهم من أصلها وهي اثنا عشر للزوجات الربع ثلاثة لكل واحدة منهم سهم واحد وللأم الثلث أربعة منقسمة عليها والباقي خمسة أسهم للاعمام الخمسة لكل واحد منهم سهم (قول) وكأم الارامل) وتقدم أنهم جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وعمان أخوات لابوين أولاب وتقدم انهما من اثني عشر وقول الى سبعة عشر للجدتين اثنتان لكل واحدة منهم سهم وللزوجات ثلاثة لكل واحدة منهم وللأخوات لأم أربعة لكل واحدة منهم سهم وللشقيقات ثمانية لكل واحدة منهم سهم فلا يحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض لانها قد انقسمت من أصلها على من فيها بغير كسر (قول) وان ترى السهام) أي الخط والنصيب (قول) بالوفق) أي بالنظر في الوفق لذلك تجديب الرؤس وسهامها موافقة وقوله والضرب أي للوفق على الوجه الاتي فهو أخصر من ضرب الكامل في الكامل وان كان صحيحا أيضا لكن فيه طول ومشقة بغير فائدة فتركه أولى (قول) فأنت الحاذق) أي العارف المتقن المحكم يقال حذقه بالكسر أي عرفته وأتقنته ويقال حذق العمل بالقبح والكسر حذفا وحذافا وحذافة أحكمه (قول) ودع عنك الجدال والمراء) عطف المراء على الجدال عطف تفسير والجدال مقابلة الحجة بالحجة والمجادلة المناظرة والخاصة والمذموم الجدال لاجل المغالبة وأما الجدال لظهار الحق فهو محمود وان كان مبتغياه وجه الله تعالى والمراء تقدم أنه تفسير للجدال قال القرطبي في مختصر الصحاح ماريته ما ربه مر اجادته اه فعلم من هذا ان الجدال والمراء مترادفان فهطف أحدهما على الآخر من عطف المترادفين وفي الحديث الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك المراء وهو مبطل بني له بيت في ربض الجنة ومن تركه وهو محق بني له بيت في وسطها ومن حسن خلقه بني له بيت في أعلاها رواه أبو داود والترمذي رحمه الله عن أبي أمامة رضي الله عنه وربض

منقسمة على الاعمام لكل عم سهم وفي المباهلة وهي زوج وأم وأخت لغيرها أصلها ستة وتقول الى ثمانية للام ثلث عائل وهو سهمان من ثمانية فهو في الحقيقة ربع ولكل من الزوج والاخت نصف عائل وهو ثلاثة أعمان وفي أم الارامل وهي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وعمان أخوات لابوين أولاب أصلها اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر للجدتين السدس عائل وهو سهمان من سبعة عشر لكل جدّة سهم وللزوجات الربع عائل وهو ثلاثة أسهم من سبعة عشر لكل زوجة سهم وللأخوات للام الثلث عائل وهو أربعة لكل أخت سهم وللأخوات الباقيات الثلثان عاتلان وهما ثمانية لكل منهم سهم فتقول الى سبعة عشر وعدة الورثة سبعة عشر وكانت التركة فيها سبعة عشر دينارًا ولذلك تلقب بالسبعة عشرية قال (وان ترى السهام ليست تنقسم على ذوى الميراث فاتبع ما ربح

واطلب طريق الاختصار في العمل * بالوفق والضرب بيجاءك الزلي * واردد الى الوفق الذي وافق اللجنة واضربه في الاصل فأنت الحاذق * ان كان جنسا واحدا أو أكثر * فاحفظ ودع عنك الجدال والمراء) أقول اذا لم تنقسم سهام كل فريق من أصل المسئلة على عدد رؤس فريقه من الورثة قسمة صحيحة من غير كسر بأن أنكسر نصيب فريق أو أكثر عليه فاتبع ما ربح أي اتبع الاثر الذي رسمه العلماء واطلب طريق الاختصار في العمل * مل بالوفق

وهو طلب الموافقة بين سهام كل فريق وعدد رؤسه وبين الرأس وبعضها مع بعض واضربه في أصل المسئلة واعمل بالوفق والضرب لأن كل مسئلة اذا ما ضربت رأس فريقها ببعضها في بعض والحاصل في أصلها صح قسمها من الحاصل سواء كان فيها انكسار على كل الفرق أو على بعضها على جهة التباين أو التوافق أو لم يكن فيها انكسار فان لم يكن فيها انكسار فتصح من أصلها ولا تحتاج الى ضرب كما عرفت وان كان فيها انكسار فقد لا تحتاج الى ضرب الرأس في الرأس كما اذا خلف خمس جدات وخمسة اخوة لام وخمسة أعمام أصلها ستة الجدات السدس سهم يبين عددهن والاخوة الثلث سهمان يبين عددهم والباقي ثلاثة للاعمام يبين عددهم والرأس متثلاثة فاضرب عدد رؤس أحد الفرق (٤٥) وهو خمسة في أصل المسئلة وهو ستة فتصح من ثلاثين ولو ضربت الرأس بعضها في بعض والحاصل في أصلها الصحة من سبعمائة وخمسين واذا كانت المسئلة تصح في عدد قليل فتصح جميعها من عدداً أكثر منه خطأ في الصناعة الحساسة فاذا سلك الحاسب طريق الاختصار بالوفق والضرب جابه الخطأ وذلك بأن تنظر ان وقع الكسر على فريق واحد وكانت السهام تباين رؤس الفريق المنكسر عليه كام وخمسة أعمام فاضرب عدد رؤسه في أصل المسئلة ان لم تكن عائلته أو في مبالغها بالعول ان عالت يحصل المطلوب في المثال اضرب عددا الأعمام وهو خمسة

الخنة قال المنذرى رحمه الله بفتح الراء والباء الموحدة والضاد المجبة ما حولها ٥١ وفي الجامع الكبير للجلال السيوطي رحمه الله تعالى من رواية البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم ليباهي به العلماء أو ليماري به السفهاء أو ليصرف به وجوه الناس اليه فهو في النار **(قوله)** وهو طلب الموافقة الخ والحاصل أن العلماء ينظرون النظر الأول بين الرأس والسهام وهو لا يكون الا بالتوافق والتباين فقط ولا يتأق في التداخل ولا التماثل لأن المماثلة اذ وجدت بين الرأس والسهام كانت منقسمة وأما التداخل فان كانت الرأس داخله في السهام فهي منقسمة أيضاً وان كانت السهام داخله في الرأس فالنظر بالموافقة أولى من التداخل فلذلك كان النظر بين الرأس والسهام بالتوافق والتباين فقط وهذا هو الذي كلام الناظم فيه هنا وأما النظر الثاني فانه يكون بين الرأس وبعضها مع بعض وسأق في كلام الناظم أنه يكون بالنسب الاربع وسأق في بيانها في كلام الناظم في قوله وان ترى الكسر على أجناس الخ **(قوله)** ولو ضربت الرأس بعضها في بعض الخ) ويبان ذلك انك تضرب رؤس الجدات الخمس في رؤس الاخوات الخمس يحصل من ذلك خمسة وعشرون ثم تضرب ما خرج من الضرب المذكور وهو خمسة وعشرون في رؤس الأعمام الخمسة فيحصل من ذلك مائة وخمسة وعشرون وهذا يسمى جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة فيحصل سبعمائة وخمسون وهو ما ذكره المؤلف وهذا تطويل لا فائدة فيه **(قوله)** تصح من خمسة عشر هذا مثال للمال العول فيه **(قوله)** تصح من خمسة وثلاثين هذا مثال لمال فيه العول للزوج نصف عائل وهو ثلاثة من سبعة مضروبة في جزء سهمها خمسة بخمسة عشر منقسمة عليه وللأخوات العشرين الثلثان عائلان وهما أربعة أسهم من سبعة مضروبة في جزء سهمها خمسة بعشرين لكل واحدة منهن سهم **(قوله)** فانها في الحكم عند الناس الخ

بالعول وهو سبعة تصح من أحد وعشرين للزوج تسعة ولكل أخت أربعة وان كانت السهام توافق رؤس الفريق فاردد الفريق الموافق الى وفقه واضربه في أصل المسئلة ان كان المنكسر عليه فريقاً واحداً يحصل المطلوب كام وستة أعمام أصلها ثلاثة للاعمام سهم صحيح ينقسم عليها ويفضل سهمان على ستة أعمام لا ينقسمان عليهم ويوافقان عددهم بالنصف فرد عدد رؤسهم الى نصفه ثلاثة واضربه في أصلها تصح من تسعة وفي زوج وعشرين أختاً أصلها ستة وتقول الى سبعة ثلاثة للزوج صحبة تنقسم عليه وأربعة للاخوات لا تنقسم عليهن وتوافق عدد دهن بالربع فرد عدد دهن الى ربعه خمسة واضرب الخمسة في مبلغ أصلها بالعول وهو سبعة تصح من خمسة وثلاثين وقوله أو أكثر يأتي حكمه عقبه قال (وان ترى الكسر على أجناس عند الناس) تنحصر في أربعة أقسام فانها في الحكم

يعرفها الماهر في الاحكام * مماثل من بعده مناسب * وبعده موافق مصاحب * والرابع المبين المخالف * فبذلك عن تقصيلهم
 العارف) أقول اذا وقع الكسر على أكثر من صنف واحد بان انكسر على فريقين أو أكثر نصيبه وهو قوله وان ترى الكسر
 على أجناس فانظر الفريق الذي تباينه سهامه تحفظه كاملا والفريق الذي توافقه سهامه ترده الى وفقه وتحفظ وفقه ثم تنظر
 في المحفوظين أو في محفوظ من المحفوظات فاحوالهما منحصرة في أربعة أقسام أما ان يكونا متماثلين وهما المتساويان الخمسة
 وخسة وأما ان يكونا متناسلين وهوان يكون (٤٦) أقلهما جزأ من أكثرهما أي ينسب الى الأكثر بالجزئية

أي فالنسبة الواقعة بين المتبين عند الفرضين محصورة في أربعة أقسام وهي التماثل
 والتداخل والتوافق والتباين كما سيأتي في كلامه (قوله يعرفها الماهر في الاحكام)
 أي الحاذق في الاحكام الفرضية والحسابية فانها أصل كبير في القرائض (قوله من
 بعده مناسب) أي بعده في الذكر عدد مناسب أي بينهما مناسبة أي مداخلة وقوله
 العارف أي العالم بالاعمال الحسابية (قوله على فريقين الى آخره) والحاصل أن
 الانكسار على فريق وفريقين وثلاث فرق متفق عليه وأما على أربع فرق فعندنا
 كالحقمية والحنابلة خلافا للمالكية لأن الجدات عندهم لا ينكسر عليهن فرضهن
 وذلك لأن الانكسار على أربع فرق لا يكون الا في اثني عشر أو أربعة وعشرين ولا يرث
 عندهم الاجداتان فقط والسادس من هذين الاصلين الذي هو نصيبهما منقسم عليهما
 (قوله نخذ من المائتين واحدا) أي اذا كان بينهما مائتا خمسة وخسة مثلا (قوله
 ونخذ من المناسبين الخ) أي المتداخلين ككائنين وأربعة أو خمسة وعشرة فيكتفي
 بالاكثر ويضرب في أصل المسئلة (قوله واضرب جميع الوفاق في الخ) أي اذا كان
 بين الرؤس موافقة كخمسة عشر وثلاثة وثلاثين مثلا فينبهنا موافقة بالثلث لأن الخمسة
 عشر لها ثلث صحيح وهو خمسة وللثلاثة وثلاثين ثلث صحيح وهو أحد عشر فبوقد خذ ثلث
 أحدهما ويضرب في كمال الآخر وما تحصل يكون جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة
 (قوله انهج الطرائق) أي أوضحها فان المنهاج هو الطريق الواضح (قوله ونخذ جميع
 العدد المبين الخ) أي بأن تضرب كامل أحد المتباينين في كمال الآخر وما حصل هو جزء
 السهم فيضرب في المسئلة (قوله ولانداهن) أي لاتصانع لأن المداخلة هي المصافعة بمعنى
 المواراة (قوله فذات) أي ما حصلته من النسب الاربعة وهو أحد المتماثلين وأكبر
 المتداخلين ومسطح وفق أحد المتوافقين في كمال الآخر ومسطح المتباينين هو جزء
 السهم الواحد من أصل المسئلة (قوله الذي تأصلا) تأكيد لاصالته (قوله واحص)
 أي اضبط لأن الاحصاء هو الضبط (قوله فالقسم اذا صحح) أي لاخطأ فيه لأنك قد
 صححت المسئلة بالقواعد الصحيحة وهي المذكورة في كلامه (قوله يعرفه الاجم) وهو

كنصفه وثلثه وعشره ونصف عنه
 وهذا تعبير العراقيين المتقدمين
 والمتأخرون يعبرون عنهما
 بالمتداخلين وأما ان يكونا
 متوافقين وهوان يكون بينهما
 موافقة فيجزء من اجزاء كالاربعة
 والستة فانهما متوافقان بالنصف
 وأما ان يكونا متباينين وهوان
 لا يكون بينهما موافقة فيجزء من
 الاجزاء كالخمس والتمائة فاذا
 علمت ذلك فقد يكون الانكسار
 على فريقين فقط وقد يكون على
 ثلاث فرق وقد يكون على اربعة
 ولا يتجاوزها ولكل حاله حكم
 اقتصر المصنف على بيان ما اذا وقع
 الانكسار على فريقين فقط فقال
 (نخذ من المائتين واحدا
 ونخذ من المناسبين الزائد
 واضرب جميع الوفاق في الخ) واسلك بذلك أنهج الطرائق
 ونخذ جميع العدد المبين
 واضربه في الثاني ولانداهن
 فذا الجزء السهم فاحلله
 واحذر هديت ان تضل عنه

واضربه في الاصل الذي تأصلا واحص ما انضم وما تحصلا واقسمه فالقسم اذا صحح يعرفه الاجم والفصح) أقول اذا
 كان الكسر على فريقين فقط وحفظت عدد الفريق الذي ياتيه سهامه ووفق الفريق الذي وافقه سهامه فانظر في المحفوظين المتبينين
 فان كانا متماثلين فخذ أحدهما وان كانا متناسلين فخذ الزائد منهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر وان
 كانا متباينين فاضرب جميع أحدهما في جميع الآخر فالخاصل في كل حالة من الحالات الاربعة هو جزء سهم المسئلة فاضربه
 في اصلها ان لم يكن عائلا وفي مبلغه بالعول ان كان عائلا يحصل التصحيح وهو العدد الذي يصح منه قسم المسئلة فاقسمه على الورثة

كما ينبغي في المحفوظات المتماثلات كام وخسة اخوة لام وخسة أعمام أو خمسة عشر عماء و كام وعشرة اخوة لام وخسة عشر عماء جزه سهمها خمسة في الصور الثلاث ونص من ثلاثين والمناسبان كام واربعة اخوة لام واربعة اعمام واثنى عشر عماء جزه سهمها اربعة وتصحان من اربعة وعشرين والمتوافقان كام وخسة عشر اخالا لام وعشرة اعمام او ثلاثين عماء و كام وثلاثين اخالا لام وعشرة اعمام او ثلاثين عماء والتوافق فيها كلها بين المحفوظين بالخمس وجزه سهمهم كل صورة منها ثلاثون ونص من مائة وثمانين والمتباينان كام وثلاثة اخوة لام وعين اعمام وكام وستة اخوة لام وعين اعمام جزه سهمهم كل منها ستة ونص من ستة وثلاثين فاقسم في كل صورة ما تحت منه المسئلة على الورثة بان (٤٧) تضرب جزه سهم المسئلة في نصيب كل فريق من

أصل المسئلة وتقسيم الحاصل على عدد رؤس ذلك الفريق يحصل نصيب كل رأس منه من جملة التصحيح وان وقع الانكسار على ثلاث فرق أو على أربع فرق فانظر ما بين كل فريق وسهامه واحفظ عدد رؤس الفريق المباين ووفق رؤس الفريق الموافق ثم انظر المحفوظات فان كانت كلها متماثلة فأخذها جزه السهم وان كانت متداخلة فأكثرها جزه السهم وان كانت متباينة فأضرب بعضها في بعض فالحاصل جزه السهم وان كانت كلها متوافقة أو مختلفة فانظر في محفوظين منها وخذ أحدهما ان تماثلا وأكبرهما ان تناسبا والحاصل من ضرب أحدهما في وفق الاخران توافقا وفي جميعه ان تباينا ثم انظر بين ما أخذته وبين بدفوط ثالث وخذ أحدهما أو أكبرهما والحاصل من ضرب أحدهما في وفق الاخر أو في كله

الذي لا يقدر على الكلام أصلا أي كلام العرب وان أفصح بالعجبة والمراد بالقصيح هو البليغ قال القرطبي فصيح بالضم فصاحة صار فصحا أي بليغا اه (قول) كام وخسة اخوة لام وخسة اعمام) هذا مثال لتباين الرؤس السهام مع تماثل الرؤس وقوله أو خمسة عشر مثال للتوافق في فريق والتباين في آخر مع تماثل الرؤس (قول) كام وعشرة اخوة لام وخسة عشر عماء) هذا مثال للتوافق مع التماثل والمراد بقوله والمناسبان المتداخلان (قول) وتصحان من اربعة وعشرين) لكن الاولى مثال لتوافق الرؤس السهام في فريق وتباينه في آخر مع تداخل الرؤس فيهما والثانية مثال لتوافق الرؤس السهام في الفريقين مع تداخل الرؤس فيهما (قول) والمتوافقان كام وخسة عشر أخالا لام الخ) أي اضرب وفق أحدهما في كامل الآخر والموافقة بينهما الخمس لان خمس الخمسة عشر ثلاثة وخمس العشرة اعمام اثنان فاذا ضربت الثلاثة في العشرة أو الاثنين في الخمسة عشر فالحاصل ثلاثون وهو جزه السهم كما ذكر الشارح وقوله أو ثلاثين عماء لان بينهما موافقة بثلاث الخمس لان ثلث خمس الخمسة عشر واحد فيضرب في الثلاثين وثلاث خمس الثلاثين اثنان فيضربان في الخمسة عشر فيحصل ما ذكر (قول) وكام وثلاثين أخالا لام وعشرة اعمام) مثال لتوافق فريق وسهامه وتباين الآخر والتوافق بين المحفوظين لان وفق الفريق الاول خمسة عشر وبين هذا المحفوظ مع عشرة اعمام توافق بالخمس فيضرب وفق أحدهما في كامل الآخر وقوله أو ثلاثين عماء مثال لتوافق رؤسهم سهامهم لان سهامهم ثلاثة فكلها واحد وثلاث الثلاثين عشرة ولا يخفى الموافقة بين هذا المحفوظ والفريق الاول (قول) ونص من ستة وثلاثين) لكن الاولى مثال للتباين بين الرؤس والسهام وكذلك بين الرؤس وتسمى صماء لانها عماء التباين وكذا كل مسئلة عماء التباين والثانية مثال لتباين فريق وسهامه وموافقة الآخر والثالثة كذلك والرابعة مثال لتوافق بين الرؤس والسهام في الفريقين (قول) للتداخل) أي بين الرؤس بعضها مع بعض وأما بين الرؤس والسهام فتباين في الجميع

على ما سبق فالأخذ تباينا هو جزه سهم المسئلة ان كانت المحفوظات ثلاثة فان كانت أربعة فانظر بين ما أخذته تباينا وبين المحفوظ الرابع وخذ أحدهما أو أكبرهما أو مضروب أحدهما في وفق الآخر أو في كله فهو جزه سهم المسئلة اضربه في أصلها كما تقدم يحصل التصحيح فلو خلف خمس جذات وخسة اخوة لام وخسة اعمام فجزه سهمها خمسة للتماثل ونص من ثلاثين أو خلاف خمسة اخوة لام وعشر جذات وعشرين عماء فجزه سهمها عشرون للتداخل ونص من مائة وعشرين أو خلف عشر جذات وخسة عشر أخالا لام وخسة وعشرين عماء

فجز سهمها مائة وخمسون للتواقيف الرؤس بالخمس وتصح من تسعمائة ولو خلف جدتين وثلاث أخوة لأم وخمسة أعمام أو جدتين وستة أخوة لأم وخمسة عشر عما فجز سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات وتصح من مائة وثمانين ولو خلف أربع زوجات وثمان جدات وستة عشر ألام وأربعة (٤٨) أعمام فأصلها اثنا عشر ووقع الكسر فيها على أربع فرق وجز سهمها

(قول) فجز سهمها مائة وخمسون) وجه ذلك أنك تأخذ خمس العشرة الجدات وهو اثنان وتضربهما في الخمسة عشر ألام يكون الخارج ثلاثين خذ خمسها ستة واضربه في الخمسة والعشرين عما يكون الخارج مائة وخمسين وهي جزء السهم كما ذكره المؤلف فلجدات السدس سهم من ستة في مائة وخمسين بمائة وخمسين لكل واحدة منهم خمسة عشر وللأخوة لأم سهمان من ستة في مائة وخمسين بثلاثمائة لكل واحد منهم عشرون وللأعمام الباقي وهو ثلاثة في مائة وخمسين بأربع مائة وخمسين لكل واحد منهم ثمانية عشر فإذا أحصيت ما ذكره تجده كاملاً (قول) وصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين) وجه ذلك أنك تأخذ وفق الستة الجدات ثلاثة وتضربه في كامل العشرة الأخوة لأم يحصل ثلاثون لأن بين الجدات الست والعشرة الأخوة لأم توافق بالنصف ثم تضرب الثلاثين في السبعة الأعمام يحصل مائتان وعشرة وهو جزء السهم كما ذكره المصنف في ضرب ذلك في أصل المسئلة وهو اثنا عشر يحصل ما ذكره المؤلف فلز وحتين الربع ثلاثة أسهم مضروبة في مائتين وعشرة بستمائة وثلاثين لكل واحدة منهما ثلثمائة وخمسة عشر وللجدات الست السدس سهمان في مائتين وعشرة بأربع مائة وعشرين لكل واحدة منهم سبعون وللعشرة الأخوة لأم الثلاث أربعة أسهم في مائتين وعشرة بثلاثمائة وأربعين لكل واحد منهم أربعة وثمانون والباقي ثلاثة أسهم للأعمام السبعة مضروبة في مائتين وعشرة بستمائة وثلاثين لكل واحد منهم تسعون فإذا جمعت ما ذكره وجدته كاملاً (قول) وتصح من ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانين) ويان ذلك أنك تأخذ رؤس الزوجات الأربع وتضربها في عدد الجدات الخمس يحصل عشرون تضربها في البنات السبع لتباين الرؤس يحصل مائة وأربعون فهي جزء السهم كما ذكره المؤلف فلز وجات الثمن ثلاثة أسهم من أصل المسئلة بعولها وهو سبعة وعشرون مضروبة في مائة وأربعين بأربع مائة وعشرين لكل واحدة منهم مائة وخمسة وللجدات الخمس السدس عا ثلث من الأصل المذكور أربعة أسهم مضروبة في مائة وأربعين بخمسمائة وستين لكل واحدة منهم مائة واثنا عشر وللبنات السبع الثلاثان من الأصل المذكور ستة عشر سهماً مضروبة في مائة وأربعين بألفين ومائتين وأربعين لكل واحدة منهم ثلثمائة وعشرون وللجدات السدس عا ثلثاً أربعة أسهم مضروبة في مائة وأربعين بخمسمائة وستين فإذا جمعت ما ذكره وجدته ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانين كما ذكره المؤلف (قول) من غير تطويل) أي في العمل بل باقتصار ولا اعتساف بكسر الهمزة أي ركوب خلاف الطريق بل هي على الطريق الجادة بين القرضيين والحساب (قول) فاقنع الخ) أي ارض لأنه من القناعة وهي الرضا باليسير من العظام من قولهم قنع

أربعة لتماثل المحفوظات وتصح من ثمانية وأربعين ولو خلف زوجتين وست جدات وعشرة أخوة لأم وسبعة أعمام لكان جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين المحفوظات وصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين وان خلف أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وجداً فأصلها أربعة وعشرون وتقول إلى سبعة وعشرين وجز سهمها مائة وأربعون وتصح من ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانين (تنبيه) الجزء بضم الجيم مهموز الآخر ويجوز في الزاى السكون والضم والحدز بالحاء المهملة والذال المعجمة الاحتراز والزيغ بالزاى وآخره غين معجمة هو الميل والاحصاء الضبط والضم هنا الجمع والقسم بفتح القاف مصدر قسم وبكسر القاف النصيب وكلامه يحتملها والظاهر الفتح والأعم الذي لا يفصح عن مقصوده ولا يبينه والفصح ضده وغالب ذلك حشو قال (فهذه من الحساب جل) يأتي على مثالهن العمل من غير تطويل ولا اعتساف فاقنع بما بين فهو كاف) أقول الجمل بفتح الميم جمع جملة بسكونها أي فهذه جل من الحساب ومجردة عن المثل يأتي بها العمل على الصفة المطلوبة من غير تطويل في العبارة ولا ارتكاب غير طريق العمل بالاعتساف المثال الصفة التي تصف المراد والتطويل هنا ضد الاختصار والاعتساف بكسر الهمزة هو الأخذ على غير الطريق واقنع من القناء

وهي الرضا بالقسم والماضى قنع وزن فرح فهو قنع وقانع وقنوع وقنيع وبين مضموم الاول مكسور الثاني مشدد بمعنى المالم ينسم فاعله اى وضع والكافى المغنى عن غيره والبيتان كلاهما محشون وتطويل ٤٩ لاجتاج اليهما * (باب المناسخت) * أقول

هذا باب نوع من تصحيح المسائل لكن الذى قبله تصحيح بالنسبة الى ميت واحد وهذا تصحيح بالنسبة الى ميتين فصاعد افلهذا ذكره عقبه والمناسخة فى الاصطلاح ان يموت انسان فلم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارثا واحدا كثر سميت مناسخة لان المسئلة الاولى انتسخت بالثانية اولان المال يتقل فيها من وارث الى وارث والنسخ فى اللغة الازالة والنقل ومنه نسخت الكتاب اذا نقلت ما فيه قال (وان ميت آخر قبل القسمه

فصحح الحساب واعرف سهمه واجعل له مسئلة اخرى كما

قديين التفصيل فيما قدما

وان تكن ليست عليهما تقسم

فارجع الى الوفاق بهذا قد حكم

وانظر فان وافقت السهام

نخذ هديت وفقها تمام

واضربه اوجمعهما فى السابقة

ان لم يكن بينهما وفاقه

وكل سهم فى جميع الثانية

يضرب اوفى وفقها علانية

وأسهم الاخرى فى السهام

تضرب اوفى وفقها تمام

فهذه طريقة المناسخة

فارق بهارسة فضل شايحه

أقول اذا مات انسان ثم مات آخر

من ورثة الاول قبل قسمة تركته

بالكسر قنوعا وقناعة اذا رضى والا حادىث فى فضل القناعة كثيرة شهيرة فمنها ما رواه البيهقى فى الزهد عن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة كثر لا يفتنى وفى النهاية لابن الاثير رحمه الله تعالى حديث عزم من قنع وذل من طمع اه وأما قنع بالفتح فعناه سأل وما أجسن ما قال بعضهم

العبد حران قنع * والحر عبدان قنع

فاقنع ولا تقنع قا * شى يشين سوى الطمع

فقوله العبد حران قنع بكسر النون بوزن فرح أى رضى وقوله والحر عبدان قنع بفتح النون بوزن ضرب أى سأل وقوله فاقنع فعل أمر وهو بفتح النون بوزن افرح وقوله ولا تقنع فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو بكسر النون بوزن تضرب أى لاتسأل غير خالقك وسدك لانه القادر على الاعطاء والمنع فاذا أعطاك لم يقدر أحد على المنع واذا منع لم يتدبر أحد على الاعطاء فهو المعطى المانع فنسأل الله تعالى أن ينجحنا سعادة الدارين من فضله وكرمه وقوله فاشى يشين سوى الطمع الشين هو الشى المستكره المستقبح أى لم يكن هناك أقيح من الطمع فهو يذل صاحبه أعاذنا الله منه (فائدة) فى معرفة قسمة القيراط وهى أن تضرب نصيب كل وارث من التصحيح فى مخرج القيراط وهو أربعة وعشرون وتقسم الحاصل على التصحيح يخرج ما لذلك الوارث ومثال ذلك لتوضيح القاعدة زوج وأم وأخت شقيقة أو لأب وتسمى هذه الصورة بالمباهلة كما تقدم فاصل المسئلة ستة وتقول لثمانية فان أردت قسمتها على مخرج القيراط فاضرب الزوج ثلاثة فى أربعة وعشرين يخرج القيراط يحصل اثنان وسبعون فاقسمهما على الثمانية يخرج تسعة فللزوج تسعة قرايط وللأخت كذلك لان لها ثلاثة كالزوج واضرب الام اثنين فى أربعة وعشرين يحصل ثمانية وأربعون فاقسمهما على الثمانية يخرج لها ستة قرايط فاذا جمعت ذلك وجدته أربعة وعشرين وعلى هذا فقس (قول) باب المناسخت) ولما نهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة لميت واحد شرع فى تصحيحها بالنسبة لميتين فأكثر وسميت مناسخة لانها من النسخ وهولغة الازالة والنقل يقال نسخت الشمس الظل أى ازالته ونسخت الكتاب أى نقلته وشرع ارفع حكم شرعى باثبات آخر وما ذكره المؤلف هو اصطلاح الفرضيين وفيه مناسبة لان المعنى ازالة أو تغيير ما نصحت منه الاولى بموت الثانى أو بالمصحح الثانى (قول) هديت هذه جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله لان العامل خذ والمعمول وفق وهديت معترضة بينهما والهداية هى الدلالة مطلقا وقيل على الخير فقط فيكون المراد بها التوفيق والعصمة وهو المراد هنا وقوله علانية أى جهرا (قول) رتبة فضل شايحه أى مرتبة عالية قال القرطبي فى مختصر الصحاح شمع الرجل شموخا أى

فصحح مسئلة الميت الاول واعرف سهام ٧ الميت الثانى منها واصل له مسئلة أخرى بأن تصحح مسئلة وتقسيمها كما تقدم ثم اقسام سهام هذا الميت الثانى من مسئلة الاول على مسئلته هو فان انقسمت فواضح لانها لا تحتاج الى عمل مثاله ماتت امرأة

عن زوج وأم وعم ثم مات الزوج عن ثلاثة بنين أو عن أبو بن فستله الميت الاول تصح من أصلها ستة للزوج ثلاثة وللأم سهمان وللم سهم ومستله الثاني وهو الزوج في الصورتين تصح من ثلاثة وسهامه من الاولى ثلاثة منقسمة على مستله فتصح المناصفة كلها من ستة وهذا امر اده بقوله كما قد بين التفصيل فيما قد ما وان لم تنقسم سهام الثاني على مستله فارجع الى الوفاق بان تنظر هل بين سهام الثاني ومستله موافقة أو مباينة فان وافقت سهامه مستله فخذ وفق مستله واضربه في المستله السابقة وهي مستله الميت الاول وان لم يكن بين سهام الميت الثاني وبين مستله موافقة بان تباينها فاضرب مستله جميعها في السابقة يحصل في الحالين تصحيح المناصفة مثاله والمستله الاولى بحالها مات ٥٠ الزوج عن ستة بنين أو عن أم وأخوين لام وأخ لاب فستله في الصورتين

تصح من أصلها ستة وسهامه من الاولى ثلاثة لا تنقسم على مستله بل وفاقها بالثالث فاضرب ثلث مستله وهو سهمان في مستله الاول وهي ستة تصح المناصفة من اثني عشر للام من الاولى اربعة ولعمها سهمان ولورثة الزوج ستة وان مات الزوج فيها عن عشرة بنين أو عن بنت وخمسة اخوة لابوين أو لاب صحت مستله فيها من عشرة لكل ابن سهم وللبنات خمسة ولكل أخ سهم وسهامه أي الزوج من الاولى ثلاثة تباين العشرة فاضرب العشرة جميعها في الاولى تصح المناصفة من ستين لم الاولى منها عشرة ولأمها عشرون ولورثة الزوج ثلاثون واذا أردت أن تقسم المناصفة فاضرب سهام كل وارث من المستله الاولى في جميع المستله الثانية عند مباينتها لأمها صاحبها وفي وفق الثانية عند موافقتها واضرب سهام كل وارث

ارتفع بأفقه تكبرا والاتق ارتفع كبرا وأتوف شخ وجبال شواخ (فول) فاذا أردت ان تقسم المناصفة أي بأن تقول من له شيء من الاولى أخذه مضروبا في كل الثانية عند التباين أو في وفقها عند التوافق ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في كل سهام مورثه من الاولى عند التباين أو في وفقها عند التوافق (فول) ولم يذكر سوى ما اذا مات ميتان فقط الخ) واذا أردت معرفة ما اذا مات أكثر من ميتين فصحيح المستله الاولى واعرف سهام الميت الثاني منها واعمل للثاني مستله أخرى وانظر هل بينهما أي بين سهام الثاني منها ومستله موافقة أو مباينة ثم اضرب وفق مستله في كامل الاخرى بأن تصعها وتقسيمها كما تقدم ثم اقسم سهام هذا الميت الثاني من المستله الاولى على مستله هو فان انقسمت فواضح لانها لا تحتاج الى عمل وان لم تنقسم سهام الميت الثاني على مستله فارجع الى الوفاق أو جميع مستله في جميع الاولى عند التباين يحصل تصحيح المناصفة ثم تجعل ما صحت منه المستلتان أولى بالنسبة الى الميت الثالث وتنظر بين سهامه وبين مستله كما صنعت في الاولين ثم في الرابعة كذلك ومثال ذلك ماتت امرأة عن زوجها وأمها وعمها ثم مات الزوج عن خمسة بنين فالمستله الاولى من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللأم ما بقي وهو سهم واحد فالمستله الزوج لا تنقسم على مستله لان مستله من خمسة عند رؤس بنيه فينبغي ما تباين فاضرب المستله الاولى ستة في الثانية وهي خمسة يحصل ثلاثون فاجعل ذلك أولى بالنسبة للثالثة ثم ماتت الأم عن اربعة اخوة لاب فخذ سهام الأم من الاولى اعتبارا بالتصحيح عشرة واعرضها على مستلتها وهي اربعة تجد بينهما موافقة بالنصف فاضرب نصف الاربعة اثنان في الثلاثين يحصل ستون ومنها تصح ثم ماتت الأم عن عشرة بنين فخذ سهامهم عشرة واقسمها على مستله لكل واحد سهم فتصح المناصفة الجامعة للمساكن الاربعة كلها من ستين فاقسمها كما علمت فلورثة الزوج ثلاثون لكل واحد منهم ستة ولورثة الأم عشرون لكل واحد منهم خمسة ولورثة الأم عشرة لكل واحد منهم

من الثانية في جميع سهام مورثه عند التباين وفي وفقها عند التوافق في صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن ستة بنين سهم تقدم انها تصح من اثني عشر لو افقة مستله الثاني سهامه بالثلث لام الميتة الاولى من مسئلتها سهمان في وفق الثانية وهو سهمان فلها اربعة ولعمها سهم في السهمين يحصل له سهمان ولكل من أولاد الزوج من الثانية سهم في ثلث سهام مورثه وهو سهم يحصل له سهم وفي صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن بنت وخمسة اخوة تقدم انها تصح من ستين لمباينة سهام الثاني مستله فاضرب لام الاولى سهمين في عشرة جميع الثانية يحصل لها عشرون ولعمها سهمان في العشرة عشرة واضرب لبنت الميت الثاني خمسة من مستله في سهامه الثلاثة فلها خمسة عشر واضرب لكل من اخوته سهمان في الثلاثة فله ثلاثة اسهم وقس على ذلك وقد اختصر المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر سوى ما اذا مات ميتان فقط لاجل التسهيل على المبتدئ ولم يذكر

كيفية قسمة التركة وهي الثمرة المقصود بالذات فحينئذ ذكرها وذلك ان التركة اذا كانت من الامور المعدودة المتساوية قدرا وقيمة كالدرهم والدنانير فطرق منها ان تضرب سهام كل وارث ٥١ من المسئلة في التركة وتقسم الحاصل

على المسئلة يحصل نصيبه من التركة فالومات عن ام وزوجة وعم وترك مائة دينار فالمسئلة من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللعم خمسة فاضرب الزوجة ثلاثتها في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها خمسة وعشرون دينارا واضرب للأم اربعتها في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها ثلاثة وثلاثون وثلاث واضرب للعم خمسة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج له احدى واربعون وثلاث ومنه ان تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث يحصل نصيبه في المال اقسام المائة على المسئلة وهي اثنا عشر يخرج ثمانية وثلاث اضربها في ثلاثة الزوجة واربعة الأم وخمسة العم يحصل لكل واحد ما ذكرناه ومنه ان تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها وتأخذ من التركة تلك النسبة فالأخذ حصته فنسبة ثلاثة الزوجة الى المسئلة ربعها فخذ لها ربع المائة وهو خمسة وعشرون ونسبة اربعة الأم الى المسئلة ثلث فلها ثلث المائة وهو ثلاثة وثلاثون وثلاث ونسبة خمسة العم ربع وسدس فلربع المائة خمسة وعشرون وسدسها ستة عشر وثلاث وهذا الوجه يعمل به في التركة المعدودة وغيرها سواء كانت اجزا أو ماضلة أو منفصلة متساوية القيمة أو مختلفتها

سهم واحد ولك طريق أخرى في العمل بأن تقسم مسئلة الاولى وهي ستة على المسائل الاربعة فللزوج منها ثلاثة على مسئلته وهي خمسة بتاينها فاقبنت الخمسة وللأم منها اثنان على مسئلتها وهي أربعة توافقها بالنصف فرد الاربعة الى نصفها اثنين واثنتهما وللعم منها واحد على مسئلته وهي عشرة بتاينها فاقبنت العشرة فصارت المثبتات خمسة واثنين وعشرة فجزم سهمها عشرة للتداعل فاضرب في أصلها ستة تصح من ستة للزوج من ستة ثلاثة في العشرة فله ثلاثون فاقسمها بين بنيه الخمسة وللأم اثنان من ستة فاضربها في العشرة فلهما عشرون فاقسمها بين اخواتها الاربعة وللعم واحد من ستة في العشرة فله عشرة فاقسمها بين بنيه فيحصل لكل واحد من ورثة الزوج والأم والم ما قدمناه (قوله كيفية قسمة التركة الخ) اعلم أن القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا المال واقسموه وهي مؤنثة وانما ذكر ضميرها في قوله تعالى واذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه لانها في معنى الميراث والمال نقل ذلك ابن الهائم عن الجوهري رجحما الله والقسمة في الاصطلاح حل المقسوم الى اجزاء متساوية عدتها كعدة آحاد المقسوم عليه او معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه والتركة جمع تركه وهي ما ورثه قرابة الميت وتقدم ضبطها للفقهاء في أول هذا الكتاب وانما جمعها وان كانت اسم جنس لاختلاف أنواعها وهذا الباب عظيم الجدوى كثير النفع قال ابن الهائم قال الامام في النهاية ولو قلنا غرة الفرائض وتيجها لم يكن ذلك بعيدا (قوله فطريق طرق الخ) وبعضهم يعبر عنها بالوجه وهي خمسة ذكر منها ثلاثة الاولى اضرب ثم اقسام وأشار لها بقوله منها ان تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسم الخ والثانية اقسام ثم اضرب وأشار لها بقوله ومنها أن تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث الخ والثالثة النسبة وأشار لها بقوله ومنها أن تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها الخ وبقي طريقان لم يتعرض لهما الموافق وهما أن تقسم ما صحت منه المسئلة على التركة واقسم سهام كل وارث من التصحيح على الخارج من تلك القسمة في المثال المتقدم اقسام الاثني عشر على المائة بأن تنسبها اليها يخرج عشر وخمس عشر فاقسم على العشر وخمس العشر الخارج سهام الزوجة الثلاثة وسهام الأم الاربعة وسهام العم الخمسة بما هو معلوم في القسمة على الكسر يحصل لكل ما ذكرناه وان تقسم ما صحت منه المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث الذي قسمت معصم المسئلة على نصيبه في المثال المذكور اقسام الاثني عشر على سهام الزوجة وهي ثلاثة يخرج الاربعة اقسام المائة يحصل لها ما ذكرناه اقسام الاثني عشر على سهام الأم وهي الاربعة يخرج ثلاثة اقسام عليها المائة يحصل لها ما ذكرناه اقسام الاثني عشر على سهام العم وهي خمسة يخرج اثنان وخمسان اقسام المائة عليها يحصل له ما ذكرناه

(باب ميراث الخنثى المشكل) أقول كان ينبغي لمن وضع الترجمة أن يقول باب ميراث الخنثى المشكل والمفقود والجل فإن الناظم ذكرهما أيضاً ويفرد كل مسئلة من المسائل الثلاث بباب وخنثى المشكل قسمان قسم له آلة الرجال وآلة النساء جميعاً وقسم له ثقبه يخرج منها البول لانتشبه آلة من الآتين وهذا الثاني مشكل لا يتضح مادام صديداً فإذا بلغ أمكن اتضاحه والاول قد يتضح وان كان صديداً ولاشكالكهما واتضاحهما علامات من البول والشهوة وغيرهما ومحل ذلك وبسطه كتب الفقه والغرض هنا كيفية ارث المشكل وارث من معه من الورثة حال اشكاله ولا يتصور ان يكون المشكل زوجاً ولا زوجة لعدم صحة مناحته ولا ابا ولا جد ولا اما ولا جدة لانه لو كان ٥٢ واحداً ما ذكر لكان واضحاً والقرض انه مشكل وأما الواضح فحكمه

واضح مما سبق قال

(وان يكن في مستحق المال

خنثى صحيح بين الاشكال

فاقسم على الاقل واليقين

تخط بالقسمة والتبيين)

اقول اذا مات انسان وخلف ورثة

فيهم خنثى مشكل بين الاشكال

اي ظاهر الاشكال فيعامل هو

ومن معه من الورثة بالاضر من

ذكورة الخنثى واوفته فيعطى

كل واحد الاقل المتيقن عملاً

باليقين ويوقف الباقي الى اتضاح

حال المشكل فيعمل بحسبه او الى

أن يصطلحوا فلو مات عن ابن وولد

خنثى مشكل فبتقدير ذكورة

الخنثى يكون المال بينهما

وبين الابن بالسوية لكل واحد

منهما نصف المال وبتقدير انوثته

يكون للخنثى الثلث وللابن الثلثان

فيقدر الخنثى ان في حق نفسه

فيأخذ الثلث فقط ويقدر ذكراً

في حق الابن فيأخذ الابن النصف

(قول باب الخنثى المشكل الخ) أتى به مؤرخا عن ميراث الذكور والانات المحققين لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثهما وهو البناء المثلثة مأخوذة من الانخثات وهو التثني والتكسر أو من قولهم خث الطعام اذا اشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره وسمى بذلك لاشتراك الشبهين فيه وألفه للتأنيث فهو منصرف والضمائر العائدة عليه بوثى بهم امد كره وان انضحت أثوته لان مدلوله شخص صفته كذا وكذا (قول آلة الرجال) أى من الذكور والبيضين وآلة النساء ومسئله الخنثى من شذوذات المسائل الخارجة عن الاصول والقواعد وهل يوجد في غير الآدميين قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات قال صاحب التفسير يقال ليس من الحيوانات خنثى الا في الآدميين والابل قال قلب ويكون في البقر فقد جاء في جماعة قالوا ان عندهم بقرة ليس لها فرج الاثنى ولا ذكرا الثور وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه البول وسألوني عن جواز التضحية بها فقلت تجزى لانه ذكراً أو أنثى وكلاهما يجزى لانه ليس فيه ما ينقص اللحم واقفيتهم بذلك (قول ولا يتصور ان يكون المشكل زوجاً الخ) أى فهو منحصراً في اربع جهات البنوة والاخوة والعمومة والولاء (قول تحظ) جواب الامر وهو قوله فاقسم وقوله بالقسمة والتبيين اي الايضاح (قول اذا مات انسان) عبر به لانه يعم الذكور والانثى على احدى اللغات والخنثى لا يتخلو عنهما (قول او الى ان يصطلحوا) أى بتساو وتفاضل ولا يتن من حريان التواهب ويفتقر الجهل هنا للضرورة (قول في تقدير ذكورة الخنثى الخ) اشار الى ان الطريق على مذهبتنا في حساب مسائل الخنثى ان نصحح المسئلة بتقدير ذكورة فقط وبتقدير انوثته فقط ثم ننظر بين المستثنين بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المستثنين بالتقديرين فما كان فهو الجامعة فاقسمها على كل من الخنثى وبقيته الورثة وانظر اقل النصيبين لكل منهم فادفعه له ويوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح في المثال الذي ذكره المؤلف بتقدير ذكورة الخنثى تكون المسئلة

لانه متيقن به ويوقف السدس الباقي بينهما حتى يتضح حال المشكل أو يصطلحوا وعلم من مفهوم كلامه انه لو لم يختلف نصيب من الخنثى لو لم يختلف نصيب غيره عن معه من الورثة يعطى نصيبه كاملاً لانه الاقل فلو خلف أحاسقاً فقط وولاداً خنثى مشكلاً كان له السدس فرضاً لانه لا يختلف بذكورة وانوثته وللشقيق الباقي ولو خلف بنتاً وولداً ابوين او ولداً اب خنثى مشكلاً فللبنت النصف فرضاً وللخنثى الباقي تعصياً لانه اما عصبه بنفسه او عصبه مع غيره ولو خلف زوجة واما وولداً خنثى مشكلاً وبنات فلزوجة الثمن وللأم السدس لان فرضهما لا يختلف بذكورة الخنثى ولا بانوثته وللخنثى ثلث الباقي وللابن نصف الباقي ويوقف سدس الباقي بينهما في مسئلة ذكورة ثمانية واربعين ومسئلة انوثته تسع من اثنين وسبعين

من اثنين لكل واحد منهما واحد وبتقدير أنوثته تكون المسئلة من ثلاثة وبين الثلاثة
والاثنين تباين فتضرب أحد الاصلين في الآخر فحاصل الجامعة ستة فان قسمتها على
مسئلة الذكورة كان لكل ثلاثة وان قسمتها على مسئلة الانوثة كان للخنثى اثنان ولذا ذكر
المحقق أربعة فالأضر في حق الخنثى أنوثته فيعطى سهمين والأضر في حق الابن ذكورة
الخنثى فيعطى ثلاثة ويبقى السدس واحد فيوقف فان انضح بالذكورة أخذه وان انضح
بالانوثة أخذه الابن الواضح فان لم يتضح يوقف الى أن يصطلمها وأما كيفية العمل على
مذهب الامام مالك في المثال المتقدم تضرب الستة الجامعة بين المسئلتين في اثنين حالي
الخنثى فيحصل اثناعشر للخنثى بتقدير الذكورة ستة وبتقدير الانوثة أربعة ومجموع الحصتين
عشرة فيعطى نصفها خمسة فهي له وللواضح بتقدير ذكورة الخنثى ستة وبتقدير الانوثة
ثمانية ومجموع الحصتين أربعة عشر فيعطى نصفها سبعة فهي له فاذا جمعت الخمسة والسبعة
تجدد اثنى عشر فلا يوقف شيء لان القاعدة عندهم ان للخنثى نصف حصتي الذكور والانثى
وأما عند الحنفية فالخنثى الثلث وللواضح الثلثان فيعامل بالأضر في حق نفسه فقط وأما
عند الحنابلة فعندهم انه اذا لم يرج انضاحه فكل المال للكية وان رجع انضاحه فكل الشافعية
(قول) والجامعة لهما مائة وأربعة وأربعون الخ) لان ثلث عن الثمانية والاربعة اثنان
وثلث عن الاثنين وسبعين ثلاثة فاذا ضربت أحدهما في كامل الآخر حصل ما ذكره
المؤلف فاذا قسمت هذه الجامعة على مسئلة الذكورة حصل لكل واحد من الثمانية
والاربعةين ثلاثة فهي جزء السهم في مسئلة الذكورة وان قسمتها على مسئلة الانوثة
حصل لكل واحد من الاثنين والسبعين اثنان فهما جزء السهم في مسئلة الانوثة (قول)
للزوجة ثمانية عشر) أي مطلقا لان لها من مسئلة الذكورة ستة مضروبة في ثلاثة
فلها ما ذكر ولها من مسئلة الانوثة تسعة مضروبة في اثنين فلها ما ذكر فلا يختلف نصيبها
بذكورة ولا بانوثة (قول) وللأم أربعة وعشرون) أي على التقديرين لان لها في مسئلة
الذكورة ثمانية في ثلاثة ولها في مسئلة الانوثة اثناعشر في اثنين بأربعة وعشرين فيهما
فلم يختلف نصيبها في التقديرين (قول) وللخنثى بتقدير أنوثته أربعة وثلاثون) لان الأضر
في حقه أنوثته فله ما ذكر لان له من الواحد والخمسين الباقية بعد القروض من مسئلة
الانوثة سبعة عشر مضروبة في اثنين بما ذكر (قول) وللابن احد وخسون بتقدير ذكورة
الخنثى) أي لان له من مسئلة الذكورة سبعة عشر مضروبة في ثلاثة بما ذكر (قول)
والموقوف بينهما سبعة عشر) أي فان انضح بالذكورة فهي له وان انضح بالانوثة
فهي للواضح فان لم يحصل انضاح فيصطلمها كما تقدم هذا مذهبا وأما عند الامام مالك
في دفع له نصف الحصتين كما تقدم وبيان ذلك ان تضرب المائة والاربعة والاربعةين في
حالي الخنثى يحصل مائتان وثمانية وثلاثون ومن له شيء من تصحيح المسئلتين اخذه مضروبا
في اثنين فللزوجة ثمانية عشر في اثنين بستة وثلاثين وللأم أربعة وعشرون في اثنين بثمانية

والجامعة لهما مائة وأربعة وأربعون
لتوافقهما بثلاث الثمن للزوجة منها
ثمانية عشر وللأم أربعة وعشرون
والخنثى بتقدير أنوثته أربعة
وثلاثون وللابن احد وخسون
بتقدير ذكورة الخنثى والموقوف
بينهما سبعة عشر وفهم من كلام
الناظم أيضا انه لو كان الخنثى وغيره
من الورثة يرث بتقدير ولا يرث
بتقدير آخر لم يعط شيئا لان الأقل هو
لا شيء فلوزر له ولد اثنى عشر مشكلا
وعما في تقدير ذكورة له الكل
ولا شيء للأم وبتقدير أنوثته له النصف
فرضا والباقي للام فيقدر ذكرا
في حق الأم وأثنى في حق نفسه
فيعطى الخنثى النصف ويوقف
النصف الآخر بينه وبين الأم
ولو خلقت زوجا وولداً خنثى
مشكلا وعما فلزوج النصف
والباقي للخنثى بتقدير ذكورة
ولا شيء له بتقدير أنوثته لان بنت
الاخ ساقطة فيكون الباقي للام فلا
يعطى الخنثى ولا الأم شيئا ويوقف
النصف الباقي بينهما ان ظهر الخنثى
ذكر أخذه أو أثنى أخذه الأم قال

(واحكم على المفقود حكم الخنثى)

ان ذكر اكان أو هو أنثى

أقول اذا مات انسان وبعض ورثته

مفقود بأن غاب عن وطنه أو أسر

وطالت غيبته وجهل حاله فلا يدري

أحيى هو أم ميت فاحكم على هذا

المفقود بالحكم الذى حكمت به

على الخنثى وهو أن تقسم المال بين

الحاضرين على الأقل التسعين

وذلك بأن تقدر حياته وتظر فيها

وتقدر موته وتظر فيه فمن اختلف

نصيبه بموت المفقود أو حياته أعطه

أقل النصيبين ومن لا يختلف

نصيبه يعطاه فى الحال كاملا ومن

يرث بتقدير دون تقدير لا يعطى شيئا

ولا يعطى لورثته المفقود شيئا لاحتمال

حياته ههنا باليقين فى الكل ويوقف

الباقى الى أن يظهر حاله أو يحكم

قاض بموته اجتهد امثاله مات

وخلف ابني أحدهما مفقود

فلا بين الحاضر النصف لاحتمال

حياة المفقود ويوقف النصف

الآخر ولو خلفت زوجا وأما

وأخوين لابوين أولاب أولام

أحدهما مفقود فلا زوج النصف

كاملا ولاخ الحاضر السدس

سواء كان شقيقا أولاب أولام لعدم

اختلاف نصيب الزوج ونصيب

الاخ وللام السدس لاحتمال حياة

المفقود ويوقف السدس الباقى

فان ظهر المفقود حيا فهو له أو

ميتا فهو للام قال

وأربعين والخنثى بتقدير ذكوره أحد وخمسون مضروبة فى اثنين بمائة واثنين وله بتقدير
انوثته أربعة وثلاثون مضروبة فى اثنين بمائة وستين فمجموع الحصتين مائة وسبعون
فيعطى نصفها خمسة وعشرون وللواضع فى مسئلة الذكوره أحد وخمسون وله فى مسئلة
الانوثه ثمانية وستون فيضرب كل منهما فى اثنين فيحصل ما تان وثمانية وثلاثون فيعطى
نصفها مائة وتسعة عشر فاذا جعلت ما حصل للخنثى وهو خمسة وعشرون وما حصل للواضع
وهو مائة وتسعة عشر وجدته ما تان وأربعة وهذا هو الباقي بعد أصحاب القروض من
أصل ما تان وثمانية وعشرون فلا يوقف شيء وأما على مذهب الامام أبى حنيفة والامام
أحمد فقد علمته مما تقدم فلان قيل بذكره (قول واحكم على المفقود الخ) أى حكمه فى
المعاملة بالاضر من تقدير حياته أو موته الى أن يظهر حاله من موت أو حياة والمراد به
من غاب عن وطنه غيبة وخفى خبره ولا تعرف حياته ولا موته فى تلك الغيبة (قول فمن
اختلف نصيبه بموت المفقود الخ) مثال جامع لمن يختلف نصيبه ومن لا يختلف ومن يرث
بأحد التقديرين مات رجل عن زوجة وأم وأخ لأب حضور وأخ شقيق مفقود فلا زوجة
الرابع فى الحالين وللام السدس لانه أقل الحالين ولا شيء للاخ للاب لأن الاضر فى حق
الأم والاخ للاب حياة الشقيق فترد الأم الى السدس وبحسب الاخ للاب حرمانا ويوقف
الباقى حتى يظهر الحال فهى على التقديرين من اثني عشر للزوجات ثلاثة لأن نصيبها
لا يختلف وللأم سهمان لاحتمال حياة الشقيق ويوقف الباقي فان ظهر الشقيق حيا
أخذه ومع الأم حقها أو ظهر ميتا كمل للام ثلثها فتعطى سهمين من الموقوف والباقي
خمس للاخ للاب فمن لا يختلف نصيبه هى الزوجة ومن يختلف هى الأم ومن يرث
بأحد التقديرين ولا يرث بالآخر هو الاخ للاب (قول أو يحكم قاض بموته
الخ) واذا وقع ونزل وحكم فينزل وقت حكمه منزلة موته فيرث من كان موجودا
وقت الحكم دون غيره فمن مات من ورثته قبل الحكم ولو بلحظة لم يرث
شيئا أو حدث بعد الحكم بزوال مانع عنه يعق أو اسلام ولو بلحظة لم يرث شيئا أيضا قال
السبكي وهذا كله اذا أطلق القاضى الحكم أما اذا مضت مدة زائدة على ما يقبل على
الظن أنه لا يعيش فوقها فلو حكم القاضى بموته من مضى تلك المدة السابقة على حكمه
بزمان معلوم فينبغى أن يصح ويعطى لمن كان وارثه فى ذلك الوقت وان كان سابقا على
الحكم ولعل هذا مراد الاصحاب وان لم يصرحوا به ومرادهم بوقت الحكم الوقت
الذى حكم الحاكم أن المفقود ميت فيه اه (تنبيه) ما تقدم فيما اذا كان المفقود وارثا
فان كان مورثا لحكمه أن يوقف ماله جميعه الى ثبوت موته بينة أو يحكم القاضى بموته
اجتهادا عند مضى مدة لا يعيش مثله اليها فى غالب العادة والمشهور عندنا لا تقدر تلك
المدة بل المتبرغلة الظن باجتهاد القاضى وهذا هو المشهور وعند مالك وأبى حنيفة
رحمهما الله وقيل تقدر بسبعين وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب وقيل بثمانين وسبعين

(وهكذا حكم ذوات الحمل * فابن علي اليقين والاقول) وهكذا حكم صاحبات ٥٥ الحمل وهن النساء الحوامل فان حملهن

حكمه حكم المفقود فيوقف نصيب الحمل حتى يظهر حاله بانفصاله حيا أو ميتا أو عديم انفصاله ويعامل باقي الورثة بالاضر من تقادير عدم الحمل ووجوده وموته وحياته وذكوره وأنثيته وأفراده وتعددده فيعطى كل واحد من الورثة اليقين ويوقف الباقي الى ظهور حال الحمل مثاله خلف زوجة حاملا فلها بتقدير عدم الحمل وانفصاله ميتا الربع ولها بتقدير انفصاله حيا كيف كان الثمن فتعطاه ويوقف الباقي فان ظهر الحمل ذكر أو أنثى أو كورا أو ذكورا وأنا نأفالموقوف كله أولهم على عدد رؤسهم ان تمضوا ذكورا والا فلاذ كرمثل حظ الانثيين وان ظهر أنثى واحدة فلها النصف أو اثنتين فاكثرفلها وألهن الثلثان والباقي لبيت المال المنتظم أو يرث عليهن وهذا كله بشرط ان يفصل الحمل كله وبه حياة مستقرة فلو ظهر أن لا حمل أو ظهر ميتا أو انفصل بعضه وهو حي فأت قبل تمام انفصاله أو انفصل كله حياة غير مستقرة لم يرث شيأ في جميع هذه الصور ووجوده كعدمه فيكمل للزوجة الربع ويكون الباقي في هذه المسئلة لبيت المال المنتظم أو لذوى رحمه ولو خلف زوجة حاملا وأبوين فالأصغر في حقهم كون الحمل عددا من الأناث حتى يدخل عليهم العول

وبه أفتى ابن عتاب من المالكية قالوا به القضاء وقيل بثمانين ونقل عن مالك أيضا وفي رواية عن أبي حنيفة أنها تقدر تسعين وفي رواية عنه أيضا تقدر بثمانين وعشرين ومهما قيل به من المدة فن ولادته لامن فقهه وفرق الاطام أجدر رحمه الله بين من يرجي رجوعه بأن كان الغالب على سفره السلامة كما اذا سافر لتجارة أو زهة فيوقف ماله وينظر به تمام تسعين وان كان لا يرجي رجوعه بأن كان الغالب على سفره الهلاك كما اذا كان في سفينة فانكسرت أو قاتلوا أعدقا ولم يعلم من هلك ممن نجأ وأخرج من بين أهله ففقدها اذا مضى أربع سنين قسم ماله بين ورثته من حينئذ والله أعلم (قول) وهكذا حكم ذوات الحمل (الخ) اعلم أن للوقوف عن صرف الميراث في الحال أسبابا منها الشك الحاصل في سبب الحمل فانه شك في الوجود والذكورة والعديد جميعا بخلاف الخنثى والمفقود فانه في الخنثى الشك في الذكورة فقط وفي المفقود الشك في الوجود فقط فذلك قد تمهما على الحمل والمراد بالحمل الذي يرث هو حمل لو كان منفصلا عند موت القريب لورث منه اما مطلقا كالحمل من الميت أو على تقدير دون تقدير كان يموت ويترك عمو وزوجة أخ لأب حاملا من أخيه الميت قبل موته فان ذلك الحمل يرث بتقدير ذكوره لانه ابن أخ فيجب العلم ولا يرث بتقدير الانوثة لانهم من ذوى الارحام (قول) حتى يظهر حاله بانفصاله حيا أي حياة مستقرة وتعلم الحياة المستقرة بصياح أو حركة بعد الانفصال أو عطاس أو امتصاص ثدى أو نحو ذلك فتي علمت حياته بعد تمام الانفصال بأي طريق فانه يرث ويورث لان الحياة على الميراث والحكم يدور مع العلة وجودا وعدما (قول) لم يرث شيأ في جميع هذه الصور أي ولم يرث أيضا ما لم يكن انفصاله بجناية على أمه توجب الغرة فان كان انفصاله بجناية ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود لبقية الورثة فكأنه كالعالم بالنسبة لذلك * (تنبيه) لا ضابط لعدد الحمل عندنا على الاصح لما حكى عن الامام الشافعي نفعا الله به أنه قال جالست شيخا لا استفيد منه فاذا بخمسة كهول قبلوا رأسه ودخلوا الخباء ثم بخمسة شبان ففعلوا كذلك ثم خمسة فخطين ثم خمسة أحداث فسأله عنهم فقال كلهم أولادى وكل خمسة منهم في بطن وأتمهم واحدة فيجيبون كل يوم يسلمون على زين ورونها وخمسة أخرى في المهد ويقال ان امرأة ولدت اثني عشر في بطن واحدة فرفع أمرها للسلطان فطلبها وأولادها ثم ردهم عليها الا واحد ولم تعلم به حتى خرجت من القصر فلما علمت به صاحت صيحة اهتزت حيطان القصر فقبل لها أليس لك في هؤلاء الاحد عشر كفاية فقالت ما صحت أنا وانما صاحت أحشائي التي ربوا فيها وقال الماوردي رحمه الله أخبرني رجل ورد على من اليمن وكان من أهل الفضل والدين أن امرأة باليمن وضعت حملا كالكرش فظن أن لا ولد فيه فألقى في الطريق فلما طلعت عليه الشمس حي وتحرل وانشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور عاشوا جميعا وكانوا خلقا سوايا الا أنه قال كان في أعضائهم قصر وصار عني رجل منهم فصرت عني فكنت أعير باليمن بأنه صرعت سبع رجل

فتنقص فروضهم بسببه لان مسئلتهم تعول من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين فتعطى الزوجة والابوان فروضهم هائلة

الى ظهور حال الجمل

(باب ميراث الغرق)

أقول **كان** ينبغي للمموب أن يقول الغرقى ونحوهم لانه ذكر حكم الغرقى والهدمى والمحروقين ونحوهم قال

(وان يميت قوم بهدم أو غرق

أوحادث عم الجميع كالغرق)

ولم يكن يعلم حال السابق

فلا تورث زاهقان زاهق

وعدهم كأنهم أجاب

فهكذا القول السيد الصائب

أقول اذا مات متوارثان فأكثر

بهدم أو بغرق أو بجرق أو فى معركة

قتال أو فى بلاد غربة ولم يعلم عين

السابق منهم أو منهم بان علم ان

أحدهما أو أحدهم سبق الآخر

لابينه أو لم يعلم سبق ولا معية

أو علمت المعية ونسيت فلا تورث

واحد منهم من الآخر أو من

الآخرين بل اجعلهم كأنهم أجاب

فيرث كل واحد منهم باى ورثته

لان شرط الارث تحقق حياة

الوارث بعد موت الموروث ولم

يوجد الشرط فلومات أخوان

شقيقان أو لاب بغرق أو تحت هدم

ولم يعلم السابق منهما وترك أحدهما

زوجة وبنتا وترك الآخر بنتين

وتركهما فلا يرث أحد الاخوين

من الآخر شيأ بل تقسم تركه الاقل

لزوجه الثمن ولبنته النصف ولعمه

الباقى وتقسم تركه الثانى لبنتيه

الثلاثان ولعمه الباى

وحكى القاضي حسين أن واحدا من سلاطين بغداد كانت له امرأة لاتلد الا اناثا فحملت مرة فقال لها ان ولدت أنثى لاقتلك ففزع وتضرعت الى الله تعالى فولدت أربعين ذكرا كل منهم قدر اصبع فكبر واوركبوا فرسانا مع أيهم فى سوق بغداد فعلم من هذا انه لا ضبط لعدد الجمل وقيل يقدر بأربعة ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقديرهم ذكورا أو أناثا وهو قول أبى حنيفة وأشهب رحمهما الله ورجمه بعض المالكية ومن العلماء من يقدره بأثنين ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقدير الذكورة فيهما وفى أحدهما أو الأنوثة وهو مذهب الحنابلة ومن وافقهم ومن العلماء من يقدره واحدا لانه الغالب ويعامل الورثة بالاضر من تقدير ذكورة أو أنوثة وهو مذهب اللث بن سعد وأبى يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ كفىل من الورثة وما تقدم من القسمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا وكذا عند الحنفية والحنابلة وعند المالكية توقف القسمة الى الوضع مطلقا سواء كان يرث على ككل تقدير أو يرث على تقدير دون تقدير فلومات رجل عن زوجته حاملا وأخ شقيق فلا يعطى الاخ شيأ مادامت حاملا بالاجماع لانه أى الجمل بتقديره ذكرا لا يرث الاخ شيأ وبعد ظهور الجمل لا ينجى الحكم فلو خلف ابنا وزوجة حاملا فلا قسمة عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الأئمة الثلاثة ولا يعطى الابن شيأ عندنا حتى تضع لعدم ضبط الجمل وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباى ويوقف الثلثان لانهم يقدرونه بأثنين والاضر كونهم ماذكرين وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباى لانهم يقدرونه واحدا والاضر كونه ذكرا ويؤخذ منه كفىل لاحتمال أن تضع أكثر من واحد فلو خلف أباء أو أمهات فلا للاضر فى حق الأم كون جملها عددا فلها السدس وفى حق الاب عدم تعدده فتعطى سدسا والاب ثلثين ويوقف السدس بين الأم والاب فلا شئ للعمل منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية لها ثلث وللأب مابق ويؤخذ منها كفىل لاحتمال أن تلد أكثر من واحد وعند المالكية لا قسمة الى الوضع **قول** ويوقف الباى وهو ستة عشر وهذا عندنا وهو عند الحنابلة كذلك وعند الحنفية تعطى الزوجة الثمن ثلاثة من أربعة وعشرين والأم أربعة منها والأب كذلك ويؤخذ منه كفىل ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكية لا قسمة الى الوضع

(باب ميراث الغرق)

الغرق هو الهلاك بالماء **قول** وان يميت والموت له تعاريف كثيرة وأحسنها أن يقال عدم الحياة عما من شأنه الحياة ليدخل السقوط ويخرج الجماد **قول** أوحادث أى نازل يقال حدث الشئ حدثا ونازل وهو فى كلام الناطم صفة لموصوف محذوف أى أمر **قول** وعدهم كأنهم أجاب أى لا نسب بينهم يقتضى الارث **قول** لان شرط الارث الخ اعلم أن شروط الارث ثلاثة أحدها وهو مختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية للارث وبالدرجة التى اجتمع فيها الموروث والوارث تفصيلا لاختلاف العلماء فى الورثة فربما ظن الشاهد

* (مسئلة) زوج وزوجة وثلاثة بنين لهما غرف الخمسة جميعاً وما توأما لم يعلم السابق منهم وترك كل منهم مالا وللزوج زوجة أخرى وابن منها والزوجة الغربية ابن من غيره فلا يرث واحد من الزوجين ٥٧ ولأمن الاولاد الثلاثة شيأ من الاخوين

بل مال الزوج ثمنه لزوجته الحية وباقيه لابنه منها ومال الزوجة الغربية لولدها من غيره ومال كل واحد من البنين الثلاثة سدسه لآخيه لآتمه وهو ولد الزوجة الغربية من غير أبيهم الفريق وباقي ماله لآخيه من أبيه وقوله ولم يكن يعلم حال السابق أى لم يعلم عين السابق وكذا يوجد في بعض النسخ ونخرج به ما اذا علم عينه واستقر علمه أو نسي فانه يرثه من مات بعده في صورتين فيعطى لورثته من مات بعده نصيب مورثهم من السابق في الصورة الاولى ويوقف المال كله في الصورة الثانية الى تذكر عين السابق لانه غير مأبوس من تذكره وقوله قوم يشمل الرجال والنساء وهو اسم جمع لا واحده من لفظه والقوم في الاصل الرجال دون النساء قاله جماعة لقوله تعالى لا يضر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولانساء من نساء وقول زهير وما أدري ولست أخال أدري أقوم آل حصن أم نساء وقالوا ربما دخل النساء فيه على سبيل التبعية لان قوم كل نبي رجال ونساء وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وهو ما أرادته الناظم والهدم بالبدال

من ليس يورث وارثا الشرط الثاني تحقق موت المورث كما اذا شهد ميتاً أو الحاقه بالموت تقدير اؤذلك في الجنين الذي انفصل بجنابة على أمه توجب الفرة اذا يورث عنه غيرها كما تقدم قريبا في الحمل الشرط الثالث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة أو الحاقه بالاحياء تقديره الحمل انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت ولو مضغة أو علقه والشرط باسكان الراء لغة تعليق أمر بامر = كل منهما في المستقبل ويعبر عنه بالزام الشيء والتزامه واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (قول أى لم يعلم عين السابق) أى بان علم السبق ولم يعلم عين السابق أو علمت المعية فلا يورث كما في كلام المواقف (فرع) مسئلة بعض الفضلاء عن أخوين ماتا معاً عند الزوال مثلاً لكن أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب فهل يورثان بالآخرة أو لا لعدم يقين تقدم موت أحدهما على الآخر أو يرث أحدهما الآخر من غير عكس فأجاب بأن المغربي يرث المشرق لان الشمس تزول أبداً بالمشرق قبل المغرب وكذا غروبها وجميع حركاتها فالمشرق مات قبل المغربي جزماً لقول السائل ماتا عند الزوال في المشرق والمغرب فيرثه المغربي جزماً وعليه يقال أخوان ماتا معاً عند الزوال وورث أحدهما الآخر انتهى ذكره شيخ الاسلام في شرح الفصول الكبير (قول وقالوا ربما الخ) أى بصيغة التبري ليرأى من عهدته لاجل قوله وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وقال القرطبي في مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه على وجه التبعية اهـ لكنه يقتضى عدم دخول النساء الخلف مع أن المراد في كلام الناظم ما هو الاعتمقات (قول وفتح الدال اسم للبناء المهدوم) قال القرطبي في مختصر الصحاح الهدم بالتحريك ماتتهم من جوانب البئر فسقط فيها والهدم بالكسرى كسر الهاء الثوب البالى (قول والحرق بكسر الحاء المهملة الخ) هذا ما ضبطه الشارح وقال غيره بفتح الحاء والراء ويدل لهذا ما قاله ابن الاثير في النهاية في حديث الفتح دخل مكة وعليه عمامة سوداء حرقاية قال الزمخشري هي القى على لون ما حرقته النار منسوبة بزيادة الالف والنون الى الحرق بفتح الحاء والراء (تنبيه) سكت الشارح رجحه الله عن معنى الفرق والمراد الفرق في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء والخير والشر غرقا بفتحها فهو غريق وفارق وغرقه بتشديد الراء المفتوحة في الماء غمسه فيه فهو غرق وغريق (قول السديد) بالسين المهملة أى الصواب يقال سد سددا اذا كان صوابا وأسد الرجل جاء بالصواب في قوله أو فعله ورجل مسدد موفى للصواب وحينئذ فقوله بعده الصائب أى المصيب غير الخطئ عطف تفسير فقوله الشارح حشوليس في محله كما هو معلوم للمتأمل (قول فالجدقة الخ) ويوجد في بعض النسخ زيادة يتين وهما قوله

المهملة الساكنة الفعل وفتح الدال اسم للبناء المهدوم والحرق ٨ رج بكسر الحاء المهملة وفتح الراء النار والزاهق الذاهب يقال زهقت روحه اذا خرجت أى ذهب روحه وقوله فهكذا القول للسيد الصائب حشوقال (فالجدقة على التمام

جدا كثيرا ثم في الدوام * نسأله العفو عن التقصير * وخيرا ثم نؤمل في المضيق * وغفر ما كان من الذنوب * وستر ما شان من العيوب
أقول لما ختم أرجوزته حمد الله سبحانه وتعالى على اتمامها كما اقتضها بالحمد وقوله تم هو بالتاء الفوقية من التمام أى كمل
وفي معنى الظرفية والدوام البقاء أى جدا ٥٨ كثيرا فاما ما دأبنا مستتر ثم سأله الله الكريم سبحانه وتعالى العفو عن التقصير

في الامور وأن يستتره في الآخرة
وأن يغفر له ما يوجد من الذنوب وأن
يستتر ما قبح من العيوب والعفو هو
ترك المؤاخذة صفحا وكرما
والتقصير هو التواني في الامور
والستر التغطية والامل الرجاء
والمصير المرجع والمراد به هنا يوم
القيامة يوم يرجع الخلق فيه الى الله
والغفر الستر والذنوب جمع ذنب
وهو الجرم بضم الجيم وقوله شان
من الشين وهو القبح والعيوب جمع
عيب فانه يستقبل ذلك منه بئنه
وكرمه قال

(وأفضل الصلاة والتسليم
على النبي المصطفى الكريم
محمد خيرا الا نام العاقب
وأله الغر ذوى المناقب
وصحبه الاما جد الابرار

الصفوة الاما نل الاخيار)
أقول ختم كتابه بالصلاة والتسليم
بعد حمد الله تعالى كما فعل أولافى
ابتداء الكتاب رجاء قبول ما بينهما
والمصطفى من الصفوة وهى الخلوص
والكرم بفتح الكاف على الافصح
ويجوز كسرهما وهو تقيض اللثيم
والا نام الخلق والعاقب الذى
لانى بعده قال عليه الصلاة

وقد أتى القول على ما شئنا * من قصمة الميراث اذ هنا
على طريق الرمز والاشارة * ملخصا بوجز العبارة
أى أى المؤلف رحمه الله بعبارة موجزة قليلة الالفاظ كثيرة المعاني متضمنة لاحكام
الموارث وقسمتها وما يتعلق بها فى تلك الايات بأحسن تركيب وأبين توضيح فجزاه الله
تعالى عنا كل خيرا وأفاض عليه صحائب رحته وأسكنه أعلى الجنان (قول جدا) هو
مصدر مؤن كد الحمد السابق والحمد على النعمة واجب أى يناب عليه ثواب الواجب لأن
من تركه يأثم بل المراد من أتى به فى مقابلة النعمة أثيب عليه ثواب الواجب ومن أتى به لافى
مقابلة شئ أثيب عليه ثواب المندوب والحمد اصطلاحا هو الشكر لغة فهم مترادفان وقيل
متساويان وهذا اذا لم تقيد النعمة بالوصول الى الشاكر فان قدمت بذلك فالنسبة بينهما
العموم المطلق لصدق الحمد العرفى على كل ما صدق عليه الشكر القوى من غير عكس
وشكر المنعم واجب أى يناب عليه ثواب الواجب اما شكره بمعنى امتثال أمره واجتناب
نهيها فهو واجب شرعا على كل مكلف ويأثم بتركه اجبا (قول والغفر الستر) أما
العفو فهو ترك المؤاخذة بالذنب والضرب عنه صفحا وكرما فيكون العفو أفضل من
الغفران لأن الغفران ستر الذنب عن الناس يوم القيامة حتى لا يفتضح صاحبه ولكن
تتحصل المعاتبة بين العبد وبين ربه كما ورد أن الله سبحانه وتعالى يقول للعبد تذكركذا
وكذا فان اعترف قال سترتها عليك فى الدنيا وأنا أسترها عليك اليوم بخلاف العفو
لاعتاب فيه (قول والكرم بفتح الكاف الخ) وهو الجواد أو الجامع لانواع الخير والشرف
والفضائل أو الصفوح وقد سكت المؤلف عن تفسير المناقب وهى جمع منقبة وهى ضد
الثلبة وجمعها مثالب وهى العيوب والاخبار جمع خير يشدد ويخفف مأخوذ من الخير ضد
الشر لأن الاخبار خلاف الاشعار فالخير الفاضل من كل شئ والابرار جمع بر يقال
بررت فلانا بالكسر برة بفتح الباء وضم الراء فابا برة وبار ووقال ابن الاثير فى النهاية يقال
برير فهو بار وجمعه بررة وجمع البرابر وهو كثيرا ما يختص بالاولياء والزهاد والهادى ٥١
فنسأل الله تعالى أن يحشرنا فى زمرة هم وهذا آخر ما تيسر جمعه ونسأل الله تعالى أن يختم
لنا خاتمة السعادة وأن يغفر عنا وان يعاملنا بحسب احوالنا وأن يدخلنا الجنة بفضل
وامتنانه من غير سابقة عذاب ولا عتاب بحسب ما سجدنا محمد صلى الله عليه وسلم والا ل
والاصحاب والحمد للكرم الوهاب وكان هذا الجمع يوم الثلاثاء الثانى عشر ذى القعدة

والسلام أما العاقب فلانى بعدى وأله فوهاشم وبنو المطلب كما قدمناه أول الكتاب والغرض من الغين المحبة والراء الخرام
المهملة هم الاشرف والاما جد بالجمع جمع ماجد وهو الكامل فى الشرف والبر هو ذو الصفات الحمودة وقد كمل هذا الشرح
المبارك والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب



الحرام من شهر سنة ألف ومائة وستة وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل
 الصلاة والسلام قال مؤلفها وقد جعت ذلك لنفسى لا تنفع به مدة حياتى وأنا أسأل الله
 تعالى أن ينفع بها بعد وفاتى والمرجو من اطلع على هقوة أو زلة أن يصلحها إن لم يكن
 الجواب عنها على وجه حسن ليكون ممن يدفع السيئة بالتي هي أحسن وأن يدعولنا
 بالتجاوز والمغفرة غفر الله لنا ولن دعائنا بالمغفرة وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين

تم طبع هذه الحاشية البهية مرصعة بجواهر الرجبية المنظومة في سلك المسائل
 الفرضية بمطبعة بولاق الخديوية في ظل ذى السعادة الأكرم الخديو الأعظم المحروس
 بعناية ربه العلى اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على أدام الله دولته وأيد كلمته مشجولا
 طبعها وتحسين وضعها بنظر ناظرها القائم بتدبيرها من عليه لسان الصدق ينفى
 حضرة حسين بك حسنى والتصحیح بمعرفة الفقير محمد الصباغ أسبغت عليه
 النعم أتم أسباغ ووافق طبعها الاتم أو اخر شعبان المعظم من عام
 اربعة وثمانين بعد المائتين والالف من هجرة من
 خلقه الله تعالى على اكل وصف عليه
 الصلاة والسلام وعلى آله
 واصحابه بدور
 التمام



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY